



جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية
الدراسات العليا (الماجستير)

الفكر النحوي للمالقي في كتابه "رصف المباني في شرم حروف المعاني"

*Al - Mā laqi's Grammatical Theory On His Book "Rasf
Al - mbā nī Fī Sharḥ Horūf Al - Ma'ānī"*

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في جامعة اليرموك -
تخصص : لغة ونحو، سنة ٢٠٠٥ م.

إعداد الطالبة:-

دلال رشيد أحمد حسين

بإشراف الدكتور:-

عبد الحميد محمد الأقطش

الفصل الأول ٢٠٠٥/٢٠٠٦

الفكر النحوي للمالقي في كتابه "رصف المباني في شرح حروف المعاني"

*Al - Mālaqi's Grammatical Theory On His Book "Rasf
Al - mbānī Fī Sharh Horūf Al - Ma'ānī"*

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في جامعة اليرموك -
تخصص : لغة ونحو، سنة ٢٠٠٥م.

إعداد الطالبة:-

دلال رشيد أحمد حسين

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور عبد الحميد محمد الأقطش - جامعة اليرموك (مشرفاً) رئيساً
الأستاذ الدكتور فيصل إبراهيم صفا - جامعة اليرموك عضواً
الأستاذ الدكتور محمود حسني مغالسة - الجامعة الأردنية عضواً
الأستاذ الدكتور علي توفيق الحمد - جامعة اليرموك عضواً



إلى أمي وأبي الذين أهتدي بنور رضاهما

إلى زوجي رفيق دربي وشريك حياتي

إلى إخواني وأخواتي الذين كنت لهم أملاً، وكانوا لي عوناً وسنداً

إلى ابنتي التي أرى في عيونها الأمل والمستقبل

شكراً وتقديراً

أتقدم بالشكر العميق لأستاذي الفاضل الدكتور عبد الحميد الأقطش؛
لتفضله بالموافقة على الإشراف على هذا الموضوع، ولما قدمه لي من عونٍ
ونصيح وإرشاد.

وأقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة:-
الأستاذ الدكتور فيصل إبراهيم صفا، والأستاذ الدكتور محمود حسني
مغالسة، والأستاذ الدكتور على توفيق الحمد، على تفضلهم بقبول مناقشة
هذا العمل، وما تحمّلوه من مشقة قراءة مع ضيق الوقت، وما سيتفضلون به
من آرائهم السديدة لإغناء هذا العمل.

فجزاهم الله خير الجزاء

الفهرست

الموضوع	الصفحة
لجنة المناقشة	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
الفهرس	د
الملخص باللغة العربية	و
المقدمة	١
التمهيد	٣
أ. ترجمة المالقي	٣
ب. حياة الأندلس الثقافية	٦
ج. النحو في الأندلس (مدرسة نحوية أم مذهب نحوي)؟	٧
د. التأليف في كتب الأدوات	٩
هـ. منزلة كتاب المالقي في كتب الأدوات	١١

الفصل الأول : آراء المالقي النحوية

أولاً : تأصيل الأدوات	١٩-٣٥
أ. قضية البساطة والتركيب	١٩
ب. قضية الحرفية والاسمية	٣٠
ثانياً : معاني الحروف	٣٦-١٢٧
أ. المعاني العامة والخاصة للحروف عند المالقي	٣٦
ب. قضية الإنابة والتضمين	٨٥
ج. قضية الزيادة	١٠٤

الفصل الثاني : منهجية النحو عند المالقي

أ. أصول النحو:	١٢٩-١٤٣
١- السماع	١٢٩
أ. القرآن الكريم وقرآءاته	١٢٩
ب. الأحاديث النبوية الشريفة	١٣٤
ج. الشعر والنثر	١٣٦
٢- القياس	١٤٠
ب. العلة النحوية والتأويل	١٤٣
ج. فكرة العامل	١٤٦
د. تقويم منهج المالقي النحوي	١٥٢
قائمة المصادر والمراجع	١٥٦
الملخص باللغة الإنجليزية	١٦٦

المقدمة

الحمد لله حمّد الشاكرين وأصلّي وأسلّم على محمد النبي الأمي، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:-

يهدف هذا البحث إلى تقديم صورة مضيئة للفكر النحوي عند أحد النحاة الأندلسيين البارزين - وهو المالقي - في كتابه "رصف المباني في شرح حروف المعاني"؛ انطلاقاً من شعوري بأهمية الكتاب، ويُعدّ المالقي في كتابه من الرواد - تقريباً - في تخصيص مصنف يدرس الحروف العربية على منهج فيه استقصاء وتبويب وشمول، فيجمع في كل باب ما يختص بكل حرف، ويشير إلى أهم القضايا النحوية والتأصيلية والدلالية والتركيبية المتعلقة بكل حرف ويذكر آراء النحويين وما كان بينهم من مناقشات وجدال مُعبّراً في معظمها عن رأيه.

ومنهج البحث يقوم على النظر في آراء المالقي واختياراته فيما اتصل بالحروف من حيث الدلالة والتأصيل .

ومما لا شك فيه أنّ هذه الدراسة ستنتقل من كتاب "رصف المباني في شرح حروف المعاني" للمالقي، وستعتمد على أهم الكتب التي بحثت في الأدوات عامة وفي الحروف خاصة. واعتمدت أساساً على كتاب (الجنى الداني) للمرادي (ت ٧٤٩هـ)، وكتاب (مغني اللبيب) لابن هشام (ت ٧٦١هـ) الأنصاري؛ لأنّ هذين الكتابين يمثلان مرحلة ناضجة من مراحل التأليف في ميدان حروف المعاني بعد زمن المالقي، واستعانت الدراسة بأهم الكتب التي بحثت في الخلاف النحوي، وأهم الكتب النحوية القديمة وشروحها، وكتب إعراب القرآن ومعانيه.

أما من حيث تقسيم هذا العمل فقد جعلته في تمهيد وفصلين وخاتمة على النحو التالي:

التمهيد: عُرِضَ فيه خمسةُ مباحث، خَصَّصَ الأولُ منها لترجمة المالقي، وشملت نسبه وملامح من حياته وأساتذته وتلامذته وآثاره ووفاته.

وعُرِضَ المبحث الثاني لحياة الأندلس الثقافية وأثرها في نحو المالقي. وناقش المبحث الثالث حقيقة مُصْطَلَحِ المدارس النحوية أو المذاهب النحوية ومكانة المدرسة الأندلسية بينها. وعرض المبحث الرابع مراحل التأليف في كتب الأدوات. وتحدث المبحث الأخير عن منزلة كتاب المالقي في التأليف في كتب الأدوات، وأبرز المنهج الذي سار عليه المالقي في عرضه للحروف.

والفصل الأول من الرسالة: وُسِّمَ بـ (آراء المالقي النحوية)، والجهود المبذولة فيه وصفي، إذ اهتم برصد آراء المالقي النحوية المتعلقة بقضايا الحروف التي شملتها الدراسة التي توضح موقف المالقي منها. وهو يدرس القضايا من ناحيتين: تأصيلية ودلالية. والدراسة التأصيلية بحثت قضيتي البساطة والتركيب والحرفية والاسمية. وأما الدراسة الدلالية فعرضت لمعاني الحروف العامة والخاصة عند المالقي ولقضيتي الإنابة والزيادة. وموقف المالقي من كل منها.

وأما الفصل الثاني: وقد وُسِّمَ بـ "صناعة النحو عند المالقي". فبحث فكره النحوي من خلال الأصول النحوية التي اعتمدها مثل السماع والقياس والتعليل وموقفه من الشواهد القرآنية وقراءاتها والشواهد الشعرية والنثرية.

وناقش فكرة العامل عند المالقي، وبحث آراءه في الأدوات العاملة والمهملة، وعلاقة العامل بالمعمول.

أما الخاتمة: فتضمنت النتائج التي توصلت إليها الدراسة. وأرجو أن يكون عملنا وفق المنهج القويم، وإلا فالعذر أنني اجتهدت، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

التمهيد

ويقع في أربعة مباحث :

أ. ترجمة المالقي.

ب. حياة الأندلس الثقافية.

ج. النحو في الأندلس (مدرسة نحوية أم مذهب نحوي)؟

د. التأليف في كتب الأدوات.

هـ. منزلة كتاب المالقي في كتب الأدوات.

أ - ترجمة المالقي :

■ نسبه :

نسب المالقي وفقاً لما ذكره ابن الخطيب أقرب الناس إليه زماناً ومكاناً، هو : "أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد المالقي، ويكنى أبا جعفر"⁽¹⁾. وقد أجمع المؤرخون الذين ترجموا له على الاسم الذي أورده⁽²⁾.

■ ملامح من حياته :

ولد أحمد بن عبد النور في رمضان من عام ثلاثين وستمائة (٦٣٠هـ)، في بيت مشهور يعرف ببني راشد في مدينة مالقة⁽³⁾. وتوفي بالمرية يوم الثلاثاء السابع والعشرين

(1) ابن الخطيب، لسان الدين، الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق : محمد عبد الله عنان، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج١، ص١٩٦.

(2) ابن الخطيب : الإحاطة، ص١٩٦، ابن الجزري : غاية النهاية في طبقات القراء، ص٧٧، العسقلاني : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ص٢١٧، الفيروزآبادي : البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص٢٥، السيوطي : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ص١٤٣.

(3) اختلفوا في ضبط لامها، فضبطها ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي، اللباب في تهذيب الأنساب، دار صادر، بيروت، ١٩٧٨، في اللباب ج٣، ص١٥١ بالكسر، وأما ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله، صاحب معجم البلدان ج٥، ص٤٣ فقد ضبطها بالفتح.

* مالقة : مدينة على شاطئ البحر، كانت عامرة أهلة، كثر قصد المراكب والتجار إليها فتضاعفت عمارتها، وقد نسب إليها معجم البلدان ج٥/ ص٤٣ غير واحد من العلماء.

من ربيع الآخر من عام اثنين وسبعمائة، ودفن بخارج باب بجاية بمقبرة من تربة الشيخ الزاهد أبي العباس بن مكنون^(١).

نشأ المالقي فقيراً، وليس له من الدنيا سوى القراءة، فكان يمضي جُلَّ وقته في طلب العلم. وهذا التفرغ التام للعلم قد أوجد عنده جهلاً بأسباب الدنيا يكاد يصل إلى الغفلة والبله، وله في ذلك حكايات كثيرة دائرة على السنة الثقات من الملازمين له وغير الملازمين له، ولولا تواترها لم يصدق أحد بها. منها أنه اشترى فضلة ملف فبلها، فانتقصت، فطلب بذلك بائع الملف، فأخذ يبين له سبب ذلك فلم يفهم^(٢)، ومنها أنه طبخ قدرًا من اللحم، فوجدها تحتاج الملح فوضع فيها ملحاً غير مطحون ثم ذاقها قبل أن ينحل الملح فزادها حتى صارت زُعاقاً^(٣).

وقد رحل من بلدة مالقة إلى سبتة، أقرأ بوادي آش مدة، وتردد بين المريّة وبرجة وغرناطة، وعمل في القضاء وقتاً من الزمن نيابة عن بعض القضاة^(٤).

■ أساتذته وتلاميذه :-

يذكر أن المالقي لم يكن له اعتناء بلقاء الشيوخ، والأخذ عنهم إلا ما يذكر من أنه تلمذ لب : أبي الحسن ابن الأخضر المقرئ العروضي، وأبي عبد الله محمد بن يحيى بن علي بن مفرج المالقي (ت ٦٥٧هـ)، والخطيب أبي الحجاج يوسف بن إبراهيم بن يوسف ابن سعيد بن أبي ربحانة الأنصاري المالقي المريلي (ت ٦٧٢هـ)^(٥).

(١) ابن الخطيب : الإحاطة، ج ١، ص ٢٠٢.

(٢) المصدر السابق ج ١، ص ١٩٩ وما بعدها.

(٣) السيوطي : بغية الوعاة، ص ١٤٤.

(٤) ابن الخطيب : الإحاطة ج ١، ص ١٩٧.

(٥) انظر في ترجمته ابن الخطيب : الإحاطة ج ١، ص ١٩٧، العسقلاني : الدرر الكامنة ج ١، ص ٢٥٧.

كتبه :-

في اليد من مصنفات المالقي هذا الكتاب الذي هو موضوع هذه الأطروحة (رصف المباني في شرح حروف المعاني). على أن كتب التراجم تشير إلى مصنفات أخرى لكنها ليست في متناول اليد، وهي :

١. "الحلية في ذكر البسمة والتَّصْلِيَة"، وقد نصَّ عليه في رصفه^(١).
٢. جزء في العروض وجزء في شواذه^(٢).
٣. شرح الكامل لأبي موسى الجزولي، وقد وصفه صاحب الإحاطة بأنه نحو الموطأ في الحجم^(٣).
٤. "شرح الجزولية" وقد قرأها على أستاذه ابن مفرج المالقي، وقد أطلعه على بعض شرحها^(٤).
٥. شرح مقرَّب أبي عبد الله ابن هشام الفهري المعروف بابن الشَّوَّاش ولم يتمَّه، انتهى فيه إلى همزة الوصل، وقد وصفه صاحب "الإحاطة" بأنه نحو الإيضاح لأبي علي في الحجم^(٥).
٦. تقييد على الجمل، ولم يتمَّه^(٦).
٧. شرح الجمل الكبيرة على الزجاجي^(٧).
٨. إملاء على مقرَّب ابن عصفور^(٨).

(١) انظر المالقي : رصف المباني، ص ٧١، ص ٣٠٦.

(٢) ابن الخطيب : الإحاطة ج ١، ص ١٩٨.

(٣) المصدر السابق ج ١، ص ١٩٨.

(٤) المصدر السابق ج ١، ص ١٩٨.

(٥) ابن الخطيب : الإحاطة ج ١، ص ١٩٨، البغدادي : إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، ج ٢، ص ٥٤٥، السيوطي : البغية، ص ١٤٤.

(٦) ابن الخطيب : الإحاطة ج ١، ص ١٩٨، ولا يُعلم هل هو جمل الزجاجي أم جمل الجرجاني؟

(٧) عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين : تراجم مصنفي الكتب العربية، بيروت، مكتبة المثنى، ١٩٧٥م، ج ١، ص ٣٠٥، وإيضاح المكنون ج ١، ص ٣٦٨، وقد يكون هو نفسه التقييد الذي لم يتمَّه والذي أشار إليه صاحب الإحاطة.

(٨) الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، البلغة في تاريخ أئمة اللغة، تحقيق : محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٢، ص ٢٥.

ب. حياة الأندلس الثقافية^(١):

إنَّ القرن السابع الهجري، قرن الدويلات الأندلسية المنقسمة على نفسها، نشأ المالقي فتفتحت عيونه على ملك ممالك ثلاث : الموحيدين، وبني هود، وبني الأحمر. وفي عصر اتسم بسمة حمى الحروب الخارجية والمنازعات الداخلية والفتن العرقية، لكنه من الناحية الثقافية بقي محافظاً ومتواصلاً مع خط الثقافة العربية المشترك في كل أرجاء الممالك الإسلامية عصرئذٍ في فارس وبغداد والشام ومصر والمغرب والأندلس. وعلى الدوام لم تنقطع أسفار العلماء ولم تحل دون تواصلهم مع بعضهم الآخر حواجز السياسة والدويلات المتصارعة. بل إنَّ عصر الموحيدين الذي امتدَّ زهاء قرن ونصف قرن استمرَّ يُعدُّ حقبة من أزهى حقب التاريخ الأندلسي والمغربي بالحركات الفكرية؛ فقد تمتع جناحاً الدولة الموحدية في الأندلس والمغرب بأكبر قدر من الحرية والانفتاح فكرياً وفلسفياً وعلمياً وأدبياً خاصة في عهدي محمد بن تومرت مؤسس الدولة الروحي، والخليفة المهدي عبد المؤمن بن علي. فقد كانا يجمعان الزعامة السياسية والدينية فضلاً عن علو الباع في مشيخة العلوم الأدبية واللغوية.

وإذا كانت دولة بني هود لم تُعمر إلاَّ حقبة قصيرة من عمر الأندلس زهاء عقد واحد من الزمن بحيث لا يُتبين أثرها في حياة المالقي، فإنَّ النشاط الثقافي في المدن الأندلسية قد عرف مجده في ولاية بني الأحمر، وذلك في غرناطة، تلك التي كانت تجمع في حاضرتها ولايات غرناطة والمرية ومالقة، وهذه الولايات الثلاث كانت مراكز الإشعاع الثقافي والعمراني والاجتماعي؛ فكانت موطناً ومحجاً لطلبة العلم من عرب وعجم، وطبيعي

(١) انظر في ذلك :

د. يوسف شكري فرحات : غرناطة في ظل بني الأحمر (دراسة حضارية)، ط١، ١٤٠٢هـ — ١٩٨٢م، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الحمراء. بيروت - لبنان. و د. عبد الرحمن عيسى الحجي : التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة (٩٢-٨٩٧هـ)، ط١، دار الاعتصام - القاهرة - (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م). ومحمد عبد الله عنان : عصر المرابطين والموحيدين في المغرب والأندلس، ط١، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، القاهرة - مطبعة التأليف والترجمة والنشر. وعبد الواحد المراكشي : المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ط٧، ١٩٧٨م، ضبطه : محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، دار الكتاب - الدار البيضاء.

أن ينتفع المألقي من بيئة زمانه تعلماً وتعليماً، واكتساباً وعطاءً بنحو ما سيظهر في طيات البحث لاحقاً.

ج. النحو في الأندلس (مدرسة نحوية أم مذهب نحوي)؟

يشيع في المكتبات العربية اليوم استعمال مصطلح (المدارس) النحوية وهناك مجموعة مؤلفات حديثة موسومة بذلك. ولعل مهدي المخزومي أول من تبنى هذه التسمية فسمى أحد كتبه "مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو". ووضع الدكتور عبد الرحمن السيد كتاباً سماه "مدرسة البصرة النحوية". وألف الدكتور شوقي ضيف كتاباً سماه "المدارس النحوية"، وألفت الدكتورة خديجة الحديثي كتاباً سمته "المدارس النحوية". وألف الدكتور محمود حسني كتاباً سماه "مدرسة بغداد النحوية"، ووضع الدكتور عبد العال سالم مكرم كتاباً سماه "مدرسة مصر وبلاد الشام". وألف الدكتور إبراهيم السامرائي كتاباً بعنوان "المدارس النحوية".

على أن هذا المصطلح قد جعل يجذب الانتباه إليه موافقة أو رداً. وتعددت الأجوبة عن السؤال المطروح (أنا مدارس نحوية) أم (أنا مذاهب نحوية)؟ وتتوع الحديث عن شروط ما يصح أن يسمى بـ "مدرسة"، واختلفوا في عدد هذه المدارس النحوية.

وكان فريق من اللغويين يرى أن مصطلح المدرسة حتى يكون مصطلحاً علمياً ينبغي أن تدعمه أسس نظرية خاصة به بما يسمح عند التخالف مع تلك الأسس أن يقال ثمة مدرسة أخرى فالأساس التميز في الأساس النظري.

وكان فريق آخر يجعل المدرسة صنو المذهب. ومن غير اعتبار للتخالف في الأسس النظرية ويكفي وجود خصائص فكرية أو فنية معينة للقول بوجود مدرسة كما لو أننا أمام مذهب فكري.

وبالجملة فإنه يمكن القول بأن النحو العربي في معالجته لقضايا التركيب إنما يصدر عن نظرية العامل بحيث لا يبعد عن الصواب أن يوسم بـ "نحو نظرية العامل".

بإزاء نظريات النحو الوظيفي والنحو التوليدي والنحو البنيوي وغير ذلك من النظريات النحوية المعاصرة.

والباحثة تميل إلى رأي الفريق الثاني، فإن ثمة مدرسة واحدة في النحو العربي، أي نحواً عربياً واحداً، وإنَّ النحو البصري أقدم من الكوفي وما خلافاً الكوفيين مع البصريين إلاً خلافاً داخل المدرسة الواحدة. وقد نافست البصرة والكوفة بعد القرن الثالث الهجري أقطاراً ومدن أخرى في دراسة النحو، وكان أشهرها بغداد ومصر والمغرب والأندلس، وصار البحث النحوي منذ ذلك الحين يقوم على الاختيار من آراء الكوفيين والبصريين مع النفوذ بين الحين والآخر إلى آراء جديدة قليلة مستقلة^(١).

لكن إذا اعتمدنا في تقسيم المدارس النحوية تقسيماً جغرافياً. نستطيع أن نؤكد أنَّ هناك مدرسة نحوية للأندلس لها آراؤها الخاصة بها وسماتها المميزة لها من غيرها من مدارس النحو في المشرق.

وترى الحديثي^(٢) أنَّ هذا الاختلاف لا مبرر له ولا فائدة من وجوده، فلا فرق ظاهراً بين أن نسمي هذه المجموعات "مدارس" أو "مذاهب" ما دام التقسيم جارياً على النسبة إلى البلد؛ لأنَّ أصل النحو هو "نحو البصرة" وتفرع عنه نحو الكوفة وعن هذين النحويين نشأ نحو البغداديين، ومن العراق انتقل إلى أقطار العالم العربي والإسلامي. ونشأت في هذه البلدان دراسات نحوية كان المرجع في نحوها جميعاً "نحو البصرة". ووجود الاختلافات فيما بينها لم ينشئ نحواً جديداً. ولا مناهج متباعدة لا رابط بينها. فكل هذه الاختلافات تلتقي في أصول واحدة تتبع من لغة عربية أصلية. وما هذه الاختلافات الفرعية إلاً نتيجة الجهود التي يبذلها هؤلاء النحاة ومردود فهمهم وتذوقهم لهذه الظواهر والمسميات.

(١) د. جعفر عيابة، "مناهج البحث في النحو واللغة عند العلماء المسلمين"، المجلة الثقافية، ص ٤٣٠.

(٢) خديجة الحديثي : المدارس النحوية، ص ٢٨ - ص ٣٠ بتصرف.

د - التأليف في الأدوات (1) :-

اتخذ التأليف في الأدوات خطأ تصاعدياً يتسم بالعمومية فتذكر الأدوات طياً في ثانيا الحديث عن قواعد النحو إجمالاً، بنحو ما هي عليه الحال في كتاب سيبويه وكما فعل المبرد في كتابه "المقتضب" وابن السراج في كتابه "الأصول في النحو"، والزجاجي في كتاب "الجمال في النحو"، والزمخشري في "المفصل"، وابن يعيش في "شرح المفصل".

وظهرت أيضاً مؤلفات تتناول حرفاً واحداً بنحو ما يذكر في جهود: قطرب (ت ٢٠٦هـ) في كتابه "الهمز"، وأبو بكر ابن الأنباري (ت ٣٢٧هـ) في كتابه "الألفات"، والزجاجي (ت ٣٣٧هـ، أو ٣٩٣هـ أو ٣٤٠هـ) في كتابه "اللامات" و ابن خالوية (ت ٣٧٠هـ) في كتابه "الألفات".

وفي خطوات لاحقة ارتقى البحث في الأدوات خطوة أكثر نضجاً وتخصيصاً حيث استقلت بمصنفات مقصورة على حدّ الأدوات، ويمكن تجزيء هذه المصنفات إلى مجموعتين : قبل زمن المالقي وبعده : فثمة أعمال قبل زمن المالقي ومنها :

١. كتاب "حروف المعاني" للزجاجي (ت ٣٣٧هـ) أو (ت ٣٣٩هـ).

٢. كتاب "منازل الحروف" أو "معاني الحروف" للرماني (ت ٣٨٤هـ) وهي رسالة صغيرة لا تتجاوز أربعين صفحة ذهب فيها الرماني إلى حصر طائفة من حروف المعاني وبيان أغراضها مع ذكر شواهد مما ورد في كلام العرب وأشعارهم. ولا نجد فيها تمييزاً بين الأسماء والحروف.

٣. كتاب "الأزهرية في علم الحروف" للهروي (ت ٤١٥هـ)، وهو كتاب قيم حاول فيه الهروي أن يستقصى أحوال ما يعرضه من حروف المعاني في كلام العرب ولكنه يبقى غير واف.

(١) الأدوات، وأعني المفردات، وهي الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف، موافقة لما ذهب إليه ابن هشام الأنصاري في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، ص ١٩، وموافقة للسيوطي الذي ذكر : "وأعني بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف" (الإتقان في علوم القرآن ج ١ ، ص ١٩٠). فقولنا "أدوات" أشمل في الدلالة من قولنا "حروف"، وهو مصطلح كوفي (مدرسة الكوفة ص ٣١١).

وحقيقة إن هذه المحاولات التي سبقت المألقي كان ينقصها الشمول فلم يهدف أصحابها إلى استقصاء جميع معاني الأدوات، فجاءت أعمالهم مختصرة وغير شافية. وأما ما بعد زمن المألقي فتحوز المكتبة العربية مجموعة من الأعمال في الأدوات ومن أهمها :

١. كتاب "الجنى الداني في حروف المعاني". للمرادي (ت ٧٤٩هـ).

٢. كتاب "مغني اللبيب" لابن هشام (ت ٧٦١هـ).

٣. كتاب "مصابيح المغاني في حروف المعاني" للموزعي (ت ٨٢٥هـ).

وأما في العصر الحديث، فما يزال موضوع حروف المعاني يستهوي الباحثين المحدثين، فيفردون لها أو لبعضها المصنفات، وهي كثيرة منها :

١. "حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه" للدكتور محمود سعيد، وهو بحث شامل في حروف المعاني يبين استعمالاتها النحوية والفقهية.

٢. "معجم حروف المعاني في القرآن الكريم"، لمحمد حسن الشريف، وقد رتب فيه المؤلف حروف المعاني بحسب دلالاتها، ووفقاً لترتيب ورودها في القرآن الكريم، ووضع تعريفاً شاملاً لحروف المعاني، وكان مرجعه الوظيفة التي يؤديها ذلك الحرف^(١).

٣. معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم، للأستاذين : الدكتور إسماعيل أحمد عمارة، والدكتور عبد الحميد مصطفى السيد.

وهناك دراسات معمقة في بعض الأدوات، فنجد كتاب "نظرية الحروف العاملة" لهادي عطية الهلالي : وتحدث فيه عن أهم آراء النحاة في نظرية عمل الحروف، وآثار نظرية العمل في القواعد النحوية في إعمالها وإهمالها، أو حذفها، وإبقائها، أو تقديمها وتأخيرها، وكشف عن اختلاف القراء وأثر هذه الاختلافات في تقنين قواعد فرعية لعمل الحروف أو لإهمالها. وكتاب "اللامات" لعبد الهادي الفضلي، وقدم فيه دراسة نحوية شاملة

(١) محمد الشريف: معجم حروف المعاني في القرآن الكريم، التمهيد "ر".

للامات في ضوء القراءات القرآنية. و"معجم النحو" لمحمد عبد الغني الدقر، و "المعجم الوافي أدوات النحو العربي" وصنّفه الدكتور علي توفيق الحمد ويوسف جميل الزعبي، و "أساليب الاستفهام في القرآن الكريم" لعبد الحليم فودة، و "أساليب القسم في القرآن الكريم" لكاسم الراوي، و "أساليب النفي في العربية" لمصطفى النحاس، و "تناوب حروف الجر في لغة القرآن" لمحمد حسن عواد.

هـ. منزلة كتاب المالقي في كتب الأدوات :

استفاد المالقي من التجارب السابقة واستطاع أن يكون الرائد في محاولة الاستفادة من جمع المادة المتفرقة وتبويبها، فجمع في كل باب ما يختص بكل حرف، وأضاف إلى ذلك أقوال العلماء وما كان بينهم من مناقشات وجدال. وبذلك جاء عمله متكاملًا متميزًا بالترتيب والشمول والوفرة بالشواهد.

وقد ترك كتابه أثراً طيباً في أذهان العلماء بعده، فوصفه السيوطي بقوله : "هو أجل ما صنّف، ويدلّ على تقدمه في العربية"^(١). ورسم خط السير لمن جاء بعده من العلماء، فكان كتابه مرجعاً رئيسياً للكتّابين اللذين ظهروا بعده، وهما "الجنى الداني"، و "مغني اللبيب"، فقد أكثرا النقل عنه كثيراً^(٢).

ونقل عنه أيضاً غيرهما من العلماء، أمثال، السيوطي، فسي "الأشباه والنظائر"، والأشموني في "شرح الألفية"، وأبو حيّان في "البحر المحيط"، والأزهري في "شرح التصريح على التوضيح"، والسمين الحلبي في "الدر المصون". فكان المالقي رائداً في هذا التصنيف بحق.

وقد أدرك المالقي نفسه قدر جهده من أعمال سابقه في خطبة كتابه؛ إذ يقول في أهمية الحروف كقسم من أقسام كلام العرب : "وكانت الحروف أكثر دوراً، ومعاني معظمها أشدّ غوراً، وتركيب أكثر الكلام عليها، ورجوعه في فوائده إليها، اقتضى ما خطر

(١) السيوطي : البغية ١، ص ١٤٤.

(٢) انظر في ذلك هوامش كتاب "رصف المباني في شرح حروف المعاني".

من النظر أن أبحث على^(١) معانيها^(٢)، ثم يشير إلى جهود العلماء في التأليف في هذا الباب فيقول : "فوجدت منهم من أغفل بعضها وأهمل، ومن تسامح في الشرح وتسهّل، ومن اختصر منها وأسهب، ومن ركّب البسيط وبسط المركب، ومن شتّت ألفاظها وعدّد، وأطال الكلام لغير فائدة وردّد"^(٣).

وقد نظّم المالقي مصنّفه بترتيب حروف المعجم، وبدأ بما هو مفرد ثم مركب وهكذا.

وقسم كتابه في مقصودين : الأول : في الكلام في حروف المعاني على الجملة، وصنّف في هذا القسم الحروف إلى مفردة ومركبة. وعامل وغيره، والعامل إلى أنواع عمله من رفع ونصب وخفض وجزم وإن كان مختصاً أو مشتركاً، وصنّف الحروف من جهة معانيها بالاتفاق والاختلاف في مصطلحات اتفق عليها النحويون.

وأما المقصود الآخر من الكتاب، فحاول فيه أن يتحدّث عن كل حرف يذكره مراعيّاً الاستقصاء والترتيب والشمول قدر استطاعته.

وفيما يلي تفصيل تقسيمات المقصود الأول عند المالقي:

الفصل الأول من المقصود الأول :

جملة الحروف في هذا الكتاب خمسة وتسعون حرفاً، منها ثلاثة عشر مفردة، واثنان وثمانون مركبة.

أما المفردة : فالألف والهمزة والباء والتاء والكاف واللام والميم والنون والفاء والسين والهاء والواو والياء.

وأما المركبة : فهي : أجل وإذ وإذا وإذن وأل ولا وألا وإلى وآ وإلا وأم وأما وأما وإن وإن وإن وأن وأنت وانتما وأنتم وأنتن وأو وأي وإي وإيا وإيا وأصبح

(١) علق محقق الكتاب في الهامش كذا في الأصل، ولعلّ الصوت "عن".

(٢) انظر المالقي : رصف المباني، ص ٢.

(٣) انظر المصدر السابق، ص ٢.

والعامل جرّاً فيها من المفردات خمسة أحرف وهي : الباء والتاء والواو والكاف واللام، ومن المركبات سبعة عشر حرفاً وهي : إلى وحاشى وحتى وخلا ورباً ومذ ومن ومن ومنذ ومع وكى ولولا - على رأي - وعلّ وعدا وعن وعلى وفي.

والعامل نصباً في الأفعال خمسة أحرف مركبات وهي : أن ولنّ وكىما وكى. والعامل فيها جزماً من المفردات حرف واحد وهو اللام. ومن المركبات أربعة أحرف وهي : لم ولما وإنّ وإذ مقرونة بـ "ما".

الفصل الثالث :

هذه الحروف المتقدمة الذكر يصطلح عليها باصطلاحات تسمى من جهة معانيها في الكلام. وجملة الحروف في هذا الكتاب خمسة وتسعون حرفاً، منها ثلاثة عشر مفردة، واثنان وثمانون مركبة :

١. حروف الكف وهي الألف وما. في بعض مواضعها.
٢. حروف الإشباع وهي الألف والواو والياء. وتسمى حروف العلة، وتسمى حروف الزيادة. وتسمى مع الهاء وحروف الوقف، وتسمى معها حروف الإطلاق/ في القوافي، وتسمى حروف التثنية والجمع دون الهاء.
٣. حروف الاستفهام وهي : الهمزة وأم المنفصلة وهل.
٤. حروف المضارعة وهي : الهمزة والتاء والنون والياء.
٥. حروف التانيث وهي : الألف والهمزة والتاء.
٦. حروف الندبة والوصل والفصل وهو : الألف.
٧. حروف التعدية وهي الهمزة والباء.
٨. حرف تقرير وحرف توبيخ وحرف نقل وهو : الهمزة.
٩. حروف تنبيه وهي : الهمزة وأي ويا وهيا وأيا وألا ووا وها ووي.

١٠. حروف نداء وهي : الهمزة وأي ويا وهيا وأيا ووا.
١١. حروف شرط وجزاء وهي : إن و (إن) مقرونة بـ (ما) و (إن) ولا يفارق الجواب "إن".
١٢. حروف جواب وهي : إذن وأجل وبجل وجل وبلى ونعم وإن وإي.
١٣. حرف مفاجأة وهو : إذا.
١٤. حرف تعريف وهو : أل.
١٥. حرف غاية وهو : إلى، حتى.
١٦. حرف استفتاح ويلزمه التنبيه وهو : ألا.
١٧. حروف استثناء وهي : إلا وحاشي وخلا وعدا.
١٨. حرف عرض وهو : ألا وأما.
١٩. حروف تحضيض وهي : ألا ولوما ولولا وهلا.
٢٠. حروف تفصيل وهي : أما وإما وأو.
٢١. حروف تأكيد وهي : أن وإن مشددتين ومخففتين والباء وما ولا الزوائد في النفي واللام والنون مشددة ومخففة.
٢٢. حروف عطف وهي : الواو والفاء وثم وحتى وبل ولا ولكن وأو وأم وإما.
٢٣. حروف قسم وهي : الباء والواو والتاء واللام ومُن - بضم الميم وكسر ها.
٢٤. حرفا تمام وهما : النون والتتوين.
٢٥. حروف ابتداء وهي : إن وأن وكان ولكن وليت ولعل إذا دخلت على كل واحد منها "ما"، وإن خفيفة، ولكن مثلها، وهل وحتى ولولا إذا ولي جميعها المبتدأ والخبر.
٢٦. حروف نفي وهي : لم ولما ولن وليس وما ولا في أحد معانيها.
٢٧. حرفا تقليل وهما : رُبَّ وقد.

٢٨. حرف سبب وهي : الباء واللام وكي.
٢٩. حروف الجواب وهي : الواو والفاء وإذن.
٣٠. حروف نصب للفعل مجازاً - والناصب "أن" مضمرة بعدها - وهي الفاء والواو وأو وحتى ولام كي ولام الجحود وكي - في أحد قسميها.
٣١. حرفا إخبار وهي : قد وهل بمعنى ها. وتسمى "قد" حرف تحقيق وحرف توقع.
٣٢. حرف تعظيم وهو : الميم.
٣٣. حرف زجر وردع وهو كلاً.
٣٤. حرفا خطاب وهما الكاف، والتاء في أنت وأخواته.
٣٥. حرفا تشبيه وهما : الكاف وكان.
٣٦. حروف مصدرية وهي : أن وأن وما وكي.
٣٧. حرفا عبارة وتفسير وهما : أن وأي.
٣٨. حرفا دعامة وهما : إيا مع المضمرة.
٣٩. حرفا إضراب وهما : بل وبلى.
٤٠. حرفا شك وإبهام وتخيير وإباحة وهما : أو وإما.
٤١. حروف عماد أو فصل وهي : أنا وأنت وأنتما وأنتم وأنتن ونحن وهو وهي وهما وهم وهن.
٤٢. حرفا تنفيس وهما : السين وسوف.
٤٣. حرفا استدراك وهما : لكن ولكن.
٤٤. حرفا وجوب لوجوب وبالعكس وهما : لو ولولا.
٤٥. حرف امتناع لامتناع وبالعكس. لوما.
٤٦. حرف تمن وهو : ليت.

٤٧. حرفا ترَجُّ وهما : علٌّ و غنٌّ بمعناها، ويسميان حرفي توقع.

٤٨. حرفا ابتداء غاية في الزمان وهما : مُذٌّ ومُنْذٌ.

٤٩. حرف ابتداء غاية في المكان وهو : من.

٥٠. حرفا تبعيض وهما : من والباء.

٥١. حرف مصاحبة وهو : مع.

٥٢. حرف مزاولة وهو : عن.

٥٣. حرف وعاء وهو : في.

٥٤. حرف استعلاء وهو : على.

الفصل الأول

آراء المالقي النحوية

أولاً : تأصيل الأدوات :

أ. قضية البساطة والتركيب

ب. قضية الحرفية والاسمية

ثانياً : معاني الأدوات :

أ. المعاني العامة والخاصة للحروف عند المالقي.

ب. قضية الإنابة.

ج. قضية الزيادة

الفصل الأول

آراء المالقي النحوية

أولاً : تأصيل الأدوات :

أ. قضية البساطة والتركيب

ب. قضية الحرفية والاسمية

ثانياً : معاني الأدوات :

أ. المعاني العامة والخاصة للحروف عند المالقي.

ب. قضية الإنابة.

ج. قضية الزيادة

أولاً: تأصيل الأدوات :

أ. قضية البساطة والتركيب :

ذهب بعض النحويين إلى جعل عدد من حروف المعاني مركبة من جزأين أو أكثر، في حين ذهب آخرون إلى عدّ تلك الحروف بسيطة، وكان يمكن أن لا يكون هذا الخلاف مهما لو لم يُبْنِ عليه تفسيرات تؤثر في الإعراب الذي يمتدّ تأثيره إلى المعنى، وفي هذا الفصل نستعرض عدداً من الحروف التي من هذا القبيل عند المالقي في كتابه، وقد نشفع ذلك بأراء بعض السابقين واللاحقين ثم نوازن بينهما، ونختار ما هو أرجح من وجهة نظرنا.

ويدخل التركيب في بنية كل من الاسم والفعل والحرف، والنحت لسون من ألوان التركيب في العربية خضعت له الحروف والأسماء. ويقول فسي ذلك الدكتور مهدي المخزومي: "وهما كلمتان تتلاقيان في معنى واحد، هو استخلاص كلمة واحدة من أكثر من أصل واحد، وتفترقان في كيفية هذا الاستخلاص، فالنحت يتحقق باستخلاص كلمة من كلمتين، أو ثلاث كلمات، بعد اقتطاع بعض أجزائها، والتركيب يتحقق بالتلازم بين كلمتين تلازماً يجعل منهما الاستعمال متجاورتين كلمة واحدة، يمنحها التلازم والاستعمال معنى جديداً"^(١).

وكان مذهب الخليل بن أحمد : "إنّ الكلمتين إذا رُكِّبَا ولكل منهما معنى وحكم أصبح لهما بالتركيب حكمٌ جديد"^(٢).

وبملاحظة آراء المالقي في عرضه لحروف الكتاب، يتبين أنه كان يفرّق بين أدوات منحوتة، وأخرى مركبة، ويمكن تصنيف هذه الحروف عنده إلى صنفين :

الأدوات المنحوتة مثل، لن، والأدوات المتلازمة التي انبنى تركيبها على مجرد التلازم والاتصال في الاستعمال، ولم يفقد الأصلان اللذان رُكِّبَت فيهما الكلمة شيئاً من أجزائهما،

(١) الدكتور مهدي المخزومي : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص ٢٠٨.

(٢) ابن جني : سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٣٠٥ وما بعدها.

وهي كثيرة : منها ما لازمته كاف التشبيه، "كان" ، وكأي، وكذا". ومنها ما لازمته "لا" كلولا، وهلاً، وإلاً ومنها ما لازمته غير ذلك كإيائي وأخواتها وذلك وأخواتها.

وأما عن تقسيمها عند المالقي فهي كما يلي :

لام التعريف (أل) : -

اختار المالقي رأي سيبويه والجمهور بأن أداة التعريف هي اللام وحدها، دخلت عليها همزة الوصل بخلاف ما ذهب إليه الخليل بأنها الألف واللام. واستدل على ذلك بأنها تسقط في الدرج كما تسقط سائر ألفات الوصل، فلو كانت ألفها ألف قطع لثبتت في موضع من الدرج، ولم يوجد ذلك.

وعلى كتابتها بـ (أل) لأنه لا يصح الابتداء باللام دون همزة الوصل. لذلك صارت معها كحرف واحد، وهذا ما حمّله على تصنيفها في باب الهمزة وإن كان الأصل أن تكون في باب اللام^(١).

وأنا أرجح اختيار المالقي فإن اللام قد وجدت في غير موضع وحدها تدل على المعاني نحو لام الملك ولام القسم وسائر اللامات، ولم توجد ألف الوصل في شيء من كلام العرب تكون من أصل الكلمة في اسم ولا فعل ولا حرف فيكون هذا ملحاً به، وكيف تكون ألف الوصل من أصل الكلمة وقد سميت وصلاً^(٢).

إذن : -

هل إذن حرف أم اسم؟ وهل إذن بسيطة أم مركبة؟ وهل إذا تنصب نفسها أم بأن مضمرة؟ يتفق المالقي مع الجمهور بأن "إذن" حرف، في حين ذهب الكوفيون إلى أنها اسم، وأصلها "إذا" ثم حذفت الجملة، وعوض التنوين عنها، وأضمرت أن^(٣).

(١) المالقي : رصف المباني، ص ٧٠ وما بعدها.

(٢) انظر الزجاجي : اللامات، ص ٣٦.

(٣) المالقي : رصف المباني، ص ٦٩ وما بعدها.

ثم اختلف القائلون بحرفيتها في القول في تركيب إذن أو بساطتها، وفي كونها تنصب الفعل بعدها بنفسها أم بأن مضمرة، فقد ذهب الخليل في أحد أقواله إلى أنها مركبة من "إذ" و "أن" وهذا ما ذكره بعضهم عنه، وعلى هذا جعل الخليل النصب بأن مضمرة، وإليه ذهب الزجاج^(١).

وقد مال المالقي إلى مذهب الجماعة في البساطة وعمل "إذن" بنفسها مستدلاً على ذلك بقوله : "إن الأصل في الحروف البساطة، ولا يدعى التركيب إلاً بدليل قاطع. وأنها لو كانت مركبة من "إذ" و "أن" لكانت ناصبة على كل حال تقدّمت أو تأخرت، وعدم العمل في مواضعها المذكورة قبل دليل على عدم التركيب^(٢).

كان : -

اختلف النحاة حول تركيب "كان" أو بساطتها، فيرى بعضهم أنها مركبة من كاف التشبيه و (إن)، وأنها صارت معها بمنزلة كلمة واحدة، لوجود كاف التشبيه وحدها، ولوجود (أن) التي تفيد التوكيد وحدها، ومع التركيب^(٣). وقد نسب المرادي هذا الرأي للخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفرّاء^(٤).

أما أصحاب الرأي الثاني : فهي عندهم بسيطة، وقد اختاره المالقي وهو الذي يعيننا في هذه الدراسة. ورجّح هذا المذهب وقوّاه وعضّده لأسباب منها^(٥) :
١. إن الألفاظ في الأصل بسيطة، والتركيب طارئ، فالالتفات إلى الأصل أحسن، إذ لا ضرورة توجبه، ولا قطع فيه.

(١) المرادي : الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٣٦٣، ص ٣٦٤.

(٢) المالقي : رصف المباني، ص ٦٩ وما بعدها.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٠٨ وما بعدها.

(٤) المرادي : الجنى الداني، ص ٥٦٨.

(٥) المالقي : رصف المباني، ص ٢٠٩.

٢. أنه لو كان مركباً لكانت الكاف حرف جر فيلزمها : بم تتعلق قبلها، إذ ليست زائدة، فالمعنى عند الخليل ومن عضد مذهبه في نحو: كأن زيدا الأسد، إن زيدا كالأسد. وهذا وإن كان المعنى عليه فالكاف لها في التأخر متعلق، وليس لها ذلك في التقديم.

٣. أن الكاف إذا كانت داخلة على (أن) لزم أن تكون وما عملت فيه في موضع مصدر مخفوض بالكاف، فترجع الجملة التامة جزء جملة، فيحتاج إلى ما يتم الجملة.

٤. أنه لا تتقدر بالتقديم والتأخير في بعض المواضع، فتقول كأن زيدا قام .. ولو كان على التقديم والتأخير لكنت تقول : إن أصل ذلك؛ (أن زيدا كقام)، وذلك لا يجوز، لأن الكاف التي للتشبيه الجارة لا يصح دخولها إلا على الأسماء لا غير.

والترجيح عندي أنها مركبة من عنصرين : عنصر التشبيه وعنصر التوكيد، وهو رأي كبار نحاة المدرستين.

والأسباب التي جعلت المالقي يرجح البساطة على التركيب، كان قد تنبه إليها النحاة من قبله، فذكروا ما يفندوها، والسبب الأول: أرى أنه منطقي لا لغوي فلا يعتد به، ولا يلزم ذلك عند الباحثة لأن التركيب يزيل الخصائص السابقة للأدوات والكلمات، وأما السببان الثاني والثالث : فردّ عليهما ابن يعيش بقوله : "فالكاف هنا تشبيه صريح وهي في موضع الخبر تتعلق بمحذوف تقديره : كأن زيدا كأن كالأسد ... فلما أدخلوها على (إن) وجب فتحها لأن المكسورة لا يقع عليها حرف الجر، ولا تكون إلا أولاً، وبقي معنى التشبيه الذي كان فيها متأخرة^(١) ... إلا أن الكاف لا تتعلق الآن بفعل ولا معنى فعل لأنها أزيلت عن الموضع الذي يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف"^(٢). وأما السبب الرابع : الذي لا يمكن فيه التقدير على التقديم

(١) الصحيح أن يقول : كان فيها متأخراً - إذا أراد الحرف - فإن أراد (الكلمة) فيجدر به أن يقول كانت فيها متأخرة.

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل، ج ٨، ص ٨١.

والتأخير عنده، فالكاف في أمثله ليست للتشبيه، وقد نص سيبويه^(١) وابن جني^(٢) وابن يعيش^(٣) على أنها للتشبيه.

وقال ابن جني : "وهي مركبة من الكاف (وأن) فأصل قولهم كأن زيدا عمرو، إنما هو: إن زيدا كعمرو، فالكاف هنا تشبيه صريح وهي متعلقة بمحذوف. ثم إنهم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عليه عقدوا الجملة، فأزالوا الكاف من وسطها وقدموها إلى أولها لإفراط عنايتهم بالتشبيه ولأجل تقديم الكاف فتحوا همزة "إن"^(٤).

ويلتزم ابن جني قاعدة التركيب ويرفض ما عداها، فهو يذكر رأي الخليل في "لن" وتركيبها ويقول به ويعقب عليه بقوله : "هذا يدلُّك أن الشينين إذا خلطا حدث لهما حكم ومعنى لم يكن لهما قبل أن يمتزجا، ألا ترى أن لولا مركبة من "لو" و "لا"، ومعنى "لو" امتناع الشيء لامتناع غيره، ومعنى "لا" النفي أو النهي. فلما رُكبا معاً حدث معنى آخر وهو امتناع الشيء لوقوع غيره. فهذا في "لن" بمنزلة قولنا : كان ومُصَحَّح له ومؤنس به وراذ على سيبويه ما ألزمه الخليل"^(٥).

كائِن : -

وهي عنده مركبة من كاف التشبيه و"أي" الاستفهامية، إلا أنهما جُعلا لفظاً واحداً، فهي لفظة من كنايات (العدد)^(٦).

(١) سيبويه : الكتاب ١٥١/٣.

(٢) ابن جني : سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٣٠٥.

(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ٨١/٨.

(٤) ابن جني : سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٣٠٥.

(٥) المصدر السابق، الجزء نفسه والصفحة نفسها.

(٦) انظر الماقي : رصف المباني، ص ٢٠٤.

كذا : -

"كذا" عنده مركبة من كاف التشبيه و(ذا) التي هي اسم إشارة، فلما اجتمعا أصبحا كناية للعدد^(١).

كلاً: -

اختلف النحاة في كلاً أبسيطة هي أم مركبة؟

"كلاً" بسيطة عند المالقي وهو مذهب الجمهور^(٢)، وقد فند ما ذهب إليه ابن العريف (٣٩٠هـ) من جعلها مركبة من :- (كُلّ، ولا) نعته بأنه "كلام خلف" أي فاسد، بحجة أنه لا يُدعى التركيب إلا فيما يصح له معنى في حال الأفراد، فهو لا يتناسب مع التركيب في غيره^(٣).

والرأي عندي أن (كلاً) حرف بسيط، لأنه لا يقوم دليل قاطع على تركيبه، وهذا الرأي يوافق مذهب الجمهور، والذين نادوا بتركيبه هم قلة أمثال ابن العريف^(٤) ومكي^(٥).

كما :

تأتي عند المالقي تارة مركبة من كاف التشبيه الجارة و "ما" هذه تتعدد أنواعها^(٦) :

(١) المالقي : رصف المباني، ص ٢٠٤.

(٢) المرادي : الجنى الداني، ص ٥٧٨.

(٣) انظر : المالقي : رصف المباني، ص ٢١٢.

(٤) المصدر السابق، ص ٢١٢. هو الحسن بن الوليد القرطبي، كان نحويًا مقدّمًا، خرج إلى مصر ورأس فيها، توفي

٣٧٦هـ. البغية، ج ١، ص ٥٢٧.

(٥) مكي بن أبي طالب القيسي : شرح كلا وبلا ونعم، ص ٢٢.

(٦) المالقي : رصف المباني، ص ٢١٣.

١. تكون موصولة بمعنى (الذي)، نحو : ضربت حمراً كما ضربتما "أي : كالحمار الذي ضربتما، وهنا تكون اسماً.

٢. وقد تكون مصدرية، نحو : (ضربتُ كما ضربتُ)، المعنى : (كضربك).

٣. وقد تكون زائدة، نحو : (اضرب كما ضربي)، أي (كضربي).

وتارة أخرى هي عنده بسيطة، ولها ثلاثة معانٍ :

١. أن تكون بمعنى (كي)، فتتصب ما بعدها، واستشهد له بقول الشاعر^(١) :

وطرفك إمّا جئتنا فاصرفنّه كما يحسبوا أنّ الهوى حيث تنظرُ

٢. أن تكون بمعنى (كان)، ومنه قول الشاعر^(٢) :

تهدّني بجندك من بعيد كما أنا من خزاعة أو ثقيف

٣. أن تكون بمعنى (لعل)، ومنه قول الراجل^(٣) :

لا تشتمّ الناس كما لا تشتمّ

أي : لعلك لا تشتمّ، وهي في هذين الموضعين الأخيرين غير عاملة لفظاً وإن كانت في موضع عامل من جهة المعنى.

والذي أراه أنها أداة مركبة من (كاف التشبيه) (وما) ولا يمكن أن تكون بسيطة لأنّ الشواهد الشعرية التي جاء بها المألقي، يبدو أنها مصنوعة، ويثبت ذلك ما وضّحناه في الهوامش.

(١) الرواية في ديوان عمر بن أبي ربيعة، ص ١٠١ :

إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا لكي يحسبوا أنّ الهوى حيث تنظر

(٢) البيت لبعض النهشليين في نوادر أبي زيد، ص ١٦٦، وروايته :

فدعّني وئيبٌ غيري وآلة عني فما أنا من خزاعة أو ثقيف.

(٣) البيت في ملحقات ديوان روية ١٨٣ وقبله :

وشخصت أبصارهم وأجذمو

وهو في الكتاب ١١٦/٣، وورد في الأصل : "وتشتمّ عوضاً من" ولا تشتمّ وهو تحريف.

ويؤكد ذلك قول المرادي : "ولم أرَ أحداً ذكر أن (كما) تكون حرفاً بسيطاً غير هذا الرجل (يعني المألقي) وليس الأمر كما ذكر، و (كما) في هذه المواضع الثلاثة مركبة من كاف التشبيه أو كاف التعليل و (ما) (١)".

لات : -

وأصلها عنده "لا" التي للنفي والتاء فيها للتأنيث، كما في رَبَّتْ وَثَمَتْ.

لولا : -

هل "لولا" مركبة أم بسيطة؟

اتفق البصريون والكوفيون على أن "لولا" مركبة من "لو" التي هي حرف امتناع لامتناع، و"لا" النافية.

وقد ذهب المألقي إلى أن كل واحدةٍ منهما باقيةٌ على بابها من المعنى الموضوع له قبل التركيب (٢).

ونحن نعلم بأن الحروف إذا رُكِبَ بعضها مع بعض تغير حكمها الأول، وحدث لها بالتركيب حكم آخر، كما نقول في "لولا" معنى التحضيض و "لوما"، وألا، وغيرها. والمألقي في كلامه لم يخرج عما ذهب إليه النحاة القدامى والمحدثون في حديثه في باب النحت والتركيب.

وإنما يؤكد حدوث التركيب في "لولا" الذي ينبني عليه مجرد التلازم والاتصال في الاستعمال، ولا يفقد فيه الأصلان اللذان رُكِبَتَ منهما الكلمة والأداة شيئاً من أجزائها، وهو كثير في لغتنا : منها ما لازمته كاف التشبيه مثل "كان"، ومنها ما لازمته "ما" كأنما وإمّا،

(١) المرادي : الجنى الداني، ص ٤٨٤، وما بعدها.

(٢) المألقي : رصف المباني، ص ٢٩٤.

ولوما، ومنها ما لازمته "لا" كلولا، وهلا، وإلا، ومنها ما لازمه غير ذلك، كإياي وأخواتها... (١).

وبذلك يتفق المالقي مع الطائفتين أي البصريين والكوفيين - على أن "لولا" مركبة من "لو" وهو حرف امتناع لامتناع، و "لا" النافية. وكذلك الحال تعامل حروف التحضيض الأخرى وهي "لوما، وهلا، وإلا"، فهي حروف مركبة تدل مفرداتها على معنى، وبالضم والتركيب تدل على معنى آخر لم يكن لها قبل التركيب وهو التحضيض، والتحضيض الحث على الشيء... فـ "لولا" مركبة من "لو" و "لا" و "لوما" مركبة من "لو" و "ما" و "هلا" مركبة من "هل" و "لا".

لن : -

اختلف النحاة حول بساطة "لن" وتركيبها فمذهب سيبويه (٢) والجمهور (٣) أنها بسيطة، وهي عند الخليل حرف مركب من "لا" النافية و "أن" الناصبة، فأصلها عنده : "لا أن" ثم خففت همزة "أن" بالتسهيل بالحذف فصار "لا أن" ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين (٤).

وأصلها عند الفراء : لا النافية، أبداً من ألفها نون، لأن الألف والنون في البدل أخوات. فكما تبدل النون ألفاً في الوقف نحو "لنسفعاً" كذلك تبدل النون ألفاً في نحو "زيداً" (٥).

وقد أيد المالقي مذهب الجمهور وعلل ذلك بأن التركيب فرع عن البساطة، فلا يدعى إلاً بدليل قاطع (٦).

(١) مهدي المخزومي : مدرسة الكوفة، ص ٢٢٧.

(٢) سيبويه : الكتاب ج ١، ص ٤٠٧.

(٣) المرادي : الجنى الداني، ص ٢٧٠.

(٤) المالقي : رصف المباني، ص ٢٨٥، المرادي : الجنى الداني، ص ٢٧١.

(٥) المالقي : رصف المباني، ص ٢٨٥.

(٦) المصدر السابق، ص ٢٨٦ وما بعدها.

وفند رأي الخليل بوجهين^(١) :

أولاً : بأنها لو كانت مركبة من "لا أن" لم يجز أن يتقدم معمول معمولها عليها في نحو : زيدا لن أضرب.

ثانياً : أنها لو كانت مركبة من "لا أن" لكانت "لا" داخلة على مصدر مقدر من "أن" والفعل، فيكون المعنى في قولك مثلاً : لن يقوم زيد : لا قيام زيد، فتدخل "لا" على المعرفة من غير تكرير.

وقد رفض قول الفراء؛ لأن المعروف إنما هو إبدال النون ألفاً لا العكس، نحو قوله تعالى : (لنسفعاً). وأضاف المالقي أن (لا) لم توجد ناصبة في موضع من المواضع، و (لن) لم توجد غير ناصبة في موضع من المواضع؛ لذلك لا يجوز قياس "لن" على "لا"؛ لتناقض عملها وعدم عمل "لا" أصلاً^(٢).

وهناك من المحدثين من وافقهما أيضاً، فقال الدكتور مهدي المخزومي كما قال دون أن يقدم الدليل على قوله بالتركيب لا من اللغة نفسها ولا من مقارنتها مع أخواتها الساميات^(٣). كما زعم قبله برجشتراسر بتركيبها، ولم تكن حاله أفضل منه؛ إذ لم يقدم هو الآخر ما يدل على تركيبها حقاً^(٤).

والباحثة تميل إلى رأي المالقي؛ لأن القول في تركيبها تكلف يقودنا إلى الخلط والاضطراب.

(١) المالقي : رصف المباني، ص ٢٨٦، وما بعدها.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٨٤.

(٣) مهدي المخزومي : مدرسة الكوفة، ص ٢١٦.

(٤) برجشتراسر : التطور النحوي للغة العربية، ١١١.

(مَذْ / مُنْذُ) :

لم يتعرض المالقي لقضية تركيب "مُنْذُ"، وفصل القول في "مَذْ"، ومذهب الجمهور أنها حرف مقتطع من "مُنْذُ"، مستدلين على ذلك بتصغيرها "مُنْذُ" فالتصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها^(١).

ومذهب ابن ملكون إلى أن "مَذْ" ليست محذوفة من "مُنْذُ" فهي حرف قائم بنفسه غير مقتطع لأنه مبني متوغل في البناء لا يطلب له وزن^(٢).

أما المالقي فقد كان له رأي جامع، فإذا كان "مَذْ" اسماً فهو مقتطع من "مُنْذُ"، وأما إذا كان حرفاً فهو لفظ قائم بنفسه، وتكون "مَذْ، ومُنْذُ" عنده حرفين إذا جاء اسم مجرور بعدهما^(٣).

نستنتج مما سبق أن الأصل في الحروف عند المالقي البساطة، ولا يُدعى فيها التركيب إلا بدليل قاطع. وبذلك جاء تقسيم الحروف عنده من حيث البساطة والتركيب إلى حروف تلزم البساطة وهي : "إذن، وكان، وكلا، وأل (وهي اللام)". وحروف تلزم التركيب بمعنى أن الحروف إذا رُكِبَ بعضها مع بعض تغير حكمها الأول، ويحدث لها بالتركيب حكم آخر كما في "لولا، ولوما، وآلا، وكأين، وكذا" وحروف تأتي بسيطة وقد تأتي مركبة مثل : "مَذْ وكما".

(١) المالقي : رصف المباني، ص ٣٢٢، المرادي : الجنى الداني، ص ٣٠٤، الأشموني : شرح الأشموني، ص ٢٢٩،

الأزهري : شرح التصريح على التوضيح، ج ٢، ص ٢١.

(٢) المرادي : الجنى الداني، ص ٣٠٤، ابن هشام : مغني اللبيب، ص ٣٦٧.

(٣) المالقي : رصف المباني، ص ٣٢٢.

ب - قضية الحرفية والاسمية :

(على، عن) :

يؤيد المالقي مذهب الجمهور بأن "على، عن" من الألفاظ المشتركة بين الاسمية والحرفية، فهما يعدان حرفي جر إلا إذا دخل عليهما حرف جر^(١).

(الكاف المفردة) :

اختلف النحاة في هذه الكاف، فهي عند سيبويه^(٢) لا تكون اسماً إلا في ضرورة الشعر^(٣) وذهب ابن مضاء إلى أنها اسم أبداً بمعنى "مثل".

وأما المالقي^(٤) فقد عدّها حرفاً حتى يقوم الدليل القطعي على اسميتها، من كونها فاعلة لا غير، أو مجرورة لا غير، في مثل قول الشاعر^(٥):

قليلُ غرارِ النومِ حتى تقلصوا

على كالقطا الجونيّ أفرعه الزجر

وهو مذهب الأخفش والفارسي وكثير من النحويين^(٦)، وأنا أرجح رأي سيبويه ومن تابعه إلا في ضرورة الشعر، وهي كثيرة في الشعر، ولا نجد شاهداً على الاسمية في النثر إلا في أحد تفسيرات قوله تعالى : "ليس كمثله شيء" وفي حديث ضعيف هو : "كما تكونوا يولى

(١) المالقي : رصف المباني، ص ٣٦٦، ص ٣٧١.

(٢) سيبويه : الكتاب، ج ١/ ٤٠٨.

(٣) المرادي : الجنى الداني، ص ٧٩.

(٤) المالقي : رصف المباني، ص ١٩٨.

(٥) البيت للأخطل، وهو في ديوانه ٢١٢، وابن جنبي في سر الصناعة ٢٨٧، وتقلصوا : شروا وأسرعوا، والجوني :

نوع من القطا أسود اللون.

(٦) المرادي : الجنى الداني، ص ٧٩.

عليكم^(١). مع أنه يمكن أن يستقيم المعنى على كونه حرف جرّ زائداً لتوكيد نفى المثلية عن الله عز وجل.

(لَمَّا) :

يوافق المالقي^(٢) رأي سيبويه^(٣) وأكثر النحويين^(٤) بأنّ (لَمَّا) تأتي حرف وجوب لوجوب متضمناً معنى الشرط لا يفارقها، وذلك نحو قوله تعالى : "لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا"^(٥). وعَلَّ ذلك بأنّ القول باسميتها فيه تكلف، وكلّ مبني لازم للبناء ولا يحكم عليه بالحرفية إلاّ إن دلت دلائل مقوية له في حيز الأسماء، وإن كانت "لَمَّا" بمعنى "حين" لا يُخرجها هذا المعنى إلى الاسمية فإنّ من الحروف ما يتقدّر بالأسماء وهو لازم للحرفية، ومنها ما يتقدّر بالفعلية وهو لازم للحرفية. ويضعف مذهب أبي علي الفارسي الذي يرى فيه أنّ "لَمَّا" هنا اسمٌ بمعنى "حين"، وعَلَّ ذلك بأنها لو كانت اسماً، لكان الفعل الواقع جواباً لها غير جزاء، وكان عاملاً فيها، ويلزم ذلك أن يكون الفعل واقعاً فيها، فعندما تقول : "لَمَّا قمت أمس أحسنت إليك اليوم"، فهذا دليل على أنها ليست بمعنى "حين".

(ليس) :-

اختلف النحاة حول فعليتها أو حرفيتها، فذهب سيبويه^(٦) والجمهور إلى أنها فعل، وذهب أبو علي الفارسي وابن السراج إلى أنها حرف^(٧).

(١) المالقي : رصف المباني، ص ٢٨٤.

(٢) سيبويه : الكتاب ج ٤، ص ٢٣٤.

(٣) سيبويه : الكتاب ج ٤، ص ٢٣٤.

(٤) المرادي : الجنى الداني، ص ٥٩٣.

(٥) سورة غافر: آية ٨٤.

(٦) سيبويه : الكتاب ١/ ٢٨، ٣٧٦.

(٧) المرادي : الجنى الداني، ص ٤٩٣، ص ٤٩٤.

والمالقي^(١) رأي جامع، فهي ليست عنده محضة في الحرفية ولا محضة في الفعلية. فتكون حرفاً إذ هي لفظ يدل على معنى في غيره لا غير. كـ "من" و "ما"، و تكون فعلاً إذ هي كلمة تتصل بها تاء التانيث والضمير المرفوع ويكون اسمها ضميراً مستتراً، في نحو : (زيد ليس قائماً). وهي حرف إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال، وإذا وجدت بشيء من خواص الأفعال، فيقال : أنها فعل لوجود خواص الأفعال فيها.

وإذا دخلت على الجملة الفعلية : فإنها حرف لا غير كـ "ما" النافية، ومثل لذلك بقول الشاعر^(٢).

تُهْدِي كَتَائِبَ خُضْرًا لَيْسَ يَعْصِمُهَا إِلَّا ابْتِدَارٌ إِلَى مَوْتٍ بِالْجَامِ

(مع) :

"مع" عند المالقي لفظ مشترك بين الاسمية والحرفية، فإذا كانت متحركة فهي عند المالقي اسم مضاف إلى ما بعدها منصوب على الظرفية^(٣). وإذا سكنت عينها فهي إذ ذاك حرف جر معناه المصاحبة، والعامل فيها فعلٌ وما جرى مجراه كسائر حروف الجر ولا يحكم فيها بحذف ولا وزن ولا يُسأل عن بنائها لثبوت الحرفية فيها. واستشهد لذلك بقول الشاعر^(٤) :

فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا

فـ "معكم" هنا جار ومجرور متعلق بخبر "هواي" لأنه مبتدأ تقديره : وهواي كائنٌ معكم^(٥). وذهب أبو جعفر النحاس (٣٨٢هـ) إلى القول بالإجماع على حرفية "مع" إذا جاءت ساكنة^(٦).



(١) المالقي : رصف المباني، ص ٣٠٠.

(٢) البيت للنايغة، وهو في ديوانه ١٢١، وفيه تزهى كَتَائِبَ خُضْرًا.

(٣) المالقي : رصف المباني، ص ٣٢٥.

(٤) نسب في الكتاب إلى الراعي، ج ٢، ص ٥٢، وفي الجنى الداني، ص ١٢٢.

(٥) المالقي : رصف المباني، ص ٣٢٩.

(٦) انظر المرادي : الجنى الداني، ص ٣٠٦.

والمالقي يوافق في ذلك ^(١). أما كلام سيبويه فهو مشعرٌ باسميتها سواء أكانت العين ساكنة أو مفتوحة، وعلل تسكين العين بأنها للضرورة الشعرية ^(٢).

ووافق ابن هشام بالقول بحرفية "مع" ولكن علل تسكينها بأنها لغة غنم وربيعة وليس ضرورة شعرية كما ذهب سيبويه ^(٣).

وذهب المرادي إلى القول باسميتها سواء أكانت ساكنة أم مفتوحة ^(٤).

(ما المصدرية) :

عرض المالقي لمذهبين في تصنيف "ما" المصدرية ^(٥) وهو يوافق رأي سيبويه وجمهور البصريين ^(٦) بأن "ما المصدرية" تُصير الفعل الذي بعدها في تأويل المصدر وموضعه، فهي حرف بمعنى "أن" إلا أنها لا تعمل عملها، بدليل أنه لا يعود عليها ضميرٌ من صلتها. نحو قوله تعالى : "والله عليم بما يفعلون" ^(٧)، وأمّا المذهب الآخر الذي عرض له، فهو ما ذهب إليه الأخفش وبعض الكوفيين ^(٨) بأن "ما" المصدرية اسم، بإعادة ضمير المصدر من صلتها عليها سواء أكان الفعل متعدياً أم غير متعد فإذا قلنا : "أعجبنى ما صنعت، وتقديره عندهم : ما صنعته: فإنها تعود على "ما" والتقدير: الصنع الذي صنعته.

وأنا أرجح اختيار المالقي لأن في ما ذهب إليه بعض الكوفيين والأخفش تكلفاً. وهو ما ذهب إليه المرادي ^(٩).

(١) المالقي : رصف المباني، ص ٣٢٩.

(٢) سيبويه : الكتاب ج ١، ص ٤٢٠.

(٣) ابن هشام : المغني، ج ١ ص ٣٦٥.

(٤) المرادي : الجنى الداني، ص ٣٠٦.

(٥) المالقي : رصف المباني، ص ٣١٥.

(٦) المرادي : الجنى الداني، ص ٣٣٢.

(٧) سورة النور: آية ٤١.

(٨) المرادي : الجنى الداني، ص ٣٣٢.

(٩) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(مُن) :

اختلف في "مُن" هل هي حرف أم اسم، فمنهم من عدّها حرف جر تخفض المقسم به كالتاء والواو إلاّ أنّها تختص بالدخول على الرب، كما اختصت التاء بالدخول على الله.

وهي عند المالقي اسم مقتطع من "أيمن" التي هي اليُمن عند سيبويه، وجمع "يمين" عند الفراء، إذا قالوا : أَيْمُنُ الله لأفعلنّ، وعَلَّ لذلك بوجهين :

أحدهما : أنّ معنى "مُن ربي" و"أيمن الله" واحد، وليست حرف جر، لأنها لو كانت حرف جر لأوصلت ما بعدها إلى ما قبلها، ولا يستقيم هنا لها لفساد المعنى، والثاني : لكثرة تصرفهم فيها - فقد يحذف منها النون، فيقال : "أَيْمُ الله"، والألف والياء والنون، فيقال : مَالله. بالفتح والضم والكسر، فلا يبعد أن تحذف ألفها ويأوها^(١).

وقد ذكرها مع الحروف، لأنّ أكثر الناس جعلها حرفاً ولتبين الاستشكال فيها.

(مَذ، مُنْذ) :

تابع المالقي جمهور النحويين بأنّ (مَذ، مُنْذ) لفظان مشتركان بين الاسميّة والحرفيّة. فإن جاء ما بعدها من الزمان مرفوعاً فهي اسم، وإن جاء مجروراً فهي حرف نحو قولك : "ما رأيته مذ يومين"^(٢).

(جبر، جَل) :-

هما اسمان عند المالقي وقد ذكرهما لتبيين الاستشكال فيهما^(٣). وسيتم تفصيل ذلك في باب المعاني.

(١) المالقي : رصف المباني، ص ٣٢٦.

(٢) المالقي : رصف المباني، ص ٣١٩.

(٣) المصدر السابق، ص ١٧٦.

(رُبْ) :-

اختلف النحويون في حرفيّتها ومعناها، وهي عند المالقي حرف^(١)، وهو مذهب الجمهور بخلاف ما ذهب إليه الكسائي ومن تابعه من الكوفيين بأنّها اسم مثل (كم)^(٢). وأنسا أرجح الرأي القائل بحرفيّتها بدليل أنّه لا يحسن فيها علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال، وبأنّها قد جاءت لمعنى في غيرها كالحرف، وهي تقليل ما دخلت عليه وهو ما ذهب إليه الرماني^(٣)، وأبو البركات^(٤) الأنباري، وابن مالك^(٥)، وابن يعيش^(٦) في شرحه.

ومال إلى هذا الرأي بعض علماء الساميات فجعلها بعضهم تقابل حرف الجر العبري (rôb)، فهم يجعلونها حرفاً لأن له أصلاً في الساميات^(٧).

نستنتج مما سبق أنّ المالقي يرى أنّ الأصل في الحروف البقاء على حرفيّتها إلّا إذا وجد دليل قاطع يخرجها من حيّز الحرفيّة إلى الاسميّة، فمن الحروف عنده ما تلزم الحرفيّة مثل : (لَمّا، ما المصدريّة، ورُبْ) مثل : ما يشترك في الاسميّة والحرفيّة حسب السياق ومنها (مذ، مُنذُ وعلى وعنْ والكاف المفردة ومع). وذكر بعض الأسماء وما وقع فيها من خلاف لتبيين الاستشكال فيها مثل : (مُنْ، وجيز، وجلال).

(١) المالقي : رصف المبالي، ص ١٨٨.

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل، ج ٨، ص ٢٦، وما بعدها.

(٣) الرماني : معاني الحروف، ص ١٠٦.

(٤) الأنباري : الإنصاف، مسألة (١٢١) : ج ٢ ص ٨٣٢-٨٣٤.

(٥) ابن مالك : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ١٤٧.

(٦) ابن يعيش : شرح المفصل، ج ٨، ص ٢٦-٢٧.

(٧) وليم رايت : قواعد اللغة العربية، ج ١، ص ٢٨، ج ٢، ص ٢١٦.

ثانياً : معاني الحروف :

أ. المعاني العامة والخاصة للحروف عند المالقي:

(١) الهمزة :

تأتي الهمزة عند المالقي^(١) في اللغة على غير وجه منها :

١- أن تكون للاستفهام : وتدخل على الجمل الاسمية والفعلية، كقولك : أريد قائم؟ وأقام زيد؟ وتكون معادلة لـ "أم" نحو قولك : أقام زيد أم قعد؟

وقد تخرج عن الاستفهام الحقيقي، لتدل على أحد المعاني البلاغية التالية، والأصل في جميع ذلك الاستفهام :

أ. أن تكون للإيجاب وتحقيق الكلام، وفيه معنى الاستخبار: كقوله تعالى : "أتجعل فيها من يفسد فيها"^(٢)، والمعنى : ستجعل فيها.

ب. أن تكون للتسوية، وصورتها في الكلام صورة الاستفهامية المعادلة، إلا أن هذه تتقدمها التسوية كقولك : "سواء علي أقمت أم قعدت".

ج. أن تكون للتوبيخ، نحو قوله تعالى : "ألم نربك فينا وليداً"^(٣).

٢- أن تكون للمضارعة في الفعل وهو الذي يحتمل الحال والاستقبال نحو "أضرب" أخرج.

٣- أن تكون للنداء كـ "يا"، وتستعمل في نداء القريب المصغي، وهي أقل استعمالاً من "يا"؛ لأنها أكثر منها حروفاً وأكثر مداً، ولذلك لا تحذف كما تحذف "يا".

٤- أن تكون معاقبة لحرف القسم، كقولك : الله لقد كان كذا. فالهمزة في هذا عوض من باء القسم وحدها، لأصالة الباء في القسم.

٥- أن تكون للإنكار في أول الكلمة، وذلك إذا أنكرت كلام غيرك أو أنكرت رأيه، فنقول في نحو : جاء زيد :- أريد نيه.

(١) المالقي : رصف المباني، ص ٤٥ - ص ٥٨.

(٢) سورة البقرة : آية ٣٠.

(٣) سورة الشعراء : آية ١٨.

(٢) الألف :

تنقسم عند المالقي^(١) إلى قسمين : قسم أصل وبدل من أصل. ونذكر بعض مواضع الألف الأصل وهي:

١. أن تكون للإنكار، نحو : (أعمره) لمن قال : (رايت عمراً).
٢. أن تكون للتذكر، كقولك : أين، تريد : أين أنت، فحذفت الألف مذكرة للمحذوف دالة عليه.
٣. أن تكون كإفّة، وهي الألف اللاحقة لـ (بين) في نحو قولك : صليت بين وقتي الظهر والعصر، فنقول : بينا وقت الظهر حاضر صليت.
٤. أن تكون علامة للتنبيه وذلك في نوعين :
 - أ. في الأفعال وأسماء الفاعلين والمفعولين، إذا احتاج شيء منها إلى فاعل أو مفعول لم يسم فاعله بعده. نحو : ضربا الزيدان، ورجلان مضروبان أبوهما.
 - ب. في الأسماء المثناة : نحو : (الزيدان قاما) وهي هنا حروف إعراب، وتجري مجراها الواو في جمع المذكر السالم.
٥. أن تكون فصلاً بين نوني التوكيد ونون ضمير الجمع المؤنث نحو قولك : "اضربنّان زيدا".
٦. أن تكون دالة على الندبة في المنادى، نحو : يا زيدا.
٧. أن تكون في رؤوس الآي، تشبيهاً بالقوافي كقوله تعالى: "وتظنون بالله الظنونا"^(٢).

(٣) أجل :

تكون عند المالقي حرف جواب في الطلب والخبر، ومعناها في الجواب التصديق للخبر والتحقيق للطلب، وانفرد المالقي باشتراط كون الخبر مثبتاً وكون

(١) المالقي : رصف المباني، ص ١٠ - ص ٣١.

(٢) سورة الأحزاب: آية ١٠.

الطلب غير نهى. فقال: "ولا يكون جواباً للنفي ولا للنهي، ولكن معناها معنى "نعم"^(١).

ويؤكد ذلك الأستاذ إسماعيل عمايرة^(٢) إذ يقول : (أجل) ترد جواباً يؤكد ما يقول السائل مثبتاً تقول : (أنت الذي فعلت الأمر) وهذه جملة خبرية تقولها وأنت شبه متيقن، ولكنك تحتاج إلى ما يؤكد ذلك، فالإجابة المنتظرة (أجل) وتعني أنك أنت الذي فعلته حقاً، وتتضمن (أجل) معنى التأكيد بالإضافة إلى كونها حرف جواب، في لمسة واحدة.

(٤) إذ :

يوافق المالقي^(٣) مذهب الجمهور^(٤) بأن "إذ" لا تكون إلا ظرفاً لما مضى من الزمان، وإن كان الأصل فيها أن تكون حرفاً لبنائها وهو الأصل في الحروف، إلا أنها خرجت للاسمية لأنها جاءت معمولة بمعنى "حين" كسائر الظروف.

ولكن يرى بعض النحاة أن "إذ" قد تأتي أيضاً حرفية، تدل على معانٍ أخرى، مثل : التعليل، والمفاجأة، والزيادة.

أمّا "إذ" التعليلية : فقد ذهب إلى ذلك السهيلي^(٥) واستشهد على ذلك بقوله تعالى : "ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون"^(٦). أي لأنكم ظلمتم.

وردد ذلك بأنها ظرف، والتعليل مستفاد من الكلام.

أمّا "إذ" التي للمفاجأة فقد نص على ذلك سيبويه وهي الواقعة بعد (بينما) و (بينما)^(٧).

(١) المالقي : رصف المباني، ص ٥٩.

(٢) إسماعيل عمايرة : بحوث في الاستشراق واللغة، ص ٤٨.

(٣) المالقي : رصف المباني، ص ٥٩ وما بعدها.

(٤) ابن هشام : المغني، ج ١، ص ٩٥.

(٥) السهيلي : نتائج الفكر في النحو، ص ١٣٥.

(٦) سورة الزخرف: آية ٣٩.

(٧) المرادي، الجنى الداني، ص ١٨٩.

وقد تأتي "إذا" زائدة للتوكيد، قاله أبو عبيدة، وتبعه ابن قتيبة، واستشهدا له في نحو قوله تعالى : "وإذا قال ربك للملائكة"^(١). ويمكن أن تكون بمعنى (قد)، وساقوا لهذا المعنى الآية السابقة، ولم يرجح كثير من النحاة هذين المعنيين^(٢).

(٥) إذا :

تأتي حرفاً عند المألقي^(٣) في موضعين :

أولاً : أن تكون جواباً للشرط كالفاء، إلا أنها لا تدخل إلا على جملة اسمية غير طلبية، بخلاف الفاء كقولك : "إن تقم إذا عبد الله منطلقاً".

ثانياً : أن تكون للمفاجأة، كقولك : خرجت فإذا الأسدُ خارجاً، فالأسد مبتدأ، و"خارج" خبره، وإذا قلت "خارجاً" فانتصابه على الحال والخبر محذوف لدلالة المفاجأة عليه، كأنك قلت : ماراً أولاق ونحوهما. وإذا قلت : "فإذا زيد" ولم تذكر خبراً ولا حالاً، فالخبر أيضاً محذوف لدلالة كما تقدم وهو في كل ذلك يدل على اللقاء فجأة.

وهو بذلك يوافق مذهب الكوفيين^(٤)، وقد اختاره ابن مالك واستدل على ذلك بثمانية أوجه^(٥).

في حين نسب^(٦) إلى بعضهم القول بظرفيتها، وفند المألقي^(٧) هذا الرأي واستدل على ذلك بأن "إذا" لو جاءت ظرفاً بمعنى : بالحضرة الأسد في هذا الموضع لما جاز تقديمها على الاسم وتأخيرها بعده. بدليل لزوم "إذا" في كل كلام

(١) سورة البقرة: آية ٣٠.

(٢) انظر ابن هشام : مغني اللبيب، ص ٩٨. المرادي : الجنى الداني، ص ١٩٢.

(٣) المألقي : رصف المباني، ص ٦١ وما بعدها.

(٤) المرادي : الجنى الداني، ص ٣٧٣. ابن هشام : مغني اللبيب، ج ١، ص ١٠٢. السيوطي : همع

الهوامع، ج ١، ص ٢٠٧. ابن هشام : مغني اللبيب، ج ١، ص ١٠٢.

(٥) ابن مالك : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٩٤.

(٦) نسب هذا الرأي إلى الزجاج والرياشي، انظر المرادي : الجنى الداني، ص ٣٧٣، ابن هشام : مغني

اللبيب ج ١، ص ١٠٢. السيوطي : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج ١، ص ٢٠٧.

(٧) المألقي : رصف المباني، ص ٦١.

تكون فيه للمفاجأة، ولو كانت ظرفاً لم يكن لها موجب للبناء كما كان لها في غير المفاجأة وهو إضافتها إلى الجملة فلا جملة هنا تتم بها.

(٦) "إذ ما" :-

ذكرنا سابقاً أن "إذ" لا تكون عند المالقي^(١) إلا ظرفاً لما مضى من الزمان. ولا تكون حرفاً إلا باقترانها بـ "ما". فـ "إذ ما" عنده حرف شرط بمنزلة "إن" تجزم فعلين وهو مذهب سيبويه والجمهور.

(٧) إذن :

اختلف النحاة في معناها وفي نوعها وفي عملها. وهي ترد عند المالقي^(٢) حرف جواب ناصباً للفعل المضارع بعده أحياناً، ومهملاً غير عامل، أحياناً أخرى. وقال المالقي في معناها : "والصحيح أنها شرط في موضع، وجواب في موضع، وإذا كانت شرطاً فلا تكون إلّا جواباً"^(٣).

(٨) أل :

يميل المالقي^(٤) إلى رأي سيبويه^(٥) والجمهور^(٦) بأن أداة التعريف هي اللام وحدها، دخلت عليها همزة الوصل بدليل أنها تسقط في الدّرج كما تسقط ألفات الوصل بخلاف ما ذهب إليه الخليل بأنها الألف واللام. وإنما عبّر عنها بـ "أل" لأنه لا يصح الابتداء باللام دون همزة الوصل. لذلك صارت معها كحرف واحد،

(١) المالقي : رصف المباني، ص ٥٩ وما بعدها.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٢ وما بعدها.

(٣) المصدر السابق، ص ٦٣.

(٤) المالقي : رصف المباني، ص ٧١، وما بعدها.

(٥) سيبويه : الكتاب، ج ٤، ص ١٤٧.

(٦) المالقي : رصف المباني، ص ٧١.

وهذا ما حمّله على تصنيفها في باب الهمزة وإن كان الأصل أن تكون في باب اللام.

وتقسم عند المالقي إلى قسمين :

١. قسم تكون فيه اسماً موصولاً بمعنى (الذي) وفروعه^(١)، وهو الداخل على الأسماء المشتقة كاسم الفاعل، واسم المفعول.

٢. قسم تكون فيه حرفاً وتأتي في موضعين^(٢) :

أ. تكون للتعريف : وتكون للحضور والعهد والجنس.

ب. تكون زائدة : وسيأتي تفصيل ذلك في باب الحروف الزائدة.

(٩) ألا :

حرف بسيط عند المالقي^(٣) ويأتي في ثلاثة مواضع وهي :

١. أن يكون للتنبيه والاستفتاح، ويدخل حينئذ على الجملتين نحو قولك : ألا زيد منطلق وألا ينطلق زيد.

٢. أن يكون للعرض والتحضيض، فيختص بالجملة الفعلية لا غير، كقولك : "ألا تقوم" وإذا وليتها اسماً فعلى تقدير الأفعال.

٣. أن يكون حرف جواب، بمعنى (بلى) "كقول القائل : ألم تقم؟ فنقول : ألا، أي : بلى، ولم يذكر هذا الموضع ابن هشام، وقال عنه المالقي : "وهو قليل شاذ"^(٤). ونقله عنه المرادي^(٥).

(١) المالقي : رصف المباني، ص ٧٦ وما بعدها.

(٢) المصدر السابق، ص ٧٧.

(٣) المصدر السابق، ص ٧١ - ص ٧٩.

(٤) المالقي : رصف المباني، ص ٧٩.

(٥) المرادي : الجنى الداني، ص ٣٨٣.

وأما عن كونها مركبة فتأتي :

للتمني^(١)، إذا جاء بعد "ألا" اسم مبني. نحو قول الشاعر :

ألا طعان ألا فرسان عادية إلا تجشؤكم عند التناير^(٢).

فهي "لا" التي للنفي والتبرئة دخلت عليها الهمزة.

وقد جاءت "ألا" مركبة في موضعين آخرين عند ابن هشام^(٣) والمرادي^(٤) وهما :

١. أن يقصد بها مجرد الاستفهام عن النفي نحو (ألا رجل في الدار).

٢. أن يقصد بها التوبيخ والإنكار. نحو قول حسان السابق. ولم يذكر هذين الموضعين المالقي.

(١٠) إلى :

حرف جر أصلي، يعمل الجر في الأسماء الظاهرة والمضمرة^(٥).

(١١) إلا :

انفرد المالقي^(٦) بالاقتصار على معنى (الاستثناء) وحده لهذا (الأداة)، وقد نص ابن هشام والمرادي على دلالات أخرى، وهي :-

١. أن تكون بمعنى (غير)، فتكون هي وتاليها صفة لجمع مذكر أو شبيهه، وجيء بشاهد لها قوله تعالى : "لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا"^(٧)...^(٨).

(١) المرادي : الجنى الداني، والصفحة نفسها.

(٢) البيت لحسان وهو في ديوانه ص ١٢٣ / ٧٧. والمرادي : الجنى الداني، ص ٣٨٤. وابن هشام :

مغني اللبيب، ص ٨١، ونسب في الخزانة لخداش بن زهير.

(٣) ابن هشام : مغني اللبيب، ص ٨١ وما بعدها.

(٤) المرادي : الجنى الداني، ص ٣٨٤.

(٥) المالقي : رصف المباني ص ٨٠.

(٦) المالقي : رصف المباني، ص ٨٥.

(٧) سورة الأنبياء : آية ٢٢.

(٨) المرادي : الجنى الداني، ص ٥١٧. ابن هشام : مغني اللبيب، ج ١، ص ٨٣.

٢. أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك بالمعنى واللفظ، ذكره ابن هشام والمرادي^(١). وقال عنه المرادي : "هذا القسم نفاه الجمهور".

٣. أن تكون زائدة، ذكره المرادي وابن هشام أيضا^(٢)، وقال عنه المرادي : "هذا قسم غريب قال به الأصمعي وابن جنّي"^(٣).

٤. أن تكون عاطفة لا بمعنى الواو، بل تشريك في الإعراب لا في الحكم، انفرد بذكر هذا المعنى المرادي وقال : "لم يقل به إلا الكوفيون"^(٤)، وذلك في نحو قوله : (ما قام أحدٌ إلا زيّد).

وترجح الباحثة أن هذا القسم باطل، لأن (إلا) في نحو هذا المثال، تدعى أداة حصر، وذلك لأنها سبقت بنفي فـ (إلا) إذا سبقت بنفي أو نهي أو استفهام، سميت أداة حصر^(٥).

ونلمح من ذلك ميل المالقي لرأي الجمهور واتباعه المعنى الشائع.

(١٢) ألا :

تأتي "ألا" عند المالقي^(٦) حرف تحضيض، ولا عمل لها وتليها الأفعال لا غير لأنها تطلبها، وتبدل همزتها هاء فتصبح "هلاً" وتبادل الهمزة والهاء أمر مألوف في العربية. وهو ما ذهب إليه المرادي^(٧)، وابن هشام^(٨).

(١) المرادي : الجنى الداني، ص ٥١٩. ابن هشام : مغني اللبيب ج ١، ص ٨٦.

(٢) المرادي : الجنى الداني، ص ٥٢٠. ابن هشام : مغني اللبيب، ج ١، ص ٨٦.

(٣) المرادي : الجنى الداني، ص ٥٢٠. ابن هشام : مغني اللبيب، ج ١، ص ٨٦.

(٤) المرادي : الجنى الداني، ص ٥٢٠.

(٥) ابن هشام : مغني اللبيب، ج ١، ص ٥٠.

(٦) المالقي : رصف المباني، ص ٨٤.

(٧) المرادي : الجنى الداني، ص ٥٠٩.

(٨) ابن هشام : مغني اللبيب، ج ١، ص ٨٧.

لها في الكلام عند المالقي^(١) ثلاثة مواضع :

١. أم المتصلة : وسميت متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر^(٢)، وتكون عاطفة في الاستفهام وتقع بين المفردين والجمليتين ويكون الكلام بها متعادلاً، نحو قولك : (أقام زيدٌ أم قعد)^(٣)، وهو مذهب الجمهور^(٤)، ولا يشترط عند المالقي أن تتقدمها الهمزة فقط، بل تتقدمها (هل) إذا وقع الاستفهام عن كل جملة.

٢. أم المنفصلة : وهي التي يكون ما بعدها منفصلاً عما قبلها، أي انقطع عندها سياق الكلام، واستؤنف بعدها كلام آخر، ومعناها الذي لا يفارقها الإضراب، ثم تارة تكون له مجرداً، وتارة تتضمن معه استفهاماً طلبياً أو إنكارياً. وتتقدر بـ "بل" والهمزة معاً، كما جاء في قولهم : "إنها لإبلٌ أم شاء" في المعنى : بل أهي شاء. وتتقدر بـ "بل" وحدها في موضع نحو قوله تعالى : "أم من خلق السموات والأرض"^(٥) ولم يتفق النحويون على عملها، فنسب المرادي إلى المغاربة أنهم يقولون : "إنها ليست عاطفة لا في مفرد ولا في جملة"^(٦). وذهب ابن مالك إلى "أنها قد تعطف المفرد"^(٧). أما عند المالقي فهي غير عاطفة^(٨).

٣. أن تكون حرف تعريف واستشهد له بقوله عليه السلام : "ليس من أم بر أم صيام في أم سفر". ولا يقاس عليه لقلته.

(١) المالقي : رصف المبانى، ص ٩٤-٩٦.

(٢) ابن هشام : مغني اللبيب، ج ١، ص ٥١.

(٣) المالقي : رصف المبانى، ص ٩٣.

(٤) المالقي : رصف المبانى ص ٩٤. ابن هشام : مغني اللبيب ج ١ ص ٥١. المرادي : الجنى الداني، ص ٢٠٥.

(٥) سورة النمل : آية ٦٠.

(٦) المرادي : الجنى الداني، ص ٢٠٥.

(٧) ابن مالك : تسهيل الفوائد، ص ١٧٦.

(٨) المالقي : رصف المبانى، ص ٩٥.

(١٤) أما :

تكون عند المالقي^(١) في موضعين :

١. تكون عند المالقي بمعنى العرض كأحد معاني "ألا"، نحو قولنا : (أما تقوم) على أنه حرف بسيط وقد شكك المرادي وابن هشام في ذلك : فقالا : قد يدعى في ذلك أن الهمزة للاستفهام التقريري و (ما) نافية^(٢). والمركبة عنده تأتي في غير هذا الموضع.

٢. وتكون عنده بمعنى التنبيه والاستفتاح، ويكثر قبل القسم، وذلك في نحو قولنا : (أما قام زيد)، و (أما زيد قائم)، ويدخل على الجملتين، وإذا جاءت بعده (أن) كسرت همزتها^(٣).

(١٥) أمّا :

"أمّا" عنده حرف تفصيل وشرط غير جازم. ويقول المالقي في ذلك : "أمّا" تكون بمعنى "مهما" الشرطية ولا تعمل عملها. ويتبع ذلك قوله : "فيها اختصاص بالتفصيل". وتدخل الفاء في جوابها نحو قوله تعالى : "فأمّا اليتيم فلا تقهر"^(٤)، ولا يلزم تكرارها عنده، وأضاف ابن هشام عن كونها تفيد التوكيد فيقول على لسان الزمخشري : "فائدة (أمّا) في الكلام أن تعطيه فضل توكيد"^(٥).

(١٦) إمّا :

لا خلاف بين النحاة في أن (إمّا) الأولى غير عاطفة في نحو: ضربت إمّا زيدا وإمّا عمراً؛ لاعتراضها بين العامل والمعمول^(٦).

(١) المالقي : رصف المباني، ص ٩٦ وما بعدها.

(٢) ابن هشام : مغني اللبيب، ص ٦٧. المرادي : الجنى الداني، ص ٣٩٢.

(٣) المصدر السابق، ص ٩٧.

(٤) سورة الضحى: آية ٩.

(٥) ابن هشام : مغني اللبيب، ج ١، ص ٦٩.

(٦) المصدر السابق ج ١ ص ٧٢.

ولكن اختلفوا في (إمّا) الثانية فرفض بعض^(١) النحاة أن تكون عاطفة لمصاحبتهما الواو، فلا يجتمع حرفا عطف.

وقد نصّ المالقي على أنها حرف عطف واستدلّ على ذلك بقول الصّيمري .. بأنّ الواو مشرّكة لفظاً ومعنى، والكلام الذي فيه "إمّا" ليس على ذلك بسل على المخالفة من جهة المعنى^(٢).

وتفيد (إمّا) عند المالقي أحد المعاني التالية^(٣):

١. التخيير، نحو : (كُلْ إمّا سمكاً وإمّا جبناً).
٢. الإباحة، وعليه قوله تعالى : "فإمّا منا بعدٌ وإمّا فداء"^(٤).
٣. الشك، نحو : (قام إمّا زيدٌ وإمّا عمرو).
٤. الإبهام، تمثّله نفس المثال السابق، والفرق بينهما أنّ المخبر في الشك لا يعلم من فعل الفعل، وفي الإبهام يعلمه ويريد الاستبهام على السامع. ومن المعاني التي لم يذكرها المالقي :
٥. التفصيل : وذكره ابن هشام^(٥) والمرادي^(٦) وجعلاً شاهداً عليه قوله تعالى : "إنّا هديناه السبيل إمّا شاكراً وإمّا كفوراً"^(٧).
٦. "أن يكون لإيجاب أحد الشئيين في وقت دون وقت" وجعل مثلاً له قولهم للشجاع : (إنما أنت إمّا طعن وإمّا ضرب)، وقد ذكره المرادي^(٨).

(١) نسب ابن هشام القول ليونس وابن كيسان وأبي علي، ووافقهم ابن مالك، وابن هشام : مغني اللبيب، ٧٢/١.

(٢) المالقي : رصف المباني، ص ١٠٠.

(٣) المصدر السابق، ص ١٠١.

(٤) سورة محمد: آية ٤.

(٥) ابن هشام : مغني اللبيب، ج ١، ص ٧٢.

(٦) المرادي : الجنى الداني، ص ٥٣٠.

(٧) سورة الإنسان : آية ٣.

(٨) المرادي : الجنى الداني، ص ٥٣٠ وما بعدها.

(١٧) إن :

لها في الكلام عنده خمسة مواضع ^(١) :

١. أن تكون شرطية، وهي أصل أدوات الشرط، وتجزم فعلين.
٢. أن تكون نافية كـ ما ولا وليس. نحو قولك : (إن قام زيد)، و (إن زيداً إلا قائم) ولكنها غير عاملة عند المألقي واحتج لذلك بعدم الاختصاص. وقد أعملها المبرد إجراءً لها مجرى "ما" الحجازية.

يقول الشاعر ^(٢) :

إن هو مُستولياً على أحدٍ إلا على أضعف المحانين

وعد المألقي البيت من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه. والإهمال لغة الأكثرين ^(٣).

٣. أن تكون زائدة.

٤. أن تكون مخففة من الثقيلة فتكون للتوكيد في الجملة كالثقيلة، وإن دخلت على الجملة الاسمية جاز فيها الإلغاء والإعمال كالثقيلة، نحو (إن زيداً قائم)، و (إن زيداً لقائم)، إذا عملت تلزم اللام في الخبر كالمتقلة، وذلك للتفريق بينها وبين (إن) النافية، وخشية الالتباس. ولا يجوز دخولها عنده - أي إن المخففة - على غير نواسخ الابتداء من الأفعال خلافاً للكوفيين.

٥. أن تكون في الكلمة بين آخرها وبين ياء الإنكار وصلة لها وذلك إذا كانت الكلمة مبنية أو لا يظهر فيها الإعراب كقولهم في إنكار أنا إنية، قيل لبعضهم : أترجع إن أخصبت البادية؟ فقال : أنا إنية. منكراً أن يكون رآيه على خلاف ذلك.

(١) المألقي : رصف المباني، ص ١٠٤. ابن هشام : مغني اللبيب، ج ١ ص ٢٩، المرادي : الجنى الداني، ص ٢٠٧.

(٢) لم أهد إلى قائله، انظر السيوطي : الهمع ج ١ ص ١٢٥.

(٣) ابن هشام : مغني اللبيب، ج ١، ص ٢٩.

ومن المعاني التي رفض وقوعها :

١. أن توافق (إذ)، ذكره المرادي وابن هشام^(١)، وجعلاً من شواهد : "لَتَدْخُلَنَّ المسجد الحرام إن شاء الله آمين"^(٢)، وشواهد أخرى.

٢. أن توافق (قَدْ)، وجعل المرادي وابن هشام^(٣) من شواهد قوله تعالى : "فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعْتَ الذِّكْرَى"^(٤)، وقال المرادي عن هذا المعنى : "وليس بصحيح"^(٥).

(١٨) أن:

لها في الكلام عند المألقي^(٦) أربعة مواضع :

١. أن تكون مصدرية، فتؤول مع ما بعدها بمصدر بحسب العامل الداخل عليها، فهي موصول حرفي توصل بالفعل المتصرف، مضارعاً كان، نحو : أريد أن أكرمك، أو ماضياً نحو قوله تعالى : "وعجبوا أن جاءهم منذر منهم"^(٧).

ولم يذكر دخولها على الأمر كحكاية سيبويه : (وأمرته بأن افعل)^(٨)، و(أن) أم نواصب الأفعال، وإذا دخلت على المضارع خصته للاستقبال.

٢. أن تكون مخففة من الثقيلة : أما المخففة : فحرف يقع بعد أفعال اليقين، كـ (عَلِمَ)، أو ما نُزِلَ منزلته، مثل (زَعَمَ) أو (حَسِبَ)، نحو : "عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى"^(٩)، و(أَنْ) المخففة تدخل على الجملة الاسمية نحو : (علمت أن زيداً قائمٌ)، ولا تدخل على الفعلية التي فعلها متصرف إلا بفواصل، نحو : (قد) والسين - كما في الآية السابقة - وسوف، في الإيجاب، و (لا) و (لن) و (لم) في النفي، أما إذا

(١) المرادي : الجنى الداني، ص ٢١٢. ابن هشام : مغني اللبيب، ج ١، ص ٣٣.

(٢) سورة الفتح : آية ٢٧.

(٣) المرادي : الجنى الداني، ص ٢١٤. ابن هشام : مغني اللبيب، ج ١، ص ٣٣.

(٤) سورة الأعلى : آية ٩.

(٥) المرادي : الجنى الداني، ص ٢١٥.

(٦) المألقي : رصف المباني، ص ١١١ - ص ١١٤ بتصرف.

(٧) سورة ص : آية ٤.

(٨) سيبويه : الكتاب، ج ٣، ص ١٦١. المرادي : الجنى الداني، ص ٢١٦. ابن هشام : مغني اللبيب، ج ١، ص ٣٦.

(٩) المرادي : الجنى الداني، ص ٢٢١.

كان الفعل جامداً فلا يحتاج إلى فاصل، وذلك لشبه الأفعال الجامدة بالأسماء، ولا يجوز إعمال (أن) المخففة إلا أن يكون اسمها محذوفاً وهو ضمير الشأن.

(١٩) [أنا وأنت وأنتما وأنتم وأنتنَّ وهو وهي وهما وهُنَّ وهم ونحن^(١)] :

وينص المالقي على أن هذه الألفاظ أصلها ضمائر منفصلة تعود على متكلم أو مخاطب مذكراً أو مؤنثاً أو مثنى أو مجموعاً، ويجري مجراها "نحن" من باب النون، و "هو وهي وهما وهم وهُنَّ" من باب الهاء، فهي أسماء بالعودة على أسماء، وهي في موضع معمولات إذا كانت أسماء، وإنما ذكرها في باب الحروف لأنها قد تأتي فصلاً بين الخبر وذي الخبر، من غير اعتداد بها في الإعراب، وإنما وضعت تأكيداً^(١).

وهذه الضمائر تعرب حروف فصل، فلا يكون لها محل من الإعراب، إذا وقعت بين المبتدأ والخبر نحو : (زيدٌ هو القائم)، وبين ما أصله مبتدأ وخبر وذلك في باب (كان) وأخواتها، و(علم) وأخواتها و (ظن) وأخواتها، ونحو ذلك^(٢)، قوله تعالى : "كنت أنت الرقيب عليهم"^(٣).

(٢٠) إن :

ذهب المالقي إلى أنها تأتي في الكلام على وجهين^(٤) :

١. أن تكون حرف تأكيد ونصب، وهي مشبهة بالفعل، تدخل على المبتدأ والخبر فتتصب المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها، مع أن الكوفيين يقولون أنها لم

^(٥) يفترض أن يذكر بعضها في حرف الهاء، وحرف النون، ولكنني أثرت جمعها، لأن الحديث عنها واحد.

^(١) المالقي : رصف المباني، ص ١٢٨ بتصرف.

^(٢) المصدر السابق، ص ١٢٨.

^(٣) سورة المائدة : آية ١١٧.

^(٤) المالقي : رصف المباني، ص ١٢٨ - ص ١٢٥ بتصرف.

تعمل شيئاً في الخبر، بل هو باقٍ على ما هو عليه من الرفع قبل دخولها^(١)،
ومن أحكام هذه الأداة :

أ. دخول اللام في خبرها أو ما جرى مجراه، وبذا يزيد مضمون التأكيد،
نحو قوله تعالى : "إنَّ الأبرار لفي نعيم"^(٢).

ب. أنه يجوز فيها التخفيف، وفصلنا القول فيها فيما سبق.

ج. اتصال نون الوقاية فيها، لأنها أشبهت الفعل في فتح آخرها، فإن وجدت
دون نون الوقاية، فالنون الأصلية هي المحذوفة لاجتماع النونين
المتحركتين، ودلتنا نون الوقاية عليها، فلا نقول نون الوقاية المحذوفة
لأنها دخلت لمعنى، نحو قوله تعالى : " إني أنا ربُّك فاخلع نعليك"^(٣).

د. اقترانها بـ (ما) الكافة أو الزائدة فتكفها عن العمل إن دخلت على الجملة
الاسمية، وتهيئها للدخول على الجملة الفعلية، فالعلة عنده في كفها عن
العمل بحكم السماع كقوله تعالى : "إنما الله إله واحد"^(٤). وبحكم القياس
لأنَّ باقترانها بـ (ما) توسع اختصاصها بدخولها على الجملة الاسمية
والجملة الفعلية نحو قولنا : "إنما زيد قائم" وإنما يقوم زيد، ولا يعمل إلا
ما يختص. فتكون حينئذ أداة مركبة تفيد الحصر والتخصيص إلى جانب
التوكيد. وهو ما ذهب إليه الجمهور ولم يخالفه إلا أبو حيان. فيرى أنَّ
الحصر لا يفهم إلا من السياق^(٥).

٢. أن تكون حرف جواب بمعنى (نعم)، في الطلب والخبر، فإن قيل : (اضرب
عمرأ)، فتقول : إنه، وإن قيل : (قام عمرو) فتقول : إنه، أي : نعم، والهاء
للووقف.

(١) انظر الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة ٢٢.

(٢) سورة الانفطار : آية ١٣.

(٣) سورة طه : آية ١٢.

(٤) سورة النساء : آية ١٧٠.

(٥) أبو حيان : ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج ١، ص ١٥٧.

(٢١) أن :

وتأتي ثقيلة ومخففة أيضاً، أما الثقيلة : فلها موضعان لم يختلف فيهما :

أما الأول : فحرف توكيد ونصب، مشبه بالفعل، ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وتختص (أن) هذه عن سائر أخواتها المشبهات بالفعل في أنها تؤول مع ما بعدها بمصدر يعرب بحسب موضعه من الجملة، ومعنى (أن) هذه وفائدتها توكيد مضمون الجملة، وإدخال اللام في خبرها يزيد من درجة ذلك التوكيد^(١).

وأما الثاني : فتكون بمعنى (لعل)^(٢) ومن شواهد، قوله تعالى : "وما يُشعِرُكُمْ أنها إذا جاءت لا يؤمنون"^(٣).

(٢٢) أو :

تأتي عند المالقي في موضعين^(٤) :

الموضع الأول : تكون حرف عطف فتعطف مفرداً على مفرد وجملة على جملة، و لـ (أو) هنا العاطفة غير الناصبة عنده خمسة مواضع، منها التخيير، والإباحة، والشك، والإبهام، وأضاف معنى آخر وهو التفصيل ومنه قوله تعالى : "وقالوا كونوا هوداً أو نصارى تهتدوا"^(٥). أي قالت اليهود للنصارى : كونوا هوداً تهتدوا، وقالت النصارى لليهود : كونوا نصارى تهتدوا. وعبر عنها المرادي وابن هشام بالتقسيم والتفريق المجرد من الشك والإبهام والتخيير.

وأما عن مجيء "أو" بمعنى الواو، نحو قول الشاعر^(٦) :

وقد زعمت ليلي بأنّي فاجرٌ
لنفسي ثقّاه أو عليها فجورُها

(١) المالقي : رصف المباني، ص ١٢٥.

(٢) المصدر السابق، ص ١٢٧.

(٣) سورة المؤمنون : آية ١٠٩.

(٤) المالقي : رصف المباني ص ١٣١ ص ١٣٣ بتصريف.

(٥) سورة البقرة : آية ١٣٥.

(٦) البيت لتوبة بن الحمير في مغني اللبيب، ج ١، ص ٧٥.

فهو قليل ولا يقاس عليه. وهو بذلك يوافق الكوفيين^(١).

ويكتفي المالقي بهذه المواضع ويرجع باقي المعاني إليها.

الموضع الثاني : أن تكون ناصبة بإضمار "أن" فيكون معناها إلا مع "أن" نحو قولك: لألزمك أو تقضيئي حقي.

(٢٣) إي:

عند المالقي حرف جواب ولا تكون إلا مع المقسم به قبله فإذا قال القائل : هل قام زيد؟ فنقول في الجواب : إي والله، وإي وربّي، واستشهد له بقوله تعالى : إي وربّي إنه لحق^(٢). ومعناها الإثبات والتأكيد^(٣). وهو بمنزلة (نعم) إلا أن (نعم) يكون في القسم وغيره^(٤).

(٢٤) أي :

تأتي عنده على وجهين^(٥) :

١. أن تكون حرفاً للنداء، كقولك : أي زيد، واختلف فيها من جهة البعد، فقال المالقي : "تختصّ بالقرب منزلة المصغى إليك"^(٦)، وقال المالقي : "وهي لنداء البعيد"^(٧).

٢. أن تكون عبارة وتفسيراً. نحو قولهم : (قم أي انطلق).

(١) الأنباري : الإنصاف، مسألة ٦٤.

(٢) المالقي : رصف المباني، ص ١٣٦.

(٣) سورة يونس : آية ٥٣.

(٤) المرادي : الجنى الداني، ص ٢٣٤.

(٥) المالقي : رصف المباني، ص ١٣٤ وما بعدها.

(٦) المصدر السابق، ص ١٣٥.

(٧) المصدر السابق، ص ١٣٥.

(٢٥) أيا :

ذكر هذا الحرف كل من المالقي والمرادي بعده^(١)، ولم يذكره ابن هشام، ونصّ على أنّه حرف من حروف النداء، وهو للبعيد مسافة وحكماً نحو قول الشاعر^(٢):

أيا ظبية الوعاء بين جُلاجل وبين النقا أنت أم أمّ سالم

(٢٦) إيا :

لم ينعته بالحرفيّة سوى المالقي، إذ قال : "فالأولى الحمل على الحرفيّة، لأنه لا معنى له في نفسه، وإنما معناه في غيره كسائر الحروف، ومعناه هنا الاعتماد عليه في النطق بالمضمر المتصل"^(٣). وهو بذلك يوافق الكوفيين^(٤). واستدلّ على ذلك بوجهين^(٥).

١. أنّ "إيا" لو كان ضميراً لعاد على شيء ولا يعود على شيء فبطل كونه ضميراً.

٢. أنّه لا يتبدّل في تثنية ولا جمع ولا تانيث ولا تذكير ولا غيبة ولا حضور.

(٣٠) بجل :

إن كانت حرفاً فهي حرف جواب بمعنى (نعم)، وإن كانت اسماً فهي بمعنى (حسب) وليس لها في كلام العرب عنده إلاّ هذا المعنى^(٦).

(١) المالقي : رصف المباني، ص ٣٦. المرادي : الجنى الأداني، ص ٤١٩.

(٢) البيت لذي الرمة، انظر "ديوانه"، ص ٦٢٢.

(٣) المالقي : رصف المباني، ص ١٣٩.

(٤) الأنباري : الإنصاف، مسألة ٦٩٥.

(٥) المالقي : رصف المباني، ص ١٣٩.

(٦) المصدر السابق، ص ١٥٢ وما بعدها.

(٣١) بل :

تأتي عنده في موضعين :

١. تكون حرف عطف مشرّكاً ما بعده مع ما قبله في اللفظ لا في المعنى، فإن تقدّمها أمر فهي لإزالة الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه، نحو (قام زيدٌ. بل عمرو)، وإن تقدّمها نفي أو نهي فهي لتقرير حكم الأول وجعل هذه لما بعده، نحو : (ما قام زيدٌ بل ما قام عمرو) ^(١).

٢. تكون حرف ابتداء، وذلك إذا لم يقع تشريك بين ما بعدها وما قبلها، نحو : اضرب زيدا بل أنت قائم ^(٢).

(٣٢) بلى :

حرف جواب مختص بالنفي ويفيد إبطال هذا النفي، ويعطي من الإضراب ما تعطي "بل"، وقد تدخل عليه همزة الاستفهام أو التقرير والتوبيخ.

فإذا كان هذا النفي مجرداً : أي غير مقترن باستفهام - كانت (بلى) جواباً للنفي المجرد، نحو (ما قام زيدٌ) فنقول : (بلى) . وإذا كان هذا النفي مقروناً بالاستفهام، كانت (بلى) جواباً لهذا الاستفهام، سواءً أكان هذا الاستفهام حقيقياً نحو (ألم يقم زيدٌ) فنقول : (بلى) أم توبيخاً نحو قوله تعالى : (أحسب الإنسان أنْ لنْ يجمعَ عظامه، بلى قادرين على أن نسوي بنانه) ^(٣)، أم تقريراً، نحو : "ألسنت بربكم، قالوا بلى شهدنا" ^(٤). فالمعنى منها في ذلك كله الإيجاب والإثبات لما سئل عنه بالنفي، أو قرر أو نفي أو توهم نفيه، وهي في ذلك نقيضه "نعم" ^(٥).

(١) المالقي : رصف المباني، ص ١٥٤.

(٢) المصدر السابق، ص ١٥٤.

(٣) سورة القيامة : آية ٣.

(٤) سورة الأعراف : ١٧٢.

(٥) المالقي : رصف المباني، ص ١٥٨.

(٣٣) حرف التاء :

١. تاء القسم، وعمله الجر، ولا يدخل إلا على اسم الله تعالى، وعلى (رب) نحو قولك : تالله لأخرجن^(١).

٢. تاء الخطاب في نحو : (أنت) و (أنت)^(٢).

٣. تاء التانيث الساكنة وهذه التاء تأتي مع الاسم، مثل: قارئة، ومع الفعل، مثل: قامت، ومع الحرف، مثل : رُبَّتْ، وهي حرف يلحق الفعل الماضي دلالة على تانيث، وزاد المالقي أقساماً أخرى للتاء كتاء المضارعة ونحوها ولكني لا أعدها من حروف المعاني.

٣٤. حرف (ثم) :

تأتي عند المالقي في موضعين :

١. حرف عطف يعطف مفرداً على مفرد. وجملة على جملة، وتفيد الترتيب ولم يذكر إفادتها المهلة^(٣).

٢. تأتي حرف ابتداء، إما على الاصطلاح أي : يكون بعدها المبتدأ والخبر، نحو (أقول لك اضرب زيداً ثم أنت تترك الضرب)، وإما ابتداء كلام، كقولك : (هذا زيد قد خرج، ثم إنك تجلس)^(٤)، قال المرادي : "ولا يصح كونها حرف ابتداء وإنما هي حرف عطف تعطف جملة على جملة كما تعطف مفرداً على مفرد"^(٥).

(١) المالقي : رصف المباني، ص ١٧١.

(٢) المصدر السابق، ص ١٧.

(٣) المصدر السابق، ص ١٧٤.

(٤) المصدر السابق، ص ١٧٥.

(٥) المرادي : الجنى الداني، ص ٤٣٢.

(٣٥) جَلَل :

لا تكون عند المألقي إلا حرف جواب بمعنى (نعم)، يقول القائل : "هل قام زيد؟
فنقول في الجواب : (جَلَل)، ومعناها : نعم^(١)، وهي قليلة الاستعمال^(٢).

(٣٦) جَيْر :

اختلف فيها المألقي وغيره من النحاة : يقول ابن هشام : فقال إنها تكون
حرف جواب بمعنى (نعم)، لا اسماً بمعنى (حقاً) فتكون مصدراً، ولا بمعنى (أبداً)
فتكون ظرفاً، وإلا لأعربت، ودخلت عليها (أل)^(٣)، وذهب إلى ذلك
الرماني^(٤). وأما المألقي فقال : "وليست عندي جواباً وإنما هي اسم بمعنى (حقاً)،
مُضْمَنَةٌ معنى القسم، إذ هي عوضٌ منه وفيها معنى التوكيد، فنقول : جَيْر لأفعلن،
كما تقول : حقاً لأفعلن"^(٥). واستدل على اسميتها بأن معناها "حقاً"، وأنها قد نُوِّتت
في الشعر مراعاة لأصلها من الاسمية. وقد ذكره لاستشكاله ولعدم تبين النحويين
له^(٦). وهو ما ذهب إليه ابن مالك^(٧).

(٣٧) حاشا :

تكون حرفاً خافضاً ومعناها الاستثناء كـ "إلا"، وهو مذهب سيبويه^(٨) وأكثر
البصريين^(٩). ولا يجيزون النصب بها، وتكون هي وما بعدها في موضع معمول

(١) المألقي : رصف المباني، ص ١٧٦.

(٢) المصدر السابق، ص ١٧٦.

(٣) ابن هشام : مغني اللبيب، ص ١٣٨.

(٤) الرماني : معاني الحروف، ص ١٠٦.

(٥) المألقي : رصف المباني، ص ١٧٦.

(٦) المصدر السابق، ص ١٧٧.

(٧) المرادي : الجنى الداني، ص ٤٣٣.

(٨) سيبويه : الكتاب، ج ٢، ص ٣٤٩.

(٩) ابن هشام : مغني اللبيب، ج ١ ص ١٤١.

كسائر حروف الجر، فإن كان الفعل لا يتعدى صار يتعدى بها، نحو : (قام القوم حاشى زيد)، فيتعدى "قام" إلى "زيد" بواسطة "حاشى" كما يتعدى بواسطة الباء إلى "زيد"، إذا قلت : قُمتُ بزيد^(١).

وإذا اقترنت (حاشى) بـ (ما) قبلها، فحينئذ يتعين كونها فعلاً ناصباً، لا حرفاً جاراً، لأنَّ (ما) مضدرية و (ما) المصدرية توصل بالفعل ولا توصل بحرف الجر^(٢).

(٣٨) حتى :

حتى عند المالقي^(٣) تدل على أحد المعاني التالية مع بقاء دلالتها على الغاية :

١. أن تكون حرف ابتداء تليها الجملة الاسمية والفعلية من غير عمل، نحو : قوله تعالى : "وزلزلوا حتى يقول الرسول"^(٤) على قراءة من رفع "يقول الرسول"^(٥).

٢. أن تكون حرف عطف تشرك بين المعطوفين في اللفظ أي الإعراب والمعنى أي الحكم من النفي والإثبات ويشترط فيها :

أحدهما : أن يكون الثاني جزءاً من الأول أو مناسباً له نحو قولك : (قام القوم حتى زيد)، أو (أكلت السمكة حتى رأسها).

والثاني : أن يكون الثاني عظيماً إن كان الأول حقيراً، والعكس، أو قوياً إن كان الأول ضعيفاً نحو قولك : ضَعُفَ الناسُ حتى السلطانُ، ونحو : مات الناسُ حتى الأنبياء.

ومما يؤخذ على المالقي في هذا السياق "أنَّ حتى" تشرك بين المفردين والجمليتين في الكلام كقولك : قام القوم حتى قام زيد".

(١) المالقي : رصف المباني، ص ١٧٩.

(٢) المصدر السابق، ص ١٨٥.

(٣) المالقي : رصف المباني، ص ١٨٠-١٨٤.

(٤) سورة البقرة : آية ٢١٤.

(٥) الرفع قراءة نافع، النشر في القراءات العشر، ج ٢، ص ٢١٩، القرطبي : الجامع لأحكام القرآن، ص ٨٤٢.

وحقيقة إنَّ "حتى" لا تكون عاطفة للجمل، وذلك مفهوم من اشتراط كون معطوفها بعض المعطوف عليه.

٣. أن تكون جارة، ومعناها (انتهاء الغاية) قد تدخل على الاسم الظاهر ويكون معناها (إلى) ويكون ما بعدها داخلاً فيما قبلها اتفاقاً، إن كان الفعل متوجهاً إليها، نحو : قام القومُ حتى زيدٍ، وإن لم يكن متوجهاً إليها فلا يدخل فيها، نحو : سِرْتُ حتى الليل.

وتدخل على المصادر فلا يدخل ما بعدها فيما قبلها، نحو : سِرْتُ حتى غروب الشمس وهي في هذا القسم تدخل على المضارع فتنصبه. ويوافق مذهب البصريين بأن نصب المضارع بعد حتى يكون بـ "أن" مضمرة. فتجر "حتى" مصدراً مؤولاً من "أن" المضمرة والفعل المضارع، وعلامة كون (حتى) للغاية أن يحسن في موضعها (إلى أن) أو (كي). نحو قولك : سِرْتُ حتى أدخلها غداً.

(٣٩) خلا :

وتعامل (خلا) معاملة (حاشا) إلا أنَّ (خلا) تعدّ من أدوات الاستثناء، وقد تكون حرفاً جاراً أو فعلاً متعدياً ناصباً للمستثنى بعده وإن لم تقترن بـ "ما" قبلها، نحو قولنا : (قام القوم خلا زيدا) وقولنا : (قام القوم خلا زيد) ^(١).

(٤٠) ذا :

قال المالقي : "وإنما حكمنا على أنَّ (ذا) حرف، لأنها قد توجد (ما) الاستفهامية وحدها دونه، ومعناها الاستفهام، وتوجد معه أيضاً وهي معها بذلك المعنى فحكمنا أنها وصلة لها" ^(٢).

(١) المالقي: رصف المباني، ص ١٨٥.

(٢) المصدر السابق، ص ١٨٦.

(٤١) رَبٌّ :

تأتي عنده حرف جر، يفيد التقليل وهو مذهب الجمهور^(١)، لأنها تساوي الحروف في الدلالة على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها، إضافة إلى أنها مبنية^(٢)، بخلاف الكوفيين فقد ذهبوا إلى أنها اسم يحكم على موضعه بالإعراب^(٣).

فهي عنده حرف يكون لتقليل الشيء في نفسه، ويكون لتقليل النظير، فالتى لتقليل الشيء في نفسه نحو قول الشاعر^(٤) :

ألا رَبُّ مولودٍ وليس له أب وذو ولدٍ لم يلدْه أبوان
وذو شامةٍ سوداءٍ في حُرِّ وجهه مُجَلَّلَةٌ لا تنقضي لأوان

فالمولود الذي ليس له أب عيسى عليه السلام، وذو الولد الذي لم يلدْه أبوان هو آدم عليه السلام، وذو الشامة السوداء في حُرِّ وجهه هو البدر، فهذه ثلاثة ليس لها نظير في الوجود. وأما التي لتقليل النظير فهي الكثيرة الاستعمال، وفيها قول الشاعر^(٥) :

فإن أمْسٍ مكروماً فيا رَبُّ قينةٍ مُنْعَمَةٌ أعملتها بكران
والمعنى : أن كثيراً من هذه القينات كان لي، وقلَّ مثلها لغيري، فإطلاق النحويين على (رَبُّ) أنها تقليل، إنما يعنون النظير الذي هو الغالب فيها^(٦).

(١) المرادي : الجنى الداني، ص ٤٤٠.

(٢) المالقي : رصف المباني، ص ١٧٨.

(٣) المرادي : الجنى الداني، ص ٤٣٨. ابن هشام : مغني اللبيب، ج ١، ص ١٥٤.

(٤) المالقي : رصف المباني، ص ١٨٨. انظر معجم الشواهد النحوية، شاهد رقم (٢٩٧٣)، ويروي عجبت المولود ولا شاهد فيه.

(٥) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٨٦، والقينة : الجارية المغنية، والكران : العود الذي يضرب به.

وانظر معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم (٣٠٠٦).

(٦) المالقي : رصف المباني، ص ١٨٩.

(٤٢) سوف :

حرف تنفيس واستقبال، غير عامل، مختص بالدخول على الفعل المضارع، ويخلصه للاستقبال، ومعناها التنفيس في الزمان، إلا أنها أبلغ في التنفيس من السين^(١).

(٤٣) عدا :

تعامل معاملة حاشا.

(٤٤) علّ :

هي الأصل لـ "علّ" واللام فيها زائدة، فهي حرف مشبه بالفعل تنصب المبتدأ وترفع الخبر، فهي تعمل كـ "إنّ" وأحكامها كأحكامها. إلا أنها تخالفه في عدم توفر نون الوقاية معها إلا في الشعر، وأنها لا يعطف على موضعها مع اسمها كما في إنّ. ويذكر لها المالقي معنيين :

١. الترجي في المحبوبات. وهو الأكثر في الكلام.

٢. التوقع في المحذورات.

نحو قولك على الترتيب : ادع الله علّ يرحمك، وقولك : "لا تكن من الأسد علّ يأكلك"^(٢).

(٤٥) غنّ :

فيها لغات : علّ، وعنّ، وغنّ وأنّ وإنّ، فهي حرف مشبه بالفعل^(٣).

(١) المالقي : رصف المباني، ص ٣٩٨.

(٢) المصدر السابق ص ٣٧٣.

(٣) المصدر السابق ص ٣٧٥.

(٤٦) الفاء المفردة :

تأتي عند المالقي^(١) على ثلاثة وجوه :

١. تكون حرف عطف في المفردات والجمل وتشرك في الإعراب والحكم وتفيد الترتيب لفظاً ومعنى، والتعقيب، وقد يلزمها التسبيب (أي السببية) في نحو قولك : ضربت زيدا فبكي.

٢. تكون جواباً لازمة للسببية، وفيها أيضاً الربط والترتيب، وانفردت في هذا الموضع بالجوابية، ونصب الأفعال ما بعدها بإضمار "أن" وذلك إذا وقعت جواباً لأحد عشرة أشياء : وهي : الأمر والنهي والاستفهام والعرض والتخصيص والتمني والدعاء والنفي وفعل الشرط وفعل الجزاء، نحو : (إن تَقُمْ فَأَحْسِنْ إِلَيْكَ فَأَعْطِيكَ درهما).

(٤٧) قد :

حرف إخبار، تختص بالفعل الماضي والمضارع ولا تنفصل عنه إلا بالقسم للضرورة، وأورد له المالقي^(٢) معاني : يكون مع الماضي حرف تحقيق، نحو قولك : قد قام زيد، وتكون مع المضارع حرف توقع، نحو قولك : قد يقوم زيد، وقد تأتي مع المضارع للتحقيق أو للتقليل وهما قليلا الاستعمال

(٤٨) الكاف المفردة :

تأتي في قسمين :

أما القسم الأول : جارٍ غير زائد ولا يكون عنده إلا للتشبيه^(٣).

(١) المالقي : رصف المباني، ص ٣٧٦.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٩٢.

(٣) المصدر السابق، ص ١٩٥.

وقد تكون بمعنى الباء أو على، كقول العجاج حين قيل له : كيف أصبحت؟
فقال : كخير، بمعنى بخير أو على خير. وهو شاذ عنده ولا يقاس عليه^(١).
والثاني : حرف جار زائد. وسيتم تفصيل ذلك في موضعه.

(٤٩) كَان :

هي عنده حرف بسيط لا يؤدي إلا معنى التشبيه المؤكد، وهي من أخوات
(إن)^(٢).

(٥٠) كَأَيَّ :

هذه الأداة عند المالقي مركبة من كاف التشبيه، و(أَيَّ) الاستفهامية، وهي
توافق (كم) الخبرية في إفادة معنى التكثر^(٣).

(٥١) كَذَا :

من الأدوات المركبة عند المالقي، وقد اقترنت فيها كاف التشبيه مع (ذا)
الإشارية، وجعلها كناية عن العدد في قولهم : (له على كذا وكذا درهماً)، قال : فـ
(ذا) في الأصل اسم إشارة، والكاف زائدة، إلا أنهما ركبنا تركيباً واحداً، وجعلنا
كناية عن العدد. ولم يذكر لها غير هذا المعنى^(٤).

(١) المالقي : رصف المباني، ص ٢٠٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٠٩.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٠٥.

(٤) المصدر السابق، ص ٢٠٤.

(٥٢) كلاً :

هي حرف بسيط عند المالقي معناه الردع والزجر^(١)، ولم يقف المالقي إلا عند هذا المعنى ولم يذكر سواه، وهو مذهب الخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين^(٢).

وذكر لها الرّماني المرادي وابن هشام معانٍ أخرى، وهي^(٣) :

١. أن تكون بمنزلة إي ونعم، وهي هنا مثل (لا) مع زيادة تأكيد في معنى النفي، دون أن يكون فيها معنى الردع والزجر.

٢. أن تكون بمعنى (حقاً) في المعنى، وحملوا عليه قوله تعالى: "كلاً إنَّ الإنسان ليطغى".

(٥٣) كما :

تأتي عند المالقي تارة مركبة من كاف التشبيه الجارة و "ما" هذه وتتعدد أنواعها^(٤) :

١. أن تكون موصولة بمعنى (الذي)، نحو : ضربت حماراً كما ضربتما "أي : كالحمار الذي ضربتما، وهنا تكون اسماً.

٢. وقد تكون مصدرية، نحو : (ضربتُ كما ضربت)، المعنى : (كضربك).

٣. وقد تكون زائدة، نحو (اضرب كما ضربني)، أي (كضربي).

وتارة أخرى هي عنده بسيطة، ولها ثلاثة معانٍ :

١. أن تكون بمعنى (كي)، فتتصب ما بعدها، واستشهد له بقول الشاعر^(٥) :

(١) المالقي : رصف المباني، ص ٢١٢.

(٢) ابن هشام : مغني اللبيب، ج ١ ص ٢١٢.

(٣) الرّماني : معاني الحروف، ص ١٢٢. المرادي : الجنى الداني، ص ٥٧٧، وانظر ابن هشام : مغني اللبيب، ج ١، ص ٢١٣.

(٤) المالقي : رصف المباني، ص ٢١٣.

(٥) الرواية في ديوان عمر بن أبي ربيعة، ص ١٠١ :

إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا لكي يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

وَطَرَفَكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاصْرِفْنَهُ كما يحسبوا أَنَّ الهوى حيثَ تنظرُ

أَن تكون بمعنى (كَانَ)، ومنه قول الشاعر^(١) :

تهددني بجندك من بعيد كما أنا من خزاعة أو ثقيف

٣. أَن تكون بمعنى (لعل)، ومنه قول الراجز^(٢) :

لا تشتم الناسَ كما لا تشتمُ

أي : لعلك لا تشتمُ، وهي في هذين الموضعين الأخيرين غير عاملة لفظاً وإن كانت في موضع عامل من جهة المعنى.

والذي أراه أنها أداة مركبة من (كاف التشبيه) (وما) ولا يمكن أن تكون بسيطة لأن الشواهد الشعرية التي جاء بها المالقي، يبدو أنها مصنوعة، ويثبت ذلك ما وضحناه في الهوامش.

ويؤكد ذلك قول المرادي : "ولم أجد أحداً ذكر أن (كما) تكون حرفاً بسيطاً غير هذا الرجل (يعني المالقي) وليس الأمر كما ذكر، و (كما) في هذه المواضع الثلاثة مركبة من كاف التشبيه أو كاف التعليل و (ما)^(٣)".

(٥٤) كي :

تأتي عند المالقي في موضعين :

١. أن تكون حرفاً جارياً، وتفيد التعليل (السببية) كمعنى اللام، وتفيده (كي) الداخلة على (ما) الاستفهامية، في قولهم إذا استفهموا عن شيء : (كيه) بمعنى (لمه) والهاء للسكت^(٤).

(١) البيت لبعض النهشليين في نوادر أبي زيد، وروايته :

فدعني ويُب غير واله عني فما أنا من خزاعة أو ثقيف

(٢) البيت في ملحقات ديوان رؤية ١٨٣ وقبله :

وشخصت أبصارهم وأجذمو

وهو في الكتاب، ١١٦/٣، وورد في الأصل : "وتشتم" عوضاً من "ولا تشتم" وهو تحريف.

(٣) المرادي : الجنى الداني، ص ٤٨٤ وما بعدها.

(٤) المالقي : رصف المباني، ص ٢١٥.

(٥٤) كي :

تأتي عند المالقي في موضعين :

١. أن تكون حرفاً جارياً، وتفيد التعليل (السببية) كمعنى اللام، وتفيده (كي) الداخلة على (ما) الاستفهامية، في قولهم إذا استفهموا عن شيء : (كيمة) بمعنى (لمه) والهاء للسكت^(١).

٢. تكون حرف نصب بنفسها، وذلك إذا دخلت عليها اللام الجارة أو أريدت، فتكون بمعنى (أن) معنى وعملاً نحو قولك : جئتكم لكي أكرمكم، المعنى : لأن أكرمكم^(٢).

(٥٥) اللام المفردة :

تقسم عند المالقي إلى قسمين : لام زائدة وغير زائدة وسنفرّد الحديث هنا عن اللام غير الزائدة ونترك الحديث عن الزائدة في بابه وقد ذكر لها المالقي أربعة أقسام وهي :

١. اللام غير الزائدة العاملة خفصاً^(٣) :

تكون للتخصيص، وعدّد لها خمسة أنواع، منها الملك، نحو : الثوب لزيد، والاستحقاق نحو : الباب للدار، ومنها النسب، نحو : الأب لعبد الله، والتبعيض، نحو : الرأس للحمار، والفعل، نحو : الضرب لزيد، وكلّها يجمعها معنى واحد وهو النسبة، ولقد أفرد الزجاجي والمرادي وابن هشام لكل منها معنى مستقلاً في هذا السياق.

٢. تكون في النداء للاستغاثة، نحو : يا لزيد لعمر و.

٣. تكون في النداء للتعجب، نحو : "يا للعجب" ويدخل فيها.

(١) المالقي : رصف المباني، ص ٢١٥.

(٢) المالقي : رصف المباني، ص ٢١٥.

(٣) المصدر السابق، ص ٢١٨-٢٢٤ بتصرف.

٣. تكون بمعنى "من أجل" وهي لام العلة ولام السبب، وهي الداخلة على "كي" التي بمعنى "أن". وهي كثيرة في اللغة.

٤. تكون بمعنى "بعد" وذلك نحو قولهم: "كُتِبَتْ لخمسة خَلَوْنَ من الشهر ولست مضين منه" أي بعد خمس وبعد ست.

٥. تكون بمعنى "إلى" وذلك قياس، لأنَّ "إلى" يقرب معناها من معنى اللام، وكذلك لفظها، بدليل قوله تعالى: "وأوحى ربك إلى النحل"^(١)، وقال في موضع آخر: "بأن ربك أوحى لها"^(٢).

ومن المعاني التي تدخل في باب اللام الجارة ولم يذكرها:

١. لام التبيين^(٣)، وهي الواقعة بعد أسماء الأفعال والمصادر، نحو: هَيَّئْتُ لَكَ، وكذلك المتعلقة بـ (حُبَّ) في تعجب أو تفضيل، نحو: "والذين آمنوا أشدَّ حُبًّا لله"^(٤).

٢. لام التبليغ وهي اللام الجارة لاسم سامع قول أو ما في معناه، نحو: قلت له^(٥).

٢- أمَّا اللام غير الزائدة العاملة نصباً^(٦):

١. أن يكون بعدها الفعل المضارع منصوباً بإضمار "أن" على معنى كي، نحو قولك: "جنتك لتكرمني" ونجد في هذا الموضع تناقضاً فإن كانت اللام هنا حرف جر فكيف تكون ناصبة والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة وهي حرف مختص بالاسم؟

٢. لام الجحود، وهو النفي، نحو قولك: ما كان عبد الله ليخرج. وتنصب بإضمار أن.

(١) سورة النساء: آية ٦.

(٢) سورة الزلزلة: آية ٥.

(٣) المرادي: الجنى الداني، ص ٩٧.

(٤) سورة البقرة: آية ١٦٥.

(٥) ابن هشام: مغني اللبيب، ج ١، ص ٢٣٩. المرادي: الجنى الداني، ص ٩٨.

(٦) المالقي: رصف المباني، ص ٢٢٤ وما بعدها.

٣. لام العاقبة، نحو قوله تعالى : "فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً"^(١) وتتصب بإضمار أن.

٣- أما اللام غير الزائدة العاملة جزماً^(٢) :

١. لام الأمر : ويجزم بها الفعل المضارع، وهي مكسورة، ويجوز فيها التثنية بعد واو العطف أو فاؤه لخفتها، نحو قوله تعالى : "وليوفوا نذورهم، وليطوفوا بالبيت العتيق"^(٣).

٢. تكون للدعاء، نحو قولك : لتغفر لزيد ولترحمه.

٣. تكون للوعيد نحو قوله تعالى : "ليكفروا بما آتينا وليمتنعوا فسوف يعلمون"^(٤).

والأصل في هذه المعاني هو الطلب فلام الأمر تفيد الطلب من الأعلى إلى الأدنى، والدعاء من الأدنى إلى الأعلى. وأما لام الوعيد فيها: معنى التهديد ولا يكون الأمر إلا في ضرورة.

(٥٦) لَمَّا :

لها في الكلام عنده ثلاثة مواضع :

١. تكون حرف نفي وجزم وقلب كـ (لم)، وتختص بالدخول في المضارع، فتجزمه وتنفيه وتقلب معناه إلى الماضي، لكنها تزيد على (لم) بالاستمرار في النفي^(٥)، نحو قوله تعالى : "ولمّا يأتكم مثل الذين خلّوا من قبلكم"^(٦).

٢. أن تكون حرف استثناء بمعنى (إلا)^(٧)، نحو قولك : "إن كسلَ نفس لَمّا عليها حافظ"^(٨).

(١) سورة القصص : آية ٨.

(٢) المالقي : رصف المباني، ص ٢٢٦-٢٣٠.

(٣) سورة الحج : آية ٢٩.

(٤) سورة العنكبوت : آية ٦٦.

(٥) المالقي : رصف المباني، ص ٢٨١.

(٦) البقرة : ٢١٤.

(٧) المالقي : رصف المباني، ص ٢٨٢.

(٨) سورة الطارق : آية ٤.

٣. أن تكون حرف وجوب لوجوب، نحو قولك : لَمَّا قمت أكرمك، ونحو : لَمَّا لم
يقم زيد لم يقم عمرو. وكونها حرفاً هو مذهب سيبويه^(١) ونسبه المالقي إلى جمهور
النحويين^(٢).

(٥٧) لن :

هي حرف نفي ونصب واستقبال، مختص بالدخول على الفعل المضارع،
واختلف النحاة حول تركيبها وبساطتها وتم تفصيل ذلك في باب^(٣).

(٥٨) لو :

تأتي عنده في أربعة مواضع :

١. أن تكون حرف امتناع لامتناع، وفصل المالقي في أحوالها^(٤) :

أ. أن تكون حرف امتناع لامتناع، وذلك إذا دخلت على موجبين، نحو : لو
قام زيد لقام عمرو.

ب. أن تكون حرف وجوب لوجوب، وذلك إذا دخلت على منفيين، نحو : لو
لم يقم زيد لم يقم عمرو.

ج. أن تكون حرف وجوب لامتناع، وذلك إذا دخلت على موجب، وبعده
منفي، نحو : لو قام زيد لم يقم عمرو.

د. أن تكون حرف امتناع لوجوب، وذلك إذا دخلت على منفي، بعد موجب،
نحو : لو لم يقم زيد قام عمرو.

(١) سيبويه : الكتاب، ج ٤، ص ٢٣٤.

(٢) المالقي : رصف المباني، ص ٢٨٣.

(٣) المصدر السابق ص ٢٨٥.

(٤) المصدر السابق ص ٢٨٩.

ويقول المرادي في ذلك : "هذا لا تحقيق فيه، بل هي، في ذلك كله، حرف امتناع لامتناع"^(١). و "لو" هذه يلزمها معنى الشرط، وتخلص الفعل بعدها إلى الماضي^(٢).

٢. أن تكون حرف شرط بمعنى "إن" إلا أنها لا تجزم^(٣)، نحو قوله تعالى : "وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين"^(٤).

٣. أن تكون للتمني بمنزلة (ليت)^(٥)، نحو قوله تعالى : "قلو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين"^(٦). وقد اختلف في حقيقتها على ثلاثة أقوال : الأول : أنها قسم برأسه فلا تجاب كجواب الامتناعية. وقد ذكر الأخفش ذلك، فإن "لو" عنده في هذا المقام تدل على التمني، فإذا كانت بهذا المعنى لم يكن جوابها شرطاً، وإنما هو جواب طلب ينتصب إن اتصل بالفاء، وينجزم إن لم يتصل بها، فالمعنى : ليت لنا^(٧).

وقد نسب المرادي هذا الرأي لابن الضائع، وابن هشام الخضراوي من المتأخرين^(٨).

أما القول الثاني : فذهب أصحابه بأن "لو" هنا شرطية أشربت معنى التمني، وتدخل الفاء في الجواب ويكون الفعل بعدها منصوباً، بمنزلة خبر ليت، وهو ما ذهب إليه المالقي واستشهد على ذلك بقول الشاعر^(٩) :

تجاوزت أخراساً وأهوال معشر

علي حراسٍ لو يُشِرُّون مقتلي

(١) المرادي : الجني الداني، ص ٢٧٨.

(٢) المالقي : رصف المباني، ص ٢٩٠.

(٣) المالقي : رصف المباني، ص ٢٩١.

(٤) سورة يوسف : ١٧.

(٥) المالقي، رصف المباني، ص ٢٩١.

(٦) سورة الشعراء : ١٠٢.

(٧) الأخفش : معاني القرآن، ج ١، ص ٥٩.

(٨) المرادي : الجني ص ٢٨٩.

(٩) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١٣، و مغني اللبيب ج ١، ص ٢٩٤.

والمعنى : ليتهم يظهرون قتلي، أي : يتمنون أن يُظهروا قتلي^(١).

أما القول الثالث : أنها مصدرية أغنت عن التمني، وقد نسب هذا الرأي لابن مالك واحتج لذلك بوجهين : أحدهما أن التقدير : لو ثبت أن، والثاني : أن ذلك من باب التوكيد^(٢).

وأجد أن الرأي الأول مقبول، لورودها في القرآن الكريم ولا جواب لها وذلك في قوله تعالى : (ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير) فمثوبة هنا ليست جواباً وإنما هي جملة مستأنفة أو جواب لقسم محذوف، تقديره : والله لمثوبة، فلو هنا للتمني كما قالوا، واللام لام ابتداء وليست اللام الواقعة في جواب (لو)^(٣).

٤. أن تكون للتقليل بمنزلة "رب" في المعنى^(٤)، واستشهد على ذلك بقوله تعالى : "ولو على أنفسكم"^(٥)، وقوله عليه السلام : "لا تردوا السائل ولو بشق ثمرة"^(٦).

وهو رأي انفرد به المالقي، ولم أجد هذا الرأي عند أحد من النحاة، إلا ابن هشام اللخمي^(٧) فيما نقله عنه ابن هشام الأنصاري في المغني^(٨).

ومن المعاني التي لم يذكرها المالقي :

أن تكون "لو" مصدرية، بمنزلة (أن) إلا أنها لا تنصب، ويكثر وقوعها بعد (وَدَ) و (يُودَ)، كما في قوله تعالى : "يُودَ أحدهم لو يُعَمَّرُ ألف سنة" ولا تحتاج إلى جواب.

(١) المالقي : رصف المباني، ص ٢٩٢.

(٢) المرادي : الجنى الداني، ص ٢٨٩.

(٣) شرح الأشموني، ج ٤، ص ٤٣ طبعة عيسى البابي الحلبي.

(٤) المالقي : رصف المباني، ص ٢٩٢.

(٥) سورة النساء : ١٣٥.

(٦) رواية البخاري ٧٥١٢ : "اتقوا النار ولو بشق ثمرة".

(٧) محمد بن أحمد ابن هشام اللخمي أبو عبد الله له تأليف مفيدة استعملها الناس منها : شرح الفصيح، شرح مقصورة ابن دريد، توفي سنة ٥٧٧ هـ (بغية الوعاة ٤٨/١-٤٩) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، دار الفكر.

(٨) هشام : مغني اللبيب، ص ٢٩٦.

وهي من المعاني التي أضافها الكوفيون ووافقهم عليها الفراء، وعدد من البصريين منهم أبو علي الفارسي، والتبريزي، والعكبري، ومن المتأخرين ابن مالك، على حين أنكره جمهورهم. وتقدير الآية على رأيهم : "يودّ أحدهم طول العمر لو يعمّر ألف سنة لسرّاً بذلك"^(١).

والباحثة بدورها تميل إلى الرأي القائل بإثباتها، ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم : "ودّوا لو تذهّن فيذهّنوا" بحذف النون عطفاً على تذهن الذي معناه : أن تذهن^(٢).

(٥٩) لولا :

لا تأتي عند المالقي إلا في موضعين :

١. أن تكون حرف امتناع لوجوب، تضمّن معنى، أي : يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط^(٣).

٢. أن تكون للتحضيض، مثل : "لوما" ولا تليها إلا الأفعال ظاهرة أو مضمرة، تُقدّر بحسب دلالة الكلام عليها، فتدخل على المضارع، كقولنا : لولا تقوم، ويجوز دخولها على الماضي بمعنى المضارع، فنقول : لولا قُمتَ، ولولا قَعَدتَ، وفيها معنى التوبيخ^(٤).

فهو ينفي ورودها لمعانٍ آخر^(٥).

(١) المرادي : الجنى الداني، ص ٢٩٧.

(٢) انظر : الموزعي : مصابيح المغاني، ص ٤١٦ وذكر القراءة دون تعيين القارئ كل من سيبويه وأبي حيان، انظر : الكتاب ج ٣، ص ٣٦، والبحر المحيط ج ٨، ص ٣٠٩.

(٣) المالقي : رصف المباني، ص ٢٩٣.

(٤) المصدر السابق، ص ٢٩٢.

(٥) انظر ابن هشام "مغني اللبيب"، ص ٣٠١ والمرادي : الجنى الداني، ص ٦٠٨.

(٦٠) لوما :

لا تأتي عند المالقي إلا للتحضيض. ويقول في ذلك : "اعلم أن "لوما" لم تجيء في الكلام إلا لمعنى التحضيض"^(١).

ويعلق ابن هشام على ذلك : "وزعم المالقي أنها لم تأت إلا للتحضيض"^(٢). ويرد رأي المالقي ورود ذلك في السماع، فيقول الشاعر :

لوما الإصاخة للوشاة لكان لي من بعد سُخْطِك في رِضاكِ رجاء^(٣)

(٦١) ليت :

حرف تمنّ، وهي حرف مشبه بالفعل ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، نحو قوله تعالى : "يا ليتنا نردّ ولا نكذب بآيات ربّنا"^(٤).

(٦٢) ليس :

ليست محضة في الحرفية ولا محضة في الفعلية، فيقول : "فالذي ينبغي أن يقال فيها إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية : إنها حرف لا غير كـ (ما) النافية. وإذا وجدت بشيء من خواص الأفعال قيل : إنها فعل لوجود خواص الأفعال فيها"^(٥). فتكون حرفاً إذ هي لفظ يدل على معنى في غيره لا غير، كـ (من) و (ما) وتكون فعلاً إذ هي كلمة تتصل بها تاء التانيث والضمير المرفوع، ويكون اسمها ضميراً مستتراً في نحو : (زيد ليس قائماً).

(١) المالقي : رصف المباني، ص ٣٩٧.

(٢) ابن هشام : المغني ج ١، ص ٣٠٥.

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٤) سورة الأنعام : آية ٢٧، وانظر : المالقي : رصف المباني، ص ٢٩٨.

(٥) المالقي : رصف المباني، ص ٣٠١.

(٦٣) الميم المفردة :

لم يذكر ابن هشام هذا الحرف من حروف المعاني، وذكر له المالقي، ما يلي (١):

١. أن تكون زائدة في أول الكلمة التي أصولها ثلاث نحو : مَضْرِب ومِفْتَاح.
٢. أن تكون زائدة في بناء الكلمة بين حروفها، نحو : (دَلَامَص) من الدَلَاص.
٣. أن تكون في آخر الكلمة، نحو : (حُلُقُوم) من الحُلُقِ وذلك بناء الكلمة، أو عوضاً من (يا) في لفظ الجلالة خاصة، فنقول : (اللهم) ومعناه : (يا الله)، أو في آخر الكلمة للتكثير، نحو : (زُرُقَم) للكثير الزُرُقَة.
٤. أن تكون بدلاً من النون والتنوين إذا كان ما بعدها باء، نحو قوله تعالى "عَلِيمٌ بذات الصدور" (٢)، وهو ما يعرف بالإقلاب في علم التجويد.
٥. أن تكون بدلاً من النون في نفس الكلمة أو آخرها أو إذا اتصلت بها باء أيضاً في نفس الكلمة أو من كلمة أخرى، نحو : عَمَّير في عَمَّير.
٦. أن تكون بدلاً من لام التعريف، كقوله عليه الصلاة والسلام : "ليس من أمر امصبيام في امسفر".

وأنا لا أميل إلى اعتبار (الميم) من حروف المعاني في هذه المواضع.

(٦٤) ما :

لفظ مشترك بين الحرفية والاسمية، ومن أقسامها الحرفية التي ذكرها (٣) :

١. أن تكون حرف نفي، ولهما قسمان :
- أ. أن تدخل على المبتدأ والخبر، وتجري مجرى (ليس) في عملها عند أهل الحجاز.

(١) المالقي، رصف المباني، ص ٣٠٣-٣١٠.

(٢) سورة الأنفال : آية ٤٣.

(٣) المالقي : رصف المباني، ص ٣١٠-٣١٩.

ب. أن تكون غير عاملة، وهي الداخلة على الفعل الماضي والمضارع، فإذا دخلت على الماضي تركته على معناه من الماضي وإن دخلت على المضارع خلصته للحال، نحو : (ما قام زيدٌ) و (ما يقوم زيدٌ).

٢. أن تكون مصدرية، فتؤول مع الفعل الذي بعدها بمصدر يعرب حسب موضعه من الجملة، نحو : (أعجبني ما صنعت) وهذه (ما) المصدرية غير الظرفية، وقد تأتي ظرفية وهي التي تقدر مع ما بعدها مقام الظرف، نحو قولك : "لا أكلّمك ما طلعت الشمس وما غاب القمر" والتقدير : زمان طلوع الشمس ومدة مغيب القمر ومدة دوام الليل والنهار.

٣. تكون زائدة. وسيأتي تفصيل ذلك في بابه.

(٦٥-٦٦) مُذ، مِنْذ :

لقد اختلف النحاة حول بساطتها أو اقتطاعها من (مُنْذ) وتحدّثنا عن تفصيل ذلك في بابه من البساطة والتركيب.

يذكر المالقي^(١) حالتين لم (مُذ) فقد يأتي ما بعدها مرفوعاً أو مخفوضاً، فإذا كان مخفوضاً فهي اسم ولم يفصل القول فيه، وإذا كان ما بعدها مخفوضاً فهي حرف جر تتعلق بما قبلها من الفعل أو ما في تقديره، أو ربما جاء بعدها إن أخر عن مرتبته من التقديم، وإن كان الزمان بعدها حاضراً فهي بمعنى (في)، نحو قولك : ما رأيته مُذ يومنا، أي : ما رأيته في هذا اليوم.

وإن كان الزمان بعدها ماضياً، فلا يخلو أن يكون معدوداً أو غير معدود، فإن كان معدوداً كانت حرف غاية في المعنى، نحو : "ما رأيته مُذ يومين" والمعنى : أمد انقطاع الرؤية يومان وإن كان غير معدود فهي لابتداء الغاية كـ "مِنْ" نحو قولك : "ما رأيته مُذ يوم الخميس"، المعنى : أمد ابتداء انقطاع الرؤية يوم الخميس.

(١) المالقي : رصف المباني، ص ٣١٩- ص ٣٢٢.

ووافقه فيما ذهب إليه المرادي^(١) وابن هشام^(٢).

(٦٧) مع :

يرى المالقي أن (مع) إذا كانت متحركة العين، تكون اسماً مضافاً إلى ما بعدها منصوباً على الظرفية، أما إذا سكنت عينها فهي حرف جرّ معناه المصاحبة^(٣)، ومثل لها بقول الشاعر^(٤) :

فريشي منكم وهواي معكم وإن كانت زيارتكم لماما

وهو ما ذهب إليه أبو جعفر النحاس فهو يقول : "إنها حينئذ حرف بالإجماع"^(٥) أما ابن هشام يقول : "وتسكين عينه لغة غنم وربيعه، لا ضرورة، خلافاً لسيبويه، واسميتها حينئذ باقية"^(٦).

ولم يذكر لها معاني أخرى :

١. موضع الاجتماع - كما قال ابن هشام - أو مكان الاصطحاب - كما قال المرادي نحو : "والله معكم".

٢. زمان الاجتماع أو وقت الاصطحاب، نحو : (جئتك مع العصر).

ذكر هذين المعنيين ابن هشام^(٧) والمرادي^(٨)، ولم يذكرهما المالقي.

(١) انظر المرادي : جنى الداني، ص ٢٠١ وما بعدها.

(٢) انظر ابن هشام : مغني اللبيب، ج ١، ص ٣٦٥.

(٣) المالقي : رصف المباني، ص ٣٢٨ وما بعدها.

(٤) نسب في الكتاب إلى الراعي وهو في ديوانه غير موجود، والجنى الداني، ص ٣٠٦.

(٥) المرادي : الجنى الداني، ص ٣٠٦.

(٦) ابن هشام : مغني اللبيب، ج ١، ص ٣٦٥.

(٧) انظر ابن هشام : مغني اللبيب، ج ١، ص ٣٦٥.

(٨) انظر المرادي : الجنى الداني، ص ٣٠٦.

(٦٨) النون المفردة :

يقسمها إلى قسمين^(١) :

١. قسم في صيغة الكلمة ولها موضعان :

الموضع الأول : أن تكون لاحقة للمضارعة في الفعل الذي يشبه الاسم بها قياساً، نحو (نَضْرِبُ).

الموضع الثاني : أن تكون في بنية الكلمة من لفظها، يوقف على السماع، مثل : نَفْرَجَة^(٢).

القسم الثاني : الزائدة على صيغة الكلمة ولها ستة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون علامة لجماعة المؤنث لاحقة للفعل الماضي والمضارع إذا تقدم واحدٌ منها على الفاعل نحو : ضَرَبْنَ الهنديات/ والفعل المضارع مبني معها.

الموضع الثاني : نون التوكيد الثقيلة والمخففة، والمتقلة أشدُّ توكيداً من المخففة لتكرير النون فيها، ومدخلها أبداً فعل الطلب وجواب القسم من بين مواضع الأفعال.

الموضع الثالث : أن تكون علامة الرفع في الأفعال الخمسة.

الموضع الرابع : أن تكون لاحقة في آخر المثنى والمجموع جمع السلامة من المذكرين العاقلين، نحو : الزيدان والزيدان.

الموضع الخامس : التنوين : وهي نون ساكنة زائدة بعد تمام الكلمة، تَلْحَقُ في غير الشعر، لفظاً لا خطأً ووصلاً، وفي الشعر وقفاً.

(١) المالقي : رصف المباني، ص ٣٢٩ - ص ٣٦٣.

(٢) "نَفْرَجَة" من الفرج وهو الكشف ويقال ذلك لكل من لا يكتُم سراً، فكأنه يُفَرِّجُ عنه ويظهره. انظر رصف المباني، ص ٣٣٠.

الموضع السادس : أن تكون للوقاية من كسر ما قبلها لأجل ياء المتكلم، وهي تلزم في الأفعال الماضية والمضارعة والأمر إذا وليتها ياء المتكلم نحو : أكرمتني.

وقد تلحق وألاً تلحق فـ "لن" و "قد" و "قط" بمعنى حسب، واستشهد على ذلك بقوله تعالى : "من لَدُنِّي عُذْرًا"^(١).

(٦٩) نعم :

قال المالقي : "نعم معناها العدة والتصديق إن كان ما قبلها طلباً فهي عدة لا غير، وإن كان ما قبلها خبراً فهي تصديق لا غير"^(٢). فمثال الأول قولك في جواب من قال : (أتضرب زيداً؟) أو (هل تضرب زيداً؟) أو (ألا تضرب زيداً) نحو ذلك من أنواع الطلب : نعم، ومثال الثاني، قولك في جواب من قال : ضربت زيداً أو نحو ذلك من الإخبار : نعم، فالمعنى في المثال الأول : الإخبار بفعل الضرب ووعد الطالب به، وفي المثال الثاني : أنك تجيب المخبر وتصدقّه.

(٧٠) الهاء :

ذكر لها المالقي عدة معان منها^(٣) :

١. أن تكون للوقف، وذلك لمعنيين : أحدهما : بيان الحركة في كل مبني متحرك، نحو قولك : في غلامي في الوقف : غَلَامِيَّة. والمعنى الثالث : لبيان الألف، نحو قولك في الندبة : وازيداه، فإذا وَقَفْتَ أثبتَّ الهاء، وإذا وَصَلْتَ حذفت.
٢. أن تكون في جمع "أم" دلالة على من يعقل، كقولهم : "أمهات" فرقاً بينه وبين ما لا يعقل، فإنه يقال فيه : "أمات".

(١) الكهف ٧٦، قرأ الجمهور بالتشديد، ونافع وعاصم خففا النون، انظر القرطبي : الجامع لأحكام

القرآن، ٤٠٦، وابن الجزري : النشر، ج ٢، ص ٣١.

(٢) المالقي : رصف المباني، ص ٣٦٤.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٩٩ - ص ٤٠٤.

٣. أن تكون مبدلة من همزة الاستفهام نحو قولهم : فما حكى قطرب : هَزِيدٌ منطلق^(١)، قال ابن هشام : "والتحقيق ألا تعدّ هذه لأنها ليست بأصلية"^(٢).

٤. أن تكون بدلاً من همزة التعدية نحو قولك في : أرحب الماشية : هَرَحْتُ الماشية.

٥. أن تكون بدلاً من ألف الوقف في "أنا" إذا وقفت عليه قُلْتُ : أنا أو أَنَا.

٦. أن تكون بدلاً من تاء التانيث بقياس في المفرد، نحو : قائمه في قائمة، قال ابن هشام : "والتحقيق ألا تعدّ هذه لأنها جزء كلمة لا كلمة"^(٣).

(٧١) ها :

تأتي حرف تنبيه في موضعين منضبط ومتفرق :

١. المنضبط مع أسماء الإشارة مثل هذان وهذين^(٤).

٢. المتفرق :

أ. مع (أي) في النداء للتوصل بها إلى نداء ما فيه الألف واللام ونحو : يا أيها الرجل.

ب. في باب القسم مع اسم الله خاصة إذا حذف حرف القسم معه كقولهم : هالله لأفعلن.

ج. مع ضمير الرفع المخبر عنه باسم الإشارة، نحو : قوله تعالى : "ها أنتم أولاء"^(٥).

(١) ابن هشام : مغني اللبيب، ج ١، ص ٤٠٢.

(٢) المصدر السابق، ج ١، ص ٤٠٢.

(٣) الماقي: رصف المباني، ص ٤٠٤ وما بعدها.

(٤) سورة آل عمران : ١١٩.

(٧٢) هل :

تأتي عند المالقي^(١) في موضعين :

١. أن تكون حرف استفهام يدخل على الأسماء والأفعال وهو غير عامل لعدم الاختصاص، ويكون لطلب التصديق الإيجابي لا غير، نحو : (هل قام زيد؟)، (وهل يقوم زيد؟).

٢. وقد تأتي مرادفة (قد) ، كما في قوله تعالى: "هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر"^(٢).

(٧٣) هلاً :

حرف تحضيض كـ "ألا" مختصّ بالدخول على الجملة الفعلية، ويحتمل أن تكون هاؤها بدلاً من الهمزة أو العكس لكثرة استعمالها أكثر من "ألا"^(٣).

(٧٤) هيا :

حرف تنبيه، وتكون للنداء كقولك: هيا زيد، وهي للبعيد مسافة أو حُكماً كالنائم فهي مثل أيا. واختلف فيها : هل الهاء بدل من الهمزة في أيا أو العكس، والمالقي يرجّح الأول لكثرة بدل الهاء من الهمزة^(٤).

(١) المالقي: رصف المباني، ص ٤٠٦ وما بعدها..

(٢) سورة الإنسان : آية، ١.

(٣) المالقي: رصف المباني، ص ٤٠٧.

(٤) المصدر السابق، ص ٤٠٨.

(٧٥) الواو المفردة :

نأتي عند المالقي^(١) في ستة مواضع :

١. أن تكون للعطف وهي أم حروف العطف لكثرة استعمالها ودورها فيه، ومعناها الجمع والتشريك؛ فهي تشترك بينها في اللفظ والمعنى، وتعطف مفرداً على مفرد أو جملة على جملة. نحو قولك : رأيت زيداً أو عمراً وقوله تعالى : "إذا زلزلت الأرض زلزالها وأخرجت الأرض أثقالها"^(٢). ولا تعطي الترتيب خلافاً للكوفيين.

٢. أن تكون حرف ابتداء، وتكون لابتداء الكلام، وسواء كان جملة اسمية أو فعلية فلا يرتبط ما بعدها من الجمل بما قبلها في شيء. نحو قولك : قام زيدٌ وأنتم اخرجوا.

٣. أن تكون للحال، والجملة بعدها تكون في موضع من ذي حال، وتقدر بـ "إذا" إن لم يكن في الجملة ضمير يعود على ذي الحال، نحو قولك : "جاء زيد والشمس طالعة". وإذا كان في الجملة ضمير قدر بـ "في حال" نحو قوله تعالى : "لم يدخلوها وهم يطمعون"^(٣).

٤. أن تكون للقسم عوضاً من الباء، نحو قوله تعالى : "والطور وكتاب مسطور"^(٤).

٥. أن تكون بمعنى (مع)، وينصب ما بعد الواو على المفعول معه بما قبل الواو، من فعل، أو شبهه بواسطة الواو، نحو قولك : استوى الماء والخشبة، ومالك وزيداً.

٦. أن تكون ناصبة للفعل المضارع بعدها بإضممار "أن" وتخلصه. وتأتي في موضعين :

(١) المالقي : رصف المباني، ص ٤١٠-٤٢٥.

(٢) سورة الزلزلة : آية ١ و ٢.

(٣) سورة الأعراف : آية ٤١٨.

(٤) سورة الطور : آية ١.

الأول : في جواب الأمر والنهي والاستفهام والعرض والتمني والتخصيص والدعاء والنفي والشرط والجزاء، كما نصبت الفاء في أجوبتها على ما ذكر في بابها، كقولك : قُمْ وأكرمك، وأحكامها في العطف اللفظي والمعنوي والاستثناء في إضمار "أن" وصرف ما بعدها إلى المصدر كأحكام الفاء.

والثاني : باب المخالفة، وهو نوعان :

الأول : في اللفظ، وهي أن تعطف الفعل على الاسم المصدر. أي أن تعطف المصدر المقدر على المصدر الصريح. نحو قول الشاعر :

لَلْبُسُ عِبَاءَةٌ وَنَقَرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ
أَي : وَقَرَ عَيْنِي.

الثاني : المخالفة في المعنى لإرادة نفي الجمع بين الشيئين، كقولك :

لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ.

وقد شكك المالقي بوجود : الواو التي بمعنى رب، وهي التي دخولها كخروجها وواو الثمانية، أي التي تأتي في ثامن الأسماء، وأرجعها إلى الواو العاطفة في بعض المواضع أو "واو الحال" في مواضع آخر^(١).

(٧٦) وا :

حرف للنداء مختص بباب الندبة وهي التفجع على الميت^(٢).

(٧٧) وي :

حرف تنبيه، معناها التنبيه على الزجر، كما أن معناه التنبيه على الحض، وهي تقال للرجوع عن المكروه والمحذور^(٣). ومثل لذلك بقوله تعالى : "وَيُكَانَ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ"^(٤).

(١) المالقي، رصف المباني، ص ٤٢٤، ص ٤٢٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٤١.

(٣) المصدر السابق ص ٤٤٢.

(٤) سورة الرعد : آية ٢٦.

١. أن تكون للمضارعة نحو : يقومُ.
٢. أن تكون للنصب والخفض في التثنية والجمع نحو قولك : رأيت الزيدَينِ
والزيدَينِ.
٣. أن تكون علامة تأنيث في الفعل المضارع للمؤنثة المخاطبة، وذلك نحو " أنتِ
تقومين يا هند.
٤. أن تكون للتصغير مثل : عمر وعمير.
٥. أن تكون مشددة للنسب وذلك مثل : أنصاري نسبة إلى الأنصار.
٦. أن تكون لإشباع الكسرة مثل : الصياريف.
٧. أن تكون لإطلاق القوافي.
٨. أن تكون للتذكّر وذلك في نحو : أنت تفعلين، أنتي.
٩. أن تكون للوقف، وهي نوعان : نوع في الاستثبات بد من حكاية عن النكرة
المخفضة، فنقول في الاستثبات بها عمّن قال : مررت برجل ورجلين ورجال
وامرأة وامرأتين ونساء، على الترتيب مني ومنين، ومنسين، ومننه، ومنّنين
ومنّات، وإذا وصلت حذف في اللغتين فقلت : من يا هذا، والنوع الثاني : في
الوقف على المعرب المخفض المنون فنقول في مررت بزيد في الوقف :
بزيدي.

١٠. أن تكون للإنكار في الوقف بعد التنوين أو غيره، في نحو : قام زيدٌ، تقول منكرًا: أزيدنيه. فالياء للإنكار والهاء للوقف.

١١. أن تكون في آخر الضمير المفرد المذكر، دلالة على التذكير نحو: بهي، وكذلك في ضمير الجمع المذكر دلالة على الجمع نحو : بهمي.

١٢. أن تكون في نفس الكلمة من بنيتها فلا تُعَلَّل لأنها مبدأ لغة، وفيها ما هو لعلسة المد، ومن ذلك : في الفعل نحو نحو : يَظُر^(١)، وفي الاسم نحو : حَذِيم^(٢).

ولا أوافق المالقي في عدّ هذه المواضع من حروف المعاني وما ذكره من كونها بدل من أصل، مثل : تصغير الاسم إذا كانت الواو الساكنة فيه قبل الآخر، نحو (منصور، مُنْصِير) لأن الياء فيهما إمّا لإشباع الكسرة، أو تكون جزءاً من الكلمة لا كلمة بنفسها.

(٧٩) يا :

ذكر لها المالقي معنيين^(٣) :

١. تكون نداءً للبعيد حقيقةً وحكمًا وهو الأصل فيها لجواز مدّ الصوت بالالف.
٢. تكون حرف تنبيه في نحو قوله تعالى : "أيا اسجدوا لله الذي يُخرج الخبء"^(٤)، وذلك إذا لم يكن بعدها المنادي.

(١) أي عالج الدواب.

(٢) أي حاذق.

(٣) المالقي : رصف المباني، ص ٤٥١-٤٥٣.

(٤) سورة النمل : آية ٢٥.

يظهر لنا مما سبق أنّ للمالقي آراء خاصة به تقسم إلى ضربين :

أولاً : آراء انفرادية وهي الآراء التي انفرد بها ولم يذكرها غيره نحو : من معاني "أما" العرض، "لوما" لا تأتي إلى للتخصيض، "والكاف الجارة" لا تفيد إلا التشبيه، وذهب إلى وجوب كسر لام الابتداء مع الظاهر، "أجل" للخبر المثبت والطلب غير النهي، "أي" تأتي للنداء المتوسط بين القريب والبعيد. وهناك معانٍ لم يثبتها المالقي، نحو : "لو" لا تأتي عنده مصدرية ولا تأتي بمعنى العرض.

ثانياً : اختياراته التي حاول فيها التوفيق بين المذاهب المختلفة.

ب - قضية الإنابة والتضمين :-

حروف المعاني تدخل الكلام لضرب من الاختصار، فهذه الحروف قسمة الأسماء والأفعال، أي تجيء مع الأسماء والأفعال لمعان، وتكون عوضاً عن جمل وتفيد معناها بأوجز لفظ^(١)، لذلك لا بد من معرفة أحكامها وضوابطها لفك كثير من مقفلات النصوص التي تستند إليها.

يقول المرادي : "فإنه لما كانت مقاصد كلام العرب على اختلاف صنوفه، مبنياً أكثرها على معاني حروفه، صرفت الهمم إلى تحصيلها، ومعرفة جملتها وتفصيلها، وهي مع قلتها، وتيسير الوقوف على جملتها، قد كثر دورها، وبعد غورها فعزّت على الأذهان معانيها، وأبت الإذعان إلا لمن يعانيها^(٢)."

وكلام المرادي الأنف ذكره تأكيد على ما يعتور توظيف الحروف من تعدد في المعاني والدلالات التي تستند إلى عمق فهمها ودرايتها، ومما يؤدي ذلك إلى تباين في الآراء والمذاهب عند قراءة هذه النصوص وتأويلها، مما يجعل مقاصد الكلام متجددة غير ثابتة عند سياق واحد، لأن الحروف روابط في التركيب، فلا يمكن أن يرد الحرف منفرداً ظاهراً أو ضمناً، فهو في جميع الأحوال مرتبط بالاسم أو بالفعل^(٣)، ومن خلال هذا الارتباط يظهر المعنى الذي يحدده حرف دون غيره من الحروف الأخرى.

وهنا نشأ الخلاف بين مذاهب النحاة، فهل للحرف معنى واحد أو أكثر؟ فلا شك أن حروف المعاني كما أسلفنا تخضع إلى آلية دقيقة في تركيب الكلام، تتعدد من خلالها معاني الحروف.

ونرى نتيجة ذلك طائفتين من النحاة، طائفة ترى أن ليس للحرف غير معنى واحد لا يفارقه وقد ينجرّ معه معانٍ أخرى تؤول إليه، وترى طائفة أخرى التنويع في معاني الحرف الواحد.

وينبني على القول الأول مذهب الكوفيين في جواز نيابة بعض الحروف مكان بعض، ولكن البصريون ينفون هذا الأمر، وقال المرادي في ذلك : "ومذهب البصريين

(١) انظر ابن يعيش : شرح المفصل، ج ٨، ص ٧.

(٢) المرادي : الجني الداني، ص ١٩.

(٣) ابن سيده : المخصص، السفر ١٤، ص ٢١٦.

إبقاء الحرف على معناه الأول، إمّا بتأويل يقبله اللفظ، أو تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ^(١). وقال في موضع آخر : "وما تقدّم من نيابة الباء عن غيرها من حروف الجر، هو جار على مذهب الكوفيين ومن وافقهم في أنّ حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض"^(٢). وظهر هذا المذهب جلياً عند سيبويه في أثناء حديثه عن الباء أن دلالات هذا الحرف تعود جميعها إلى معناها الأصلي، وهو الإلصاق. فما اتسع من هذا الكلام فهذا أصله^(٣).

ويظهر المذهب الكوفي عند أنصاره، فالفرء يرى في قوله تعالى : "ولأصلبنكم في جذوع النخل"^(٤)، يصلح "على" في موضع "في" وإنما صلحت في لأنه يرفع فيها ويصير عليها^(٥).

وفي ضوء هذه الآراء تباينت مواقف المتأخرين والمحدثين بين مؤيد أو مخالف لأحد المذهبين. وقد حاول أنصار كل مذهب التماس الأدلة التي تدعم وتقوي المذهب الواحد دون غيره.

ونلاحظ في كلام ابن هشام من المتأخرين ميلاً إلى الكوفيين قال :

"مذهب البصريين أنّ أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أنّ أحرف الجزم، وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إمّا مؤول تأويلاً يقبله اللفظ وإمّا على تضمين الفعل معنى فعل، يتعدى بذلك الحرف .. وإمّا على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو مجمل الباب كله، عند أكثر الكوفيين، وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذاً، ومذهبهم أقلّ تعسفاً"^(٦).

(١) المرادي : الجنى الداني، ص ٤٦.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٦.

(٣) سيبويه الكتاب، ج ٢، ص ٢٧.

(٤) سورة طه : آية ٧١.

(٥) الفرء : معاني القرآن، ج ٢، ص ١٨٥، ص ١٨٦.

(٦) ابن هشام : مغني اللبيب، ص ١٢٩ وما بعدها.

وذهب الأستاذ عباس حسن من المحدثين إلى إجلال هذا المذهب ووصفه بالنفاسة، قال : "لا شك أن المذهب الثاني^(١) نفيس، كما سبق لأنه عملي وبعيد من الالتجاء إلى المجاز، والتأويل ونحوهما من غير حاجة"^(٢).

وأما الدكتور محمد حسن عواد، فيرجع المسألة إلى أحد وجهين : إما أن يكون ذلك موقوفاً على السماع. وإما أن يكون الحرف في الأصل موضوعاً بمعنى واحد ثم وقع في معنى آخر وقوعاً مجازياً كالذي نجده عند البيانيين من استعارة حرف لمعنى آخر^(٣).

وحقيقة إن ظاهرتي التضمنين والتناوب لا تصدق على جميع حروف هذه الطائفة، ولذلك لا نملك حرية مطلقة في إنابة بعضها بعضاً من غير ضابط، ولقد نبه ابن جني إلى ذلك بقوله : "هذا باب يتلقاه الناس معسولاً ساذجاً من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه، وأوقفه دونه، وذلك أنهم يقولون : أن "إلى" تكون بمعنى "مع"، ويحتجون إلى ذلك بقوله سبحانه وتعالى : "من أنصاري إلى الله" أي مع الله ... وليسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، ولكننا نقول : إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له"^(٤).

ولكن مما لا يمكن إنكاره أن البصريين أوجدوا تأويلاً وتفسيراً لظاهرة التناوب بما يروونه متفقاً مع المعنى الأصلي غير الظاهر للحرف، مراعين البحث عن دلالة الحرف في حدود السياق.

وكذلك الحال مع الكوفيين فالتزموا الحدود الدلالية اللغوية لفهم العبارة التي ورد فيها الحرف نائباً عن غيره في الدلالة، ولم يحاولوا إيجاد تأويل نحوي، أو معجمي لموضع الشاهد.

وهنا نخلص إلى القول إلى ضرورة محاولة التوفيق بين المذهبين بما يناسب السياق. فكل المذهبين يكشفان عن مدى ما اكتسبته اللغة العربية من مرونة وثراء في اتساع دائرة الوظائف الدلالية والسياقية للألفاظ. وتضافرهما معاً هو المنهج الصائب

(١) ويقصد به مذهب الكوفيين.

(٢) عباس حسن : النحو الوافي، ج ٢، ص ٤١٤.

(٣) محمد حسن عواد : تناوب حروف الجر في لغة القرآن، ص ٢٠.

(٤) ابن جني : الخصائص، ج ٢، ص ٣٠٦ وما بعدها.

لفك مقفلات النصوص والوقوف على مقاصدها، وإلغاء أي من الظاهرتين يؤدي إلى تضيق لدلالات الألفاظ وحدّ لوفرة الاستعمالات. وهو ما ذهب إليه الأستاذة "ذهبية بورويس"^(١).

وهو الموقف الذي ذهب إليه المالقي في كتابه "رصف المباني" فحاول أن يوفّق بين المذهبين في شرحه لكثير من مواضع الحروف. ولم يرفض أيّاً منهما مطلقاً.

ومن المواضع التي ورد فيها رأي المالقي في حرف الباء : "وهذا المعنى يعني الإلصاق - في كلام العرب في الباء أكثر من غيره فيها، حتى إنّ بعض النحويين قد ردوا أكثر معاني الباء إليه، وإن كان على بعد، والصحيح التنويع كما ذكر ويذكر"^(٢).

ويقول في موضع اللام تكون بمعنى "على": "وذلك موقوف على السماع، إنّ الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض قياساً، إلّا إذا كان معنيهما واحداً، ومعنى الكلام الذي يدخلان فيه واحداً أو راجعاً إليه، ولو على بُعد"^(٣).

ويقول في موضع آخر : "إنّ الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض إلّا إذا كان الحرف في معنى الآخر، أو مردوداً إليه بوجه ما، أو العامل فيه بمعنى العامل في الآخر، أو مردوداً إليه بوجه ما، وأمّا مع عدم الرجوع إليه أو العامل فلا يجوز بوجه"^(٤).

وفي الصفحات التالية من هذا الباب سنفصّل القول في آرائه في بعض الحروف في باب الإنابة.

دلالات "إلى" :

ولها في الكلام عند المالقي^(٥) ثلاثة مواضع :

(١) انظر ذهبية بورويس : مقالة "ظاهرتا التضمن والتناوب"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر، ع ١٢، ٢٠٠٢، ص ٢٢٦.

(٢) المالقي : رصف المباني، ص ٢٧.

(٣) المصدر السابق ص ٢٢١.

(٤) المالقي : رصف المباني، ص ٣٧٠.

(٥) المالقي : رصف المباني، ص ٨٠ وما بعدها.

الموضع الأول : أن تكون للغاية في الأسماء، ومن القضايا الخلافية بين النحاة في هذا الباب : هل يدخل ما بعد إلى فيما قبلها أو لا يدخل؟ ويرجح المالقي أنه في هذا الباب : لا يدخل ما بعد إلى في ما قبلها إلا بقرينة من عُرِف أو عادة، ومن ذلك : قولك : "اشتريت الشقة إلى طرفها" دخل الطرف في الشراء؛ لأنَّ العرف والعادة يقضيان بذلك، أمَّا في قوله تعالى : "ثم أتموا الصيام إلى الليل"^(١)، فلا يدخل الليل في الصوم، لأنَّ الصوم الشرعي إنما يكون إلى غروب الشمس.

الموضع الثاني : أن تكون بمعنى "في" وذلك موقوف على السماع، لقلته، نحو قولك : جلست إلى القوم، أي فيهم^(٢).

الموضع الثالث : أن تكون بمعنى "مع"^(٣)، نحو قوله تعالى : "ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم"^(٤). ويقول المرادي وكون إلى بمعنى مع حكاه ابن عصفور عن الكوفيين^(٥).

من المعاني التي أغفل ذكرها :

١. التبيين^(٦) : وهي أن تكون مبينة لفاعلية مجرورها بعدما يفيد حُباً أو بغضاً من فعل تعجب أو اسم تفضيل، نحو قوله تعالى :
"قال رب السجن أحبُّ إلي"^(٧).

(١) سورة البقرة : آية ١٧٨.

(٢) المالقي : رصف المباني، ص ٨٣.

(٣) المصدر السابق : ص ٨٣.

(٤) سورة النساء : آية ٢٠.

(٥) المرادي : الجنى الداني، ص ١٥٥.

(٦) انظر ابن هشام : مغني اللبيب، ص ٨٨، المرادي : الجنى الداني، ص ٣٨٦ وما بعدها، السيوطي : الهمع

ج ٢، ص ٢٠.

(٧) سورة يوسف : آية ٣٣.

ومن معاني الإنابة الأخرى التي لم يذكرها المالقي :

١. تكون بمعنى اللام نحو قوله تعالى : "والأمر إليك" ^(١).

٢. تكون بمعنى "الباء" نحو قول كثير ^(٢) :

ولقد لهوتُ إلى الكواعب كالذمي بيض الوجوه حديثهن رخم

أراد : لهوت بكواعب.

٣. تكون بمعنى من نحو قول الشاعر : لابن كثير الهذلي ^(٣).

أم لا سبيل إلى الشباب وذكره أشهي إلي من الرحيق السلسل

٤. تكون بمعنى "من" ^(٤).

فإن أكثر البصريين لم يثبتوا لـ "إلى" غير معنى انتهاء الغاية وجميع هذه الشواهد عندهم متأولة ^(٥).

دلالات الباء :

للباء غير الزائدة عند المالقي اثنا عشر معنى، ومن المواضع التي اتفق فيها مع النحاة قبله وبعده :

١. الاستعانة : ومثل لها بقولنا : كتبت بالقلم، والمعنى أن الكتابة وقعت منك بآلة وهي القلم ^(٦).

(١) سورة النمل : آية ٣٣.

(٢) انظر الهروي : الأزهية في علم الحروف، ص ٢٧٤، ابن الشجري : الأمالي الشجرية، ج ٢، ص ٢٦٨.

(٣) انظر : ديوان الهذليين ٨٩/٢، مغني اللبيب، ص ٨٩، السيوطي : الهمع ج ٣، ص ٢٠، المرادي : الجنى الداني، ص ٣٨٩.

(٤) المرادي : الجنى الداني، ص ٣٨٨، ابن هشام : مغني اللبيب، ص ٨٩.

(٥) انظر المرادي : الجنى الداني، ص ٣٨٩.

(٦) المالقي : رصف المباني، ص ١٤٣. انظر في ذلك : الرماني : معاني الحروف، ص ٣٦، المرادي : الجنى الداني، ص ٤٠، ابن هشام : مغني اللبيب، ص ١٢١.

٢. الظرفية : أي بمعنى "في" : واستشهد لها بقوله تعالى : "أن تبوأ لقومكما بمصر بيوتاً"^(١). أي : في مصر^(٢)

٣. معنى الحال : كقولنا : خرج زيد بثيابه، أي : وثيابه عليه، أي : وهذه حالة ولم يذكر هذا الموضع المرادي^(٣) وابن هشام^(٤).

٤. التعدية : فإن كان الفعل لا يتعدى فأدخلتها صار يتعدى. واستشهد لها بقوله تعالى : "ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم"^(٥). أي لأذهب سمعهم وأبصارهم^(٦).

٥. الإلصاق : فالإلصاق يكون لفظياً ومعنوياً، كقولنا : مررتُ بزيد، وجذبتَه بشعره، معنى ذلك أنك ألصقتَ المرور بزيد، والجذب بالشعر^(٧)، ومما استشهد به في هذا الموضع، قوله تعالى : "وإذا مروا بهم يتغامزون"^(٨)، وقوله تعالى : "وقد كفروا به من قبل"^(٩).

وأشار المالقي إلى أن هذا المعنى في الباء أكثر من غيره فيها، حتى إن بعض النحويين قد رتبوا أكثر معاني الباء إليه، وهو ما ذهب إليه جمهور البصريين^(١٠) وسيبويه^(١١)، وينفي المالقي ذلك، فالأصل عنده التنويع فيه^(١٢).

(١) سورة يونس: آية ٨٧.

(٢) المالقي : رصف المباني، ص ١٤٥.

(٣) المرادي : الجنى الداني، ص ٣٧.

(٤) ابن هشام : مغني اللبيب، ص ١١٩.

(٥) سورة البقرة: آية ٢٠.

(٦) المالقي : رصف المباني، ص ١٤٣، انظر : المرادي : الجنى الداني، ص ٣٧، ابن هشام : مغني اللبيب، ص ١١٩.

(٧) المالقي : رصف المباني، ص ١٤٣.

(٨) سورة المطففين: آية ٣٠.

(٩) سورة سبا : آية ٥٣.

(١٠) المرادي : الجنى الداني، ص ٤٦.

(١١) سيبويه : الكتاب ٤/٤١٧.

(١٢) المالقي : رصف المباني، ص ١٤٤، انظر في ذلك : المرادي : الجنى الداني، ص ٣٦، ابن هشام : مغني اللبيب، ص ١١٨.

٦. المصاحبة أي بمعنى مع : ومثّل لها بقوله تعالى : "فأتبعهم فرعون بجنوده"^(١)، أي : مع جنوده^(٢).

٧. السؤال أي بمعنى عن : فتكون الباء بمعنى "عن" وهي تختص بالسؤال^(٣)، وقد مثّل لها بقوله تعالى : "سأل سائل بعذاب واقع"^(٤) أي : عن عذاب، وقول الشاعر^(٥) :

فإن تسألوني بالنساء فإنني بصيرٌ بأدواء النساء طبيب

أي عن النساء. وأطلق عليها المرادي^(٦) وابن هشام^(٧) أنها للمجازاة بمعنى عن.

وهي من المعاني التي أضافها الكوفيون، وقد تأول البصريون ذينك الشاهدين على أنّ الباء للسببية، فالمعنى في الآية : أسأل بسببه خبيراً، وفي البيت : بسبب النساء أو تضمين الفعل معنى الاعتناء والاهتمام. وزعموا أنها لا تكون بمعنى عن أصلاً^(٨)؛ وأوافق المالقي في ما ذهب إليه لأنه لا يقتضي قولك : "سألت بسببه" أنّ المجرور هو المسؤول^(٩). وهو ما ذهب إليه ابن هشام^(١٠).

٨. السببية^(١١) : تأتي بمعنى بسبب وسمّاها المرادي التعليل^(١٢)، ومما استشهد لها المالقي في هذا الموضع قوله تعالى : "فكلاً أخذنا بذنبه"^(١٣).

٩. للعوض : وهي ما صلح مكانها كلمة بدل أو عوض^(١٤)، ومثّل لها بقوله تعالى : "وبدلناهم بجنّتهم جنّتين"^(١٥).

(١) سورة الإسراء: آية ٧٨.

(٢) المالقي : رصف المباني، ص ١٤٤.

(٣) المصدر السابق، ص ١٤٤.

(٤) سورة المعارج: آية ١.

(٥) البيت لعقمة بن عبده، وهو في الديوان ٣٥، والمفضليات ٣٩٢.

(٦) المرادي : الجنى الداني، ص ٤١.

(٧) ابن هشام : مغني اللبيب، ج ١، ص ١٢٢.

(٨) المرادي : الجنى الداني، ص ٤١. ابن هشام : مغني اللبيب ص ١٢٢. السيوطي : الهمع ج ٢، ص ٢٢.

(٩) المالقي : رصف المباني، ص ١٤٤.

(١٠) ابن هشام : مغني اللبيب، ص ١٢٢.

(١١) المالقي : رصف المباني، ص ١٤٤.

(١٢) المرادي : الجنى الداني، ص ٤١.

(١٣) سورة العنكبوت : آية ٤٠.

(١٤) المالقي : رصف المباني، ص ١٤٤.

(١٥) سورة سبأ : آية ١٦.

وفرق بعضهم بين باء البذل وباء المقابلة أو العوض، فباء البذل ما ذهب إليه المالقي، وأما باء العوض أو المقابلة فقليل هي الداخلة على الأثمان والأعواض نحو : اشتريت الفرس بألف^(١)، "وكافأت إحسانه بضغف"^(٢).

١٠. القسم : كقولك : بالله لتخرجن^(٣).

ومن المعاني التي تفرّد بها المالقي للباء أنها تأتي :

١. للتعجب، نحو : أحسن بريد، وقال في ذلك : ولا يصح أن تكون هذه الباء زائدة، لئلا يفسد معناها، ويخرج الكلام عن التعجب^(٤).

٢. للتشبيه : نحو قولك : لقيت به الأسد، وواجهت به الهلال^(٥)، بينما ذهب بعض النحاة إلى أنها باء السببية، والمعنى : لقيت بسبب لقياء الأسد، وواجهت بسبب مواجهته الهلال^(٥).

ومن معاني الإنابة وغيرها مما لم يذكرها المالقي :

١. الباء تكون بمعنى من أي للتبعيض، كما في قوله تعالى : "وامسحوا برؤوسكم"^(٦). فذهب بعضهم إلى أن الباء في ذلك للتبعيض؛ ولذلك أجاز أصحاب مالك المسح في الوضوء ببعض الرأس، وانتهى الخلاف فيما بينهم في التبعيض إلى إجازة قدر الأنملة من الرأس في المسح^(٧)، ويقول المالقي في ذلك : "والصحيح أن الباء في ذلك كله للإصاق، و.. وإنما التبعيض الذي يمكن في التمثيل في الآية على المجاز، لا أصل للباء فيه"^(٨).

(١) انظر : السيوطي : الهمع ج ٢ ص ٢٢، المرادي : الجنى الداني، ص ٤٠ ص ٤١، ابن هشام : مغني اللبيب ج ١، ص ١٢١.

(٢) المالقي : رصف المباني، ص ١٤٦.

(٣) المصدر السابق، ص ١٤٤.

(٤) المصدر السابق ص ١٤٧.

(٥) المرادي : الجنى الداني، ص ٤٨.

(٦) سورة المائدة : آية ٦.

(٧) المالقي : رصف المباني، ص ١٤٦ وما بعدها.

(٨) المالقي : رصف المباني، ص ١٤٧.

فهي من المعاني التي أضافها الكوفيون إلى ما عرفه البصريون في الباء وهو الإلصاق. وذهب إلى ذلك الأصمعي والفارسي وابن فارس وابن مالك^(١). ومما استدلّ به أصحاب هذا الرأي قول الشاعر^(٢):

شربت بماء الدُحرضين فأصبحت زوّراء تنفر عن حياض الدّيلم

وقد تأول منكر هذا الرأي ذلك على التّضمنين، فضمنوا "شربت" معنى "رويت" وذهب إلى ذلك ابن هشام^(٣) وبينما ذهب المالقي إلى القول بأن الباء هنا يحتمل أن تكون زائدة فيكون التقدير : شربت الماء، أي الماء مفعولاً به، وإمّا ألا تكون زائدة فهي الظرفية أو التي للإلصاق التي فيها معنى التبعيض^(٤). والأسلم من وجهة نظر الباحثة ما ذهب إليه الكوفيون؛ لأن فيه بعداً عن التأويل والتقدير المتكلف.

٢. الباء تكون بمعنى "على" أي للاستعلاء، واستشهدوا على ذلك بقوله تعالى : "ومن أهل الكتاب من إن تأمنه على قنطار"^(٥)، أي: "بقنطار، وهي من المعاني التي نُقلت عن الكوفيين، وهو ما ذهب إليه ابن مالك^(٦).

٣. تكون بمعنى إلى أي للغاية : واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : "وقد أحسن بي"^(٧). أي : إليّ، وقيل : ضمن أحسن معنى لطف^(٨).

٤. تكون بمعنى اللام : واستشهد لها الزجاجي^(٩) بقوله تعالى : "وإذ فرقنا بكم البحر"^(١٠).

(١) المرادي : الجنى الداني، ص ٤٣ وما بعدها.

(٢) البيت لعنترة وهو في الديوان ٢٠١، واللسان (دحض) : اسم موضعان، ابن يعيش : شرح المفصل ٢ ج، ص ١١٥.

(٣) ابن هشام : مغني اللبيب، ص ١٢٣.

(٤) المالقي : رصف المباني، ص ١٥١.

(٥) سورة آل عمران : آية ٧٥.

(٦) انظر في ذلك الزجاجي : حروف المعاني، ص ٨٦، المرادي : الجنى الداني، ص ٤٢، ابن هشام : مغني اللبيب، ص ١٢٢ السيوطي : الهمع ج ٢ ص ٢١.

(٧) سورة يوسف : آية ١٠٠.

(٨) انظر : المرادي، الجنى الداني، ص ٤٥، ابن هشام : مغني اللبيب، ص ١٢٣.

(٩) الزجاجي : حروف المعاني، ص ٨٧.

(١٠) سورة البقرة : آية ٥٠.

٥. تكون بمعنى (عند) واستشهد لها الزجاجي بقوله تعالى : "والمستغفرين بالأسحار"^(١)
أي : عند وقت السحر^(٢).

ولم يرد هذان المعنيان عند المرادي وابن هشام.

يلاحظ مما سبق أن المالقي ممن يأخذ بالرأي القائل بالتنوع في دلالات الحروف وإنابة بعضها مكان بعض، وإن كان يميل في بعض المواضع إلى رأي البصريين من الوقوف عند أصل معنى الحرف مثل الإلصاق في الباء أو تضمين الفعل معنى حسب ما يخدم السياق، ويعدّ المالقي أول من توسع في الحديث عن دلالات الباء المختلفة دون غيره ممن سبقوه من أصحاب كتب الحروف، وكان له آراء منفردة، واختيارات وافسّق البصريين في بعضها والكوفيين في بعضها الآخر، وإن غفل عن ذكر بعض مواضع الإنابة فيها.

دلالات على :

"على" لها ثلاثة أقسام عند المالقي : فتكون اسماً، وتكون فعلاً، وتكون حرفاً، فإذا كانت اسماً فذلك بدخول حروف الجر عليها. ومعناها : فوق وإذا كانت فعلاً فمضارعه "يعلو" ومصدره "علوّاً"، ومعناها : ارتفع^(٣).

أما الحرفيّة وهي غرضنا هنا، فهي حرف جر للأسماء ومعناها العلو حقيقة، نحو قولك : طلع فلان على السقف، أو مجازاً، نحو قوله تعالى : "على العرش استوى"^(٤)، أي : قهر العرش فما دونه باستيلاء حكمه عليه^(٥).

وذكر أن هذا موضع "على" في أصل الوضع، وقد تخرج عنه لمعان آخر، ومنها تكون بمعنى "عن"، ومما استشهد به قول القحيف العقيلي :

إذا رضيت علي بنو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ الله أعجبتني رضاها^(٦)

(١) سورة آل عمران : آية ١٧.

(٢) الزجاجي : حروف المعاني، ص ٨٧.

(٣) المالقي : رصف المباني، ص ٣٧١.

(٤) سورة طه : آية ٥.

(٥) المصدر السابق والصفحة نفسها.

(٦) انظر : الهروي : الأزهية، ص ٢٧٧. المرادي : الجنى الداني، ص ٤٧٧. ابن هشام : مغني اللبيب، ص ١٦٤.

فالمعنى أي : عني^(١).

ولم يذكر المالقي سوى هذا الموضع وأغفل عن ذكر مواضع أخرى كثيرة منها^(٢) :

١. المصاحبة بمعنى "مع" : كقوله تعالى : "وأتى المال على حبه"^(٣).
٢. التعليل كـ "اللام" : كقوله تعالى : "ولتكبروا الله على ما هداكم"^(٤). أي لهدايته إياكم.
٣. الظرفية بمعنى : "في" : كقوله تعالى : "ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها"^(٥) أي في حين غفلة^(٦).
٤. تكون بمعنى "من" ، كقوله تعالى : "إذا اكتالوا على الناس يستوفون"^(٧).
٥. تكون بمعنى (عند) ، واستشهد على ذلك بقوله تعالى : "ولهم عليّ ذنب"^(٨)، أي : عندي.
٦. تكون بمعنى الباء ، كقوله تعالى : "حقيق على أن لا أقول"^(٩).

دلالات "عن" :-

تأتي "عن" عند المالقي اسماً إذا دخل عليها حرف الجر ولا تجر بغير "من"، وأما الحرفية فلها عنده موضعان :

-
- (١) المالقي : رصف المباني، ص ٣٧٢.
- (٢) انظر : الهروي : الأزهية، ص ٢٧٥. المرادي : الجنى الداني، ص ٤٧٦. ابن هشام : مغني اللبيب، ١٦٤. الموزعي : مصابيح المعاني، ص ٢٨٣.
- (٣) سورة البقرة : آية ١٧٧.
- (٤) سورة القصص : آية ١٥.
- (٥) سورة المطففين : آية ٢.
- (٦) انظر : الهروي : الأزهية ص ٢٧٥. المرادي : الجنى الداني، ص ٤٧٧. ابن هشام : مغني اللبيب، ص ١٦٤، الموزعي : مصابيح المعاني، ص ٢٨٤.
- (٧) سورة المطففين : آية ٢.
- (٨) سورة الشعراء : آية ١٤.
- (٩) سورة الأعراف : آية ١٠٥.

الموضع الأول : أن تكون حرف جر، ولها في ذلك معانٍ :

١. المزايلة : ويعبر عنها النحويون بالمجازة، وهو أشهر معانيها، ولم يثبت لها البصريون غير هذا المعنى، واستشهد لها بقوله تعالى : "ونكفر عنكم سيئاتكم"^(١) ومثل لها بقول العرب : رميت عن القوس، لأنه يقذف عنها بالسهم ويبعده^(٢). وهي في هذا الشاهد عند ابن مالك باء الاستعانة، بدليل قول الفراء عن العرب : "رميت عن القوس، وبالقوس، وعلى القوس"^(٣).

٢. تكون بمعنى "بعد" : واستشهد على ذلك بقوله تعالى : "عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحَ نَادِمِينَ"^(٤) أي : بعد قليل، و"ما" زائدة^(٥).

٣. تكون بمعنى "على" نحو قولك : أفضلت عنك، أي : أفضلت عليك^(٦).

٤. تكون بمعنى "الباء" كقولك : قُمتُ عن أصحابي : أي : بأصحابي^(٧).

وما ذكره غيره من النحاة أن تكون بمعنى باء الاستعانة^(٨).

٥. أن تكون بمعنى "من أجل"، نحو قولك : وشتمك عن مزاح معك، المعنى : من أجل^(٩).

(١) سورة النساء : آية ٣١.

(٢) الماقي : رصف المباني، ص ٣٧٦.

(٣) نقلاً عن المرادي : الجنى الداني، ص ٢٤٥.

(٤) سورة المؤمنون : آية ٤٠.

(٥) الماقي : رصف المباني، ص ٣٦٧.

(٦) المصدر السابق، ص ٣٦٨.

(٧) المصدر السابق، ص ٣٦٩.

(٨) انظر في ذلك : المرادي، الجنى الداني، ص ٣٤٦ وما بعدها.

(٩) الماقي : رصف المباني، ص ٢٦٩.

ومن المعاني التي أغفل المألقي عن ذكرها^(١) :

١. أن تكون بمعنى "من" : نحو قوله تعالى : "وهو الذي يقبل التوبة عن عباده"^(٢).

٢. البذل : نحو قوله تعالى : "واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً"^(٣).

أما الموضع الثاني : فتكون حرفاً مصدرياً بمعنى "أن" في لغة بني تميم ومثل على ذلك : بقول ذي الرمة : -

أعن تؤسّمت من خرقاء منزلة ماء الصّبابة من عينيك مسجوم

أي : أن تؤسّمت، ويسمى ذلك بعننة تميم^(٤).

دلالات "في" :

"في" عند المألقي حرف جر لما بعده، ومعناه الوعاء أي الظرفية حقيقة أو مجازاً. فالحقيقة نحو : قوله تعالى : "أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون"^(٥)، والمجاز نحو قوله تعالى : "ولتنازعتم في الأمر"^(٦) فهو الأصل فيها : وقد تجيء بمعنى حروف آخر، إذا حُقِّقَتْ رجع معناها إليها^(٧).

وهو بذلك يقرب من موقف سيبويه^(٨) وجمهور البصريين^(٩) في أن "في" لا تكون إلا للظرفية حقيقة أو مجازاً، وما أوهم خلاف ذلك ردّ بالتأويل إليه.

(١) انظر في ذلك : المرادي : الجنى الداني، ص ٢٦٥. ابن هشام : مغني اللبيب، ج ١، ص ١٦٠. الموزعي :

مصابيح المغاني، ص ٣٧٤.

(٢) سورة الشورى : آية ٢٥.

(٣) سورة البقرة : آية ١٢٣.

(٤) المألقي : رصف المباني، ص ٣٧٠.

(٥) سورة البقرة : الآية ٣٩.

(٦) سورة الأنفال : آية ٤٣.

(٧) المألقي : رصف المباني، ص ٣٨٨.

(٨) سيبويه : الكتاب، ج ٤، ص ٢٢٦.

(٩) المرادي : الجنى الداني، ص ١٠٠.

وهذا يعود إلى موقف البصريين من تناوب حروف الجر بعضها مكان بعض وحرصهم على تأويل ذلك بالتضمنين كما سبق وتحدثنا في بداية هذا المبحث.

وحاول المالقي في عرضه لمعاني "في" الأخرى أن يؤكد ما ذهب إليه اعتماداً على أصل المعنى، ومن هذه المواضع عنده :

١. تكون بمعنى "إلى" ^(١) ونحو قوله تعالى : "فردّوا أيديهم في أفواههم" ^(٢).
أي : إلى أفواههم؛ لأنّ "ردّ" يتعدّى بـ إلى، كقوله تعالى : "إنا رادّوه إليك" ^(٣).
لكن عند تحقيق هذا المعنى عنده فإنهم إذا ردّوا أيديهم إلى أفواههم فقد أدخلوها فيها.
٢. تكون بمعنى ^(٤) "على" لقوله تعالى : "ولأصلبّنكم في جذوع النخل" ^(٥).
فعند التأويل تجد معنى "في" الذي هو الوعاء، فالجذع وعاءٌ للمصلوب، لأنّه لا بدّ له من الحلول في جزءٍ منه، ولا يلزم في الوعاء أن يكون خلوياً من كل جهة ^(٦).
من المعاني التي أغفل ذكرها:

١. تكون بمعنى "نحو" : واستشهد الزجاجي ^(٧) على هذه الدلالة بقوله تعالى : "وقد نرى تقلّب وجهك في السماء" ^(٨). أي : نحو السماء.
٢. تكون بمعنى "بعد" ^(٩) : نحو قوله تعالى : "وفصاله في عامين" ^(١٠).

(١) انظر : الهروي، الأزهية، ص ٢٧١. الزجاجي : حروف المعاني، ص ٨٤. ابن هشام : مغني اللبيب، ص ١٩٢. المرادي : الجنى الداني، ص ٢٥٢، الموزعي : مصابيح المغاني، ص ٣١٧.

(٢) سورة إبراهيم : آية ٩.

(٣) سورة القصص : ٧.

(٤) انظر : الزجاجي : حروف المعاني، ص ١٢. الهروي : الأزهية، ص ٢٦٧. ابن هشام : مغني اللبيب، ص ١٩١. المرادي : الجنى الداني، ص ٢٥١. الموزعي : مصابيح المغاني، ص ٣١٦.

(٥) سورة طه : آية ٧١.

(٦) انظر : الهروي، الأزهية، ص ٢٧١. المالقي : رصف المباني، ص ٣٩٠. ابن الشجري : أمالي الشجري ٢ : ٢٦٨. ابن جني : الخصائص ج ٢، ص ٣١٣.

(٧) الزجاجي : حروف المعاني، ص ٨٤.

(٨) سورة البقرة : آية ١٤٤.

(٩) الموزعي : مصابيح المغاني، ص ٣١٩.

(١٠) سورة لقمان : آية ١٤.

٣. تكون للتعليل^(١) : نحو قوله تعالى : "فذلكن الذي لُمْتُني فيه"^(٢).

٤. تكون للمقايضة^(٣) : وهي الداخلة بين مفضل سابق وفاضل لاحق، نحو قوله تعالى : "فما الحياة الدنيا في الآخرة إلا متاع"^(٤).

"معاني من" :

"من" تنقسم عند المالقي قسمين : قسم لا تكون فيه زائدة، وقسم تكون فيه زائدة.

فالقسم الذي لا تكون فيه زائدة لها خمسة مواضع^(٥):

١. أن تكون لابتداء الغاية في المكان، فهي بمنزلة "مذ" في الزمان، ومما استشهد لهذه الدلالة بقوله تعالى: "والله من ورائهم محيط"^(٦). فهي لا تدخل على الزمان إلا على تقدير المصدر فيحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه. نحو قوله تعالى: "لمسجد أسس على التقوى من أول يوم"^(٧)، فيكون التقدير : من تأسيس أول يوم. وهو بذلك يوافق البصريين ويخالف الكوفيين في جواز استعمالها في الزمان والمكان، ومما استدلل لذلك بأنه الباب فيها، فقد وضعت "مذ" لتدل على ابتداء الغاية في الزمان، و"من" وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان. فاطراد الباب في شيء أولى من الخروج عليه^(٨).

(١) المرادي : الجنى الداني، ص ٢٥٠. ابن هشام: مغني اللبيب، ص ١٩١. الموزعي : مصابيح المغاني، ص ٣١٦.

(٢) سورة يوسف : آية ٣٢.

(٣) المرادي : الجنى الداني، ص ١٥١. ابن هشام : مغني اللبيب، ص ١٩٢. الموزعي : مصابيح المغاني، ص ٣١٨.

(٤) سورة آل عمران : آية ١٨٥.

(٥) المالقي : رصف المباني، ص ٣٢٢-٣٢٦.

(٦) سورة البروج : آية ٢٠.

(٧) سورة التوبة : آية ١٠٨.

(٨) الأنباري : الإنصاف، مسألة (٥٤).

وقد ذهب إلى ذلك سيبويه^(١) وجمهور البصريين^(٢)، والأنباري يقول في ذلك :
”ذهب الكوفيون إلى أن ”من“ يجوز استعمالها في الزمان. وذهب البصريون إلى أنه لا
يجوز استعمالها في الزمان“^(٣) وذكر حجج البصريين وسكت عنها، ثم ذكر حجج
الكوفيين وأجاب عنها، وختم بأنها فاسدة.

ومال إلى هذا الرأي ابن مالك فقد صرح بأنها لا ابتداء الغاية مطلقاً على الأصح
واستشهد لذلك بعدد من الأحاديث النبوية استعملت فيها لا ابتداء غاية المكان^(٤).

ووافقه بذلك المرادي^(٥)، وابن هشام^(٦).

ومما تقدم من أقوال النحاة السابقين والمتأخرين، ومن خلال الشواهد التي ساقها
النحاة، فإنني أرجح الرأي القائل بأن ”من“ هي لا ابتداء الغاية مطلقاً مكانية وزمانية
وغيرهما فما تأوله المالقي والبصريون فيه تعسف بدليل أن حججهم قد فُتت من خلال
استخدام العرب ومن خلال الشواهد القرآنية، وذلك مما يؤكد قول أبي حيان (٧٤٥هـ)
”بأن تأويل ما كثر وجوده ليس بجيد“^(٧)، وأما بيت زهير :

لَمِنَ الدِّيارِ بَقْنَةُ الحِجْرِ أَقْوِينَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ^(٨)

فقد ذكر الأنباري في إنصافه بأن الرواية الصحيحة لهذا البيت هي (مَذَّ حَجَجٍ
وَمَذَّ دَهْرٍ) فإن صحَّت هذه الرواية، فلا شاهد فيه على هذه المسألة، أما إذا سلَّمنا
بالرواية الأولى كما جاءت في ديوان الشاعر (من حجج ومن دهر) فإن من هنا تفيد
ابتداء غاية الزمان، وهذا لا يعني أن (من) وقعت موقع (مُنْذُ أو مَذَّ) وإنما يعني أن
(من) أعم منها، وأنها تفيد الغاية في الزمان في المكان وفي غيرها، وأنها تجر الظاهر
المضمر، وأن (مُنْذُ ومَذَّ) لا تجران إلا الأسماء الظاهرة في الزمان^(٩).

(١) سيبويه : الكتاب، ج ٤، ص ٢٢٤.

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ج ٨، ص ١٠.

(٣) الأنباري : الإنصاف، مسألة ٥٤.

(٤) ابن مالك : شرح التسهيل، ج ٣، ص ٤ - ٦.

(٥) المرادي : الجلى الداني، ص ٣٠٨.

(٦) ابن هشام : مغني اللبيب، ص ٤٢٠.

(٧) أبو حيان : ارتشاف الضرب، ج ٢، ص ٤٤١.

(٨) ديوان زهير، ص ٢٧.

(٩) محمد حسن عواد : تناوب حروف الجر في لغة القرآن، ص ٤٣.

ولو سلمنا بما تأوله البصريون من تقدير المصدر في البيت السابق من مرجحج ومن مرّ دهر، فإن المصادر كما ذكر ابن يعيش، تضارع الأزمنة؛ لأنها منقضية مثل الأزمنة^(١).

٢. أن تكون لابتداء الغاية وانتهائها، ويقول سيبويه في ذلك : رأيت من ذلك الموضع، فجعلته غاية لرؤيتك أي محلاً للابتداء والانتهاء^(٢).

٣. أن تكون لبيان الجنس، واستشهد لها بقوله تعالى: "خذ من أموالهم صدقة تطهرهم"^(٣).

٤. أن تكون للتبويض، واستشهد لها بقوله تعالى: "اكلوا مما رزقكم الله حلالاً طيباً". فيكون المعنى : بعض ما رزقكم الله.

ويفرق بين التي لبيان الجنس والتي للتبويض، أن التي للتبويض تقدر بـ "بعض"، والتي لبيان الجنس تقدر بتخصيص الشيء.

وتكون "من" عنده للمزاولة وسماها بعضهم المجاوزة بمعنى "عن" نحو قوله تعالى : "الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"^(٤). وقد نسب الرماني^(٥) هذا الرأي إلى الكوفيين.

ومثل لها ابن مالك بنحو : عذتُ منه، ودويت منه^(٦).

أما من المعاني المتعلقة بالإنابة ولم يذكرها المالقي^(٧) :

١. مرادفة الباء - نحو قوله تعالى : "يحفظونه من أمر الله"^(٨).

٢. مرادفة في - نحو قوله تعالى : "أروني ماذا خلقوا من الأرض"^(٩).

(١) ابن يعيش : شرح المفصل، ج ٨، ص ١٣.

(٢) سيبويه : الكتاب ج ٤ ص ٢٢٥ ، ابن هشام : مغني اللبيب، ج ١، ص ٣٥٧.

(٣) سورة التوبة : آية ١٠٣.

(٤) سورة قريش : آية ٤.

(٥) انظر في ذلك الرماني : معاني الحروف، ص ٩٨.

(٦) انظر المرادي : الجنى الداني، ص ٣١١.

(٧) انظر في ذلك الرماني : معاني الحروف، ص ٩٨، الزجاجي : حروف المعاني، ص ٥٠-٨٥، الهروي :

الأزمية، ص ٢٨٢، ابن هشام : مغني اللبيب، ص ٤٢٤، الموزعي : مصابيح المغاني، ص ٤٦٠.

(٨) سورة الرعد : آية ١١.

(٩) سورة فاطر : آية ٤٠.

٣. مرادفة عند - نحو قوله تعالى: "لَنْ تُغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا"^(١).

٤. مرادفة على - نحو قوله تعالى: "ونصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا"^(٢).

ومن المعاني الأخرى التي لم يذكرها^(٣):

١. أن تكون للبدل: نحو قوله تعالى: "أرضيتُم بالحياة الدنيا من الآخرة"^(٤).

٢. أن تكون للفصل والتمييز: وهي الداخلة على ثاني المتضادين كقوله تعالى:

"والله يعلم المفسد من المصلح"^(٥).

والمالقي هنا لم يثبت الكثير من هذه المعاني، فهو يوافق البصريين بأن الأصل

في "من" أن تأتي لابتداء الغاية وما خالف ذلك يؤول في باب التضمين.

(١) سورة آل عمران: آية ١٠.

(٢) سورة الأنبياء: آية ٧٧.

(٣) انظر في ذلك المرادي: الجني الداني، ص ٣١٠، ص ٣١٣، و الموزعي: مصابيح المغاني، ص ٤٥٩

ص ٤٦٢.

(٤) سورة التوبة: آية ٣٨.

(٥) سورة البقرة: آية ٢٢٢.

ج- قضية الزيادة :-

١. معالجة الزيادة :

لا نجد أحداً من علماء النحو واللغة قبل الزمخشري في مفصله جمع الحروف الزائدة تحت مبحث منفرد بنفسه. على أن شراح المفصل قد أفردوا مبحث الزوائد بأبواب مستقلة، وتوسعوا في التمثيل لها وذكر معانيها. كما هو عند ابن يعيش في "شرح المفصل"، وابن الحاجب في "الإيضاح".

٢. قضية المصطلح :

والزيادة في هذا المقام تتخذ في كتب علماء السلف مصطلحات متعددة مثل : (الزيادة والصلة والحشو والإلغاء)، يقول ابن يعيش في ذلك : "والصلة والحشو من عبارات الكوفيين، والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين.." (١). والبحث المائل بين أيدينا سيخرج على معالجة الموضوع تحت مبحث الزيادة.

٣. معنى الزيادة :

يتفق المالقي مع رأي الجمهور بأن الحروف الزائدة : هي الحروف التي يكون دخولها كخروجها في الكلام دون إحداث معنى جديد فيه (٢).

وتطلق عندهم أيضاً على ما يصل العامل إلى ما بعده ولا يمنعه من ذلك (٣)، أما الزيادة التي تبنى في الكلمة بناء أجزائها نحو (الواو) في (كوثر) والميم والسين والتاء في (مستخرج) فهي زيادة صرفية ليس لها نصيب مما نتحدث عنه (٤).

(١) ابن يعيش : شرح المفصل، ج ٨، ص ١٢٨.

(٢) المالقي : رصف المباني، ص ١٤٢.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٧١.

(٤) المصدر السابق، ص ١٤٢.

٤. مشروعية الزيادة :

ولقد أنكر بعضهم وقوع هذه الأحرف زوائد لغير معنى، إذ ذلك يكون كالعيب، والتنزيل منزله عن مثل ذلك، والحقيقة أنه جاء في التنزيل والشعر ما لا يحصى...، وقولنا زائد، ليس المراد أنه قد دخل لغير معنى البتة، بل لعرف لغوي ترتضيه السليقة العربية شأنها في ذلك شأن كل اللغات البشرية، وقد تحمل غايات أسلوبية ولغوية وجمالية.

قال سيبويه عقب : "فبما نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ"^(١). وهي لغوٌ في أنها لم تحدث إذا جاءت^(٢) شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيدٌ للكلام^(٣).

وقد ذكر ابن جني^(٤) أن زيادة الحروف وحذفها خارج عن القياس، وذلك لأن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، وباختصارها اختصار للمختصر وهذا إجحاف. ويرى^(٥) أن العذر في الحذف فلقوة المعرفة بالموضوع، وأما زيادتها فلإرادة التوكيد بها.

٥. فائدة الزيادة :

وللحروف الزائدة فائدتان : فائدة لفظية وفائدة معنوية.

فالفائدة المعنوية : هي تأكيد المعنى الثابت وتقويته.

والفائدة اللفظية : ما قاله الاستربادي في شرحه للكافية : "فهى تزيّن اللفظ وكونه بزيادتها أفصح أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهياً لاستقامة وزن الشعر أو لحسن السجع أو غير ذلك من الفوائد اللفظية..."^(٦).

(١) سورة المائدة : آية ١٣، وسورة النساء : آية ١٥٥.

(٢) أي : "ما".

(٣) سيبويه : الكتاب، ج ٤، ص ٢٢١.

(٤) ابن جني : الخصائص، ج ٢، ص ٦٣ وما بعدها.

(٥) ابن جني : الخصائص، ج ٢، ص ٧٢.

(٦) الرضي الاستربادي : شرح الكافية، ج ٢، ص ٣٨٤.

٦. عدة حروف الزيادة :

فالحروف الزائدة عند المألقي أحد عشر حرفاً، وهي : (أل، إن، أن، الباء، الكاف، لا، ما، من، أصبح، أمسى، كان).

(أل الزائدة) :

تأتي "أل زائدة"^(١) عند المألقي في قسمين :

قسم تلزمان فيه، وقسم لا تلزمان فيه. ومن مواضع القسم الأول : الذي تلزمان فيه :-

أ. أل المقترنة ببعض الأعلام المرتجلة مثل : اللات والعزى. ومما يؤكد على صحة ما ذهب إليه أن اللات والعزى علمان بمنزلة يغوث ويَعوق، ونسر ومناة، وغير ذلك من أسماء الأصنام، فهذه كلها أعلام، وغير محتاجة في تعريفها إلى اللام^(٢). وهو ما ذهب إليه المرادي^(٣)، وابن هشام^(٤)، والموزعي^(٥).

ب. الاسم الذي يُسمى به، وهما فيه لمراعاة غلبة الصفات عليه، كالكاتب والنجم والسماك والزيدان، وشبه ذلك، وعلل لذلك بأنها كانت صفات وغلبت على أهلها فسموا بذلك والألف واللام فيها. وهو ما ذهب إليه الزجاجي في كتابه "اللامات" فالألف واللام هنا تدخلان على نعت مخصوص وقع لواحد بعينه مشتقاً، ثم لم يستعمل في جنسه ولا فيما شاركه في تلك الصفة، ولا نقل إلى غيره فسمي به^(٦). فقولنا : السماك^(٧) للنجم المعروف وإنما سمي بذلك لسموكه أي ارتفاعه.

(١) المألقي : رصف المباني، ص ٧٧ وما بعدها بتصرف.

(٢) ابن جني : سر الصناعة، ص ٣٥٩.

(٣) المرادي : الجنى الداني، ص ١٩٧.

(٤) ابن هشام : مغني اللبيب، ص ٦٢.

(٥) الموزعي : مصابيح المغاني، ص ٩٥.

(٦) الزجاجي : اللامات، ص ٢٢.

(٧) السماكان : كوكبان نيران، أحدهما السماك الأعزل، والآخر السماك الرامح. (المعجم الوسيط ص ٤٥٠).

الثريا : مجموعة من النجوم في صورة الثور، وكلمة النجم علم عليهما. (المعجم الوسيط ص ٩٥).

يقول سيبويه : "وأما الدبران والسّمك والعَيوق وهذا النحو فإنما يلزم الألف واللام من قبل أنه عندهم الشيء بعينه^(١).

ويقول : وقولهم النجم صار علماً للثريا^(٢).

وقد خالف الدماميني هذا الرأي ولم يعتبر "أل" هنا زائدة بحجة أن الاسم عندما يكون علماً لشيء، ينبغي أن يشمل العلم (الألف واللام) وما بعدهما، فيلزم عنده أن تكون (أل) من بنية الكلمة، بمنزلة الجيم من جعفر والزاي من زيد^(٣).

والباحثة توافق المالقي فيما ذهب إليه، فالعلمية نفسها تفيد التعريف، ولكن الألف واللام في الاسم هنا ليست للتعريف، لئلا يجتمع تعريفان، وإنما هنا لمراعاة غلبة الصفات وهو رأي الجمهور. وذهب إلى ذلك المرادي^(٤)، والموزعي يقول في ذلك: "وهي في الحقيقة لام العهد، لكن الفرق بين مصحوب هذه اللام ومصحوب لام العهد المتقدم ذكرها أن هذه مسماها جزئي متعين تعييناً مطلقاً فإذا قلنا : زرت البيت، وسافرت إلى المدينة ورأيت النجم، علم سامعك أنك إنما أردت الكعبة وطيبة والثريا^(٥).

ج. اسم العلم للضرورة الشعرية كما في قول الشاعر : باعد أمّ العمر من أسيرها^(٦).

وقول الآخر^(٧) :

ولقد جنيتك أكمؤاً وعساقلاً ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

توافق الباحثة المالقي في اختياره من اعتبار (أل) زائدة في (أم العمر) بدليل أن لفظ "أم العمر" لم يعهد أن اقترن بالألف واللام. أمّا (أل) الداخلة على (ابن أوبر) فأرى

(١) سيبويه : الكتاب، ج ١، ص ١٠١.

(٢) المصدر السابق نفس الجزء ونفس الصفحة.

(٣) شرح الدماميني على مغني اللبيب ج ١، ص ١١١، نقلاً عن حروف المعاني الزائدة، عباس محمد السامرائي.

(٤) المرادي : الجنى الداني، ص ١٩٦.

(٥) الموزعي : مصابيح المغاني، ص ٩٥.

(٦) العجز، * خراس أبواب على قصورها*، والرجز لأبي النجم العجلي كما في شرح ابن يعيش، ج ٨، ص ٤٢ (شرح ابن عقيل رقم ٣٦)، مغني اللبيب، ج ١، ص ٦٣.

(٧) لم اهتمد إلى قائله، (وهو في الخصائص ٢/٢٩٤)، (والإنصاف ص ٣١٩). والعساقل وبنات أوبر : نوع من الكماء. (المعجم الوسيط، ص ٦٠١، ص ١٠١٤.

أنها للتعريف وقد ذهب إلى ذلك المبرد خلاف سيبويه^(١)، فإن (بنات أوبر) نوع من أنواع الكماء. فكما يكون (عساقلاً) نكرة والعساقل معرفة كذلك يكون (بنات أوبر) نكرة و (بنات الأوبر) معرفة وعلى هذا يكون رأي المبرد هو الصحيح^(٢).

د. (الآن): فقد ذهب المالقي إلى أن (أل) في (الآن) زائدة لازمة، ولم يعلل لذلك، وقد سبقه إلى هذا القول الرماني^(٣)، وابن جني^(٤)، وأبو علي الفارسي^(٥).

واحتج أصحاب هذا الرأي على ذلك بلزوم اللام في الآن فلو كانت للتعريف لجاز إسقاطها مثل ما لامه التعريف (كالرجل، رجل) فاللام هنا زائدة لازمة وتعريفه بلام مقدرة ضمن معناها فهو بمنزلة أمس.

والباحثة لا تؤيد المالقي فيما ذهب إليه، فالآن ظرف للوقت الحاضر. وهو مبني. وقد بني لأنه خالف سائر الأسماء لأن الألف واللام إنما يدخلان للجنس والعهد أو يدخلان على شيء قد غلب عليه نعتة فعُرف به كقولك: الحارث والعباس. فلما دخلا هنا على غير هذين الوجهين. ودخلا على معنى الإشارة إلى الوقت الحاضر. فيصبح قولنا: الآن، كقولنا: هذا الوقت، فأشبه اسم الإشارة فـ (أل) دخلت لمعنى الإشارة للوقت الحاضر فقد أفادت الحضور، والحضور نوع من أنواع (أل) المعرفة فهي في (الآن) للتعريف وليست زائدة. وهو ما ذهب إليه جمهور البصريين والأنباري^(٦).

هـ. الأسماء الموصولة المقترنة بأل، وهي (الذي، والتي، واللذان، واللاتي). وهو ما ذهب إليه الرماني، وابن جني، وابن هشام، والمرادي، بدليل وجود أسماء موصولة أخرى معرفة من الألف واللام وهي مع ذلك معرفة مثل: مَنْ، وما، وأي^(٧).

(١) سيبويه: الكتاب، ج ١، ص ٢٦٣.

(٢) انظر المبرد: المقتضب، ج ٤، ص ٤٨.

(٣) الرماني: معاني الحروف، ص ٦٩.

(٤) ابن جني: سر الصناعة، ص ٣٥٢ وما بعدها.

(٥) نقلاً عن ابن جني: سر الصناعة، ص ٣٥٣.

(٦) انظر الإنصاف، مسألة ٧١.

(٧) انظر الرماني: منازل الحروف، ص ٦٨، ابن جني: سر الصناعة، ص ٢٥٣، ابن هشام:

معني اللبيب، ج ١، ص ٦٢، المرادي: الجني الداني، ص ١٩٧.

و . "الزيدان" زائدة لازمة، ويعلل ابن يعيش ذلك بقوله "لأنّ عند تثنية الاسم العلم ينكر وتزول عنه العلمية لمشاركة غيره له في اسمه وصيرورته بلفظ لم تقع به التسمية في الأصل فيجري مجرى رجل و فرس^(١).

وأما القسم الذي لا تلزمان^(٢) فيه فله موضعان^(٣):

الموضع الأول : مع الصفات والمصادر المسمّى بها على معنى لمح الصفة في أصل التسمية ومثّل لها ب : الحسن والفضل.

ويقول سيبويه : "وزعم الخليل أنّ الذين قالوا : الحارث والحسن والعباس، إنّما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه، ولم يجعلوه سُمّي به، ولكنهم جعلوه كأنّه وصف له غلب عليه، ومن قال : حارث وعباس، فهو يجري مجرى زيد^(٤)".

فال هنا ليست للتعريف وليست للتبجيل والتعظيم كما ذهب إلى ذلك الزجاجي والكوفيون^(٥)، إنّما هي زائدة للمح الأصل الذي نقل عنه العلم، فقد ينقل عن صفة كالحارث، وعن مصدر كالفضل، وعن اسم جنس غير مصدر كالنعمان وهو ما ذهب إليه بعض المتأخرين، ابن هشام^(٦) والمرادي^(٧)، والموزعي^(٨)، وابن يعيش^(٩).

الموضع الثاني : في العدد وتمييزه، ومثّل على ذلك بقولنا : الخمسة عشر السدراهم. وهنا مسألة خلافية وقعت بين البصريين والكوفيين، فقد ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك. بينما لا يقبل البصريون دخول الألف واللام إلا على الاسم الأول^(١٠).

(١) انظر ابن يعيش : شرح المفصل، ج ١، ص ٤٦.

(٢) أي سمح الحذف فيهما والإثبات.

(٣) المالقي : رصف المباني، ص ٧٨.

(٤) سيبويه : الكتاب، ج ١، ص ١٠١.

(٥) انظر الزجاجي : اللامات، ص ٢٤ وما بعدها.

(٦) ابن هشام : مغني اللبيب، ج ١، ص ٦٣.

(٧) المرادي : الجنى الداني، ص ١٩٦.

(٨) الموزعي : مصابيح المغاني، ص ٩٤.

(٩) ابن يعيش : شرح المفصل، ج ١، ص ٤٣.

(١٠) الأتباري : الإنصاف، مسألة ٧١.

والباحثة لا تميل إلى رأي المالقي فيما ذهب إليه؛ لأنَّ الاسمين لما رُكِب أحدهما مع الآخر تنزلاً منزلة اسم واحد. فلا يجمع بين علامتي تعريف في الاسم المركب؛ لأن الثاني يتنزل منزلة بعض حروفه. ولا يجوز دخول اللام على "درهم" لأنه منصوب على التمييز، والتمييز لا يكون إلا نكرة، ووجب أن يكون نكرة لأن الغرض أن يميز المعدود به من غيره، وذلك يحصل بالنكرة التي هي الأخف من المعرفة. وما ذهب إليه الكوفيون لا حجة فيه لقلة الاستعمال، فقد جاء شاذاً من بعض العرب، فهو بعيد عن القياس^(١).

وتقع (أل) زائدة شذوذاً في النثر عند المالقي^(٢) مع الحال نحو قولك : ادخلوا الأول فالأول. وجاءوا الجماء الغفير.
ولا نجد هذا الموضع عند أصحاب كتب الحروف قبل المالقي.

(إن الزائدة) :

ذكر المالقي من مواضع "إن الزائدة" مجيئها بعد "ما" النافية. نحو قولنا : ما إن زيد منطلق. وما إن انطلق زيد، تقديره : ما زيد منطلق، وما انطلق زيد، أي سواء بعد ما النافية للجمل الفعلية، أو النافية للجمل الاسمية.

ويرى أن دخولها يكف (ما) الحجازية عن نصب خبرها، واستشهد على ذلك بقول الشاعر^(٣) :

فما إن طبتنا جُبْن ولكن منايانا ودولة آخرينا^(٤)

وذهب إلى ذلك كل من سيبويه^(٥) والمبرد^(٦) وابن السراج^(٧) والهرودي^(٨).

(١) الأتباري: الإنصاف، مسألة ٧١ بتصرف.

(٢) المالقي : رصف المباني، ص ٧٨.

(٣) البيت لغزوة بن مسيك، سيبويه : الكتاب، ج ٣، ص ١٥٣.

(٤) المالقي : رصف المباني، ص ١٠٩.

(٥) سيبويه : الكتاب، ج ٤، ص ٢٢١.

(٦) المبرد : المقتضب، ج ١، ص ٢٥١، ج ٢، ص ٣٦٢.

(٧) ابن السراج : الأصول في النحو، ج ١، ص ٢٥٨.

(٨) الهرودي : الأزهية، ص ٥١.

هذا عند من اعتبرها كافة، أما في لغة بني تميم فتكون "إن" مع "ما" لغوياً أو تأكيداً؛ لأنهم لا يعملون "ما".

وفي الحقيقة هذا الرأي يحتاج إلى دليل لأنني أرى أن "ما" جاءت عاملة ومهملة مع (إن) وبدونها، فكون (ما) غير عاملة في البيت السابق لا يعني أن (إن) هي التي كفتها عن العمل لأنها وردت غير عاملة وهي غير مقترنة بأن، وإن اشترط النحاة في عملها أن لا تزداد (إن) بعدها. ففي قوله تعالى : (ما هذا بشراً) ^(١) وردت في قراءة ^(٢) ابن مسعود (ما هذا بشر)، وفي قوله تعالى : (ما هن أمهاتهم) ^(٣) جاءت في قراءة عاصم ^(٤) برفع (أمهاتهم).

وقد ذهب الكوفيون إلى أنها نافية، وفندة الكثير من العلماء ^(٥). وقد أغفل المالقي ذكر الكثير من مواضع إن الزائدة ^(٦)، وربما يعود ذلك لقلة استعمالها.

أن الزائدة :

تأتي "أن" زائدة عند المالقي في موضعين ^(٧) متفق على زيادتها باطراد، وهما :

١. تأتي زائدة للتوكيد بعد (لما) الحينية، كقوله تعالى : "قلما أن جاء البشير" ^(٨).
 ٢. الواقعة بين القسم ولو : نحو : وأن لوقام زيد لخرجت.
- واختلف النحاة في زيادتها في هذا الموضع، فمنهم من ذهب إلى أنها كاللام في (لئن) إذا قلت : والله لئن فعلت لفعلت، وهو أحد قولي سيبويه ^(٩)، وذهب بعضهم إلى

(١) سورة يوسف: آية ٣١.

(٢) الفراء : معاني القرآن، ج ٢، ص ٤٢ .

(٣) سورة المجادلة: آية ٢.

(٤) الفراء : معاني القرآن، ج ١، ص ١٣٩.

(٥) المرادي : الجنى الداني، ص ٢١٠ .

(٦) انظر المرادي : الجنى الداني، ص ١١١، ابن هشام : مغني اللبيب، ج ١، ص ٣٣.

(٧) المالقي : رصف المباني، ص ١١٦.

(٨) سورة يوسف: آية ٩٦.

(٩) سيبويه : الكتاب، ج ٣، ص ١٠٧.

القول بأنها رابطة لجواب القسم كاللام في لئن وهو رأي ابن عصفور^(١)، في حين ذهب المالقي إلى أنها حرف زائد وهو الرأي الثاني لسيبويه ويقول في ذلك : "وأما (أن) فتكون بمنزلة لام القسم في قوله : أما والله أن لو فعلت لفعلت... وتكون تأكيداً أيضاً في قولك : لما أن فعل، كما كانت تأكيداً في القسم^(٢).

والصواب ما ذهب إليه المالقي، لأن اللام مؤكدة للقسم سواء كان القسم مذكوراً كقوله تعالى : (وأقسم بالله جهد أيمانهم لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها)^(٣) أو مقدراً كقوله تعالى : (لئن شكرتم لأزيدنكم)^(٤).

(كان) :

يتفق المالقي مع من سبقه من النحاة على أن "كان" قد تأتي حرفاً زائداً في باب التعجب غالباً على معنى إلغائها عن العمل وإرادة معناها وهو الدلالة على الزمن الماضي.

واستدل على ذلك بقول الشاعر :

سري بني أبي بكر تسامي على - كان - المسومة العراب^(٥)

وفي ذلك يقول ابن يعيش : "لا يزداد في باب التعجب إلا كان وحدها دون غيرها من أخواتها ذلك لأنها أم الأفعال لا ينفك فعل من معناها"^(٦).

(١) السيوطي : الهمع، ج ١، ص ١٨.

(٢) سيبويه : الكتاب، ج ٤، ص ٢٢٢.

(٣) سورة الأنعام: آية ١٠٩.

(٤) سورة إبراهيم: آية ٧.

(٥) المالقي : رصف المباني، ص ١٤٠.

(٦) ابن يعيش: شرح المفصل، ج ٧، ص ١٥٢.

(أصبح ، أمسى):

قد تأتي "أصبح وأمسى" حرفين زائدين في التعجب خاصة، عند المألقي موافقة لما حكاه الأخفش عن العرب قولهم : "ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها"^(١).

ولم يذكر سيبويه هذا الموضع. والأصل في "كان، أصبح، أمسى" أن تأتي أفعالاً، وقد خرجت عن الأصل هنا؛ لأن الأفعال و الأسماء لا تزداد، وإنما تزداد الحروف، وإن كان اللفظ للفعل^(٢).

وجاءت (أصبح، أمسى) زائدة في هذا الموضع لدخولها بين ما يحتاج بعضه إلى بعض، ولأنها يصلح الكلام دونها. وزيادتها عنده هنا شاذة لا يقاس عليها^(٣).

(الباء الزائدة) :

يعد المألقي خير من تناول زيادة الباء بشكل مفصل في زمانه في كتاب خاص بالحروف، فقد قسم مواضع الباء الزائدة في قسمين :

القسم الذي لا تكون فيه إلا زائدة، والقسم الذي يحتمل أن تكون فيه زائدة وألا تكون.

أما القسم الذي لا تكون فيه إلا زائدة، فله ستة مواضع:

الموضع الأول : المبتدأ إذا كان "حسب" كقولك : "بحسبك أن تقوم"، أي : حسبك^(٤).

وقد صرح ابن يعيش بقوله : (ولم يُعلم مبتدأ دخل عليه حرف جر في الإيجاب غير هذا الحرف)^(٥).

(١) الأخفش : معاني القرآن، ج ١، ص ٥٩.

(٢) المألقي : رصف المباني، ص ١٤٠.

(٣) المصدر السابق، ص ١٤١.

(٤) المصدر السابق، ص ١٤٧.

(٥) ابن يعيش : شرح المفصل، ج ٨، ص ٢٧.

الموضع الثاني : خبر ليس، نحو قولك : ليس زيد بقائم^(١)، ومنه قوله تعالى : "ليس الله بكاف عبده"^(٢).

الموضع الثالث : خبر "ما" نحو قولك : ما زيد بقائم. وسواء كانت "ما" حجازية أو تميمية. ومثل ذلك بقول الشاعر^(٣) :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل
وقد منع بعضهم زيادتها بعد "ما" التميمية، والصحيح الجواز، لسماعه في أشعار بني تميم^(٤).

ومن المواضع التي لم يذكرها المالقي في هذا المقام^(٥):

دخولها على ما أصله مبتدأ : فتزاد الباء نادراً في خبر إن، وأخذ الرّماني^(٦) بهذا الرأي. وقد جوز الأخفش^(٧) زيادتها في كل خبر موجب. ومثل على ذلك بقوله تعالى : "جزاء سيئة بمثلها"^(٨).

أما المالقي فيرى زيادتها في خبر الابتداء لا يقع إلا في الضرورة الشعرية، ومثل على ذلك بقول الشاعر :

فمنعكها بشيء يُستطاع^(٩)

فذهب إلى القول بأنّ الأجود من الزيادة القول بوقوع الجار والمجرور خبراً للمبتدأ قياساً، فتقديره : فمنعكها كائنٌ أو حادثٌ أو مستقرٌّ وهو ما ذهب إليه الجمهور.

(١) المالقي : رصف المباني، ص ١٤٨.

(٢) سورة الزمر: آية ٣٦.

(٣) البيت للفرزدق وهو غير موجود في ديوانه، الخزائنة ٣٢/١.

(٤) المالقي : رصف المباني، ص ١٤٨.

(٥) انظر عباس حسن : النحو الوافي، ص ٥٤.

(٦) انظر الرماني : معاني الحروف، ص ٣٨.

(٧) الأخفش : معاني القرآن، ج ١، ص ٥٩.

(٨) سورة يونس: آية ٢٧.

(٩) نسب في حماسة أبي تمام إلى رجل من بني تميم ٢١١/١، وصدره فلا تظنّع أبيت اللعن فيها.

الموضع الرابع : فاعل كفى، كقولك : كفى بك شاهداً، ومثل على ذلك بقوله تعالى
 "وكفى بالله شهيداً"^(١). ولا تدخل هذه الباء في فاعل كفى إلا إذا كانت غير متعدية بمعنى
 "اكتفى" وقال الزجاج في ذلك "دخلت"^(٢) لتضمن كفى معنى اكتفب"^(٣).

أما (كفى) المتعدي فلا تزداد في فاعله واستشهد على ذلك بقوله تعالى : "وكفى
 الله المؤمنين القتال"^(٤). أي بمعنى وقى، فهنا متعدية بفعلين.

الموضع الخامس : مفعول (كفى) في الضرورة، ومثل لذلك بقول الشاعر :

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حبُّ النبي محمدٍ إيانا^(٥)

ويتفق المألقي مع ابن أبي العافية الإشبيلي في جواز جعل الباء هنا داخلة على
 فاعل كفى، وجعل "حب النبي" بدل اشتمال من الضمير على الموضع^(٦)؛ لأنَّ الضمير
 مخفوضٌ لفظاً مرفوعٌ معنىً، وقد حمل على ذلك بيت المتنبي :

كفى بجسمي نحولاً أنني رجلٌ لولا مخاطبتي إياك لم ترني^(٧)

الموضع السادس : الفاعل في الضرورة، ومثل على ذلك بقول الشاعر^(٨) :

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبونُ بني زياد.

(١) سورة النساء : آية ٦.

(٢) أي : الباء.

(٣) نقلاً عن ابن هشام : مغني اللبيب، ص ١٢٤.

(٤) سورة الأحزاب: آية ٢٥.

(٥) واختلف في نسبه - كما في خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب، ج ٢، ص ٥٤٥ - بين كعب بن مالك،
 وعبد الله بن رواحة، وبشير بن عبد الرحمن.

(٦) المألقي : رصف المباني، ص ١٤٩.

(٧) ديوان المتنبي، ص ٧.

(٨) البيت لقيس بن زهير، كما في سر الصناعة، ج ١، ص ٧٨، البغدادي : الخزائن، ج ٣، ص ٥٣٤.

- تنمي : تبلغ. - اللبون : من الشاة والإبل ذات اللبن.

أما القسم الثاني : الذي يحتمل أن تكون فيه زائدة، وألاً تكون. مثل لها بقوله تعالى : "تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ"^(١).

واختلفت التأويلات في تفسير الباء. وذهب المالقي إلى تفسيرها ضمن

احتمالين :

١. يُحتمل أن تكون الباء زائدة، ويكون التقدير : تَنْبُتُ الذَّهْنُ "أي تخرجه".
٢. يحتمل أن تكون الباء باء الحال كأنه قال : تنبت شجرها والدهن فيها. فلا تكون زائدة^(٢).

ولقد خالف المالقي جمهور النحاة على مجيء الباء زائدة في صيغة التعجب (أفعل به)، نحو : أحسن بزيد، ومنه قوله تعالى : "أسمع بهم وأبصر"^(٣)، على خلاف بينهم؛ فقد ذهب بعضهم بوقوع الباء زائدة وجوبا مع الفاعل في صيغة التعجب وهو رأي الجمهور وسيبويه^(٤)، وذهب آخرون إلى وقوعها زائدة مع المفعول به، ومنهم الزمخشري^(٥) والرضي الاستربادي^(٦).

وقد فسر أصحاب الرأي قوله تعالى : "أسمع بهم وأبصر"^(٧) بمعنى صاروا ذوي بصر وذوي سمع. ولكن بأسلوب الأمر والمعنى ماض^(٨).

وأما أصحاب الرأي الآخر : القائل بأن الباء داخلة على المفعول به، فالفعل عندهم فعل أمر صورة ومعنى موجه للمخاطبين. فقوله تعالى : "أسمع بهم وأبصر"

(١) سورة المؤمنون : آية ٢٠، مادة (دهن) المعجم الوسيط ص ٣٠١ الدهن : مادة في الحيوان والنبات دسمة جامدة في درجة الحرارة العادية، فإن سالت كانت زيتاً.

* وقرأ ابن كثير وأبو عمرو (تَنْبُتُ) بضم التاء وكسر الباء، وقرأ بقية السبعة (تَنْبُتُ) بفتح التاء وضم الباء. وقرأ الأزهري والحسن والأعرج (تَنْبُتُ) برفع التاء ونصب الباء (المحتسب ٢ : ٨٨).

(٢) المالقي : رصف المباني، ص ١٥١.

(٣) سورة مريم : آية ٣٨.

(٤) سيبويه : الكتاب، ج ١، ص ٩٢.

(٥) الزمخشري : تفسير الكشاف، ص ٥٠٩.

(٦) الرضي : شرح الكافية، ج ٢، ص ٣١٠.

(٧) سورة مريم : آية ٣٨.

(٨) أبو علي الفارسي : المسألة المشككة البغداديات، ص ١٦٥.

يأمر الله العباد أن يصفوا اليهود بالسمع والبصر، يوم القيامة بعد أن كانوا لا يسمعون ولا يبصرون في الدنيا^(١).

في حين ينفي المالقي وقوع هذه الباء زائدة لئلا يفسر معناها ويخرج الكلام عن التعجب، فالباء عنده في قولنا : أحسن بعمر، هي في معنى التعجب، فمعنى ذلك : ما أحسنه؛ أي : هو حسن جداً، ومثل على ذلك بقوله تعالى : "أسمع بهم وأبصر"^(٢)، وقوله تعالى : "أبصر به وأسمع"^(٣)، فالمعنى هؤلاء ممن يتعجب منهم، أو هذا ممن يتعجب منه، إذ لا يصح التعجب من الله تعالى لإحاطة علمه بالكلي والجزئي على ما هو عليه سبحانه، والتعجب لا يكون إلا مما خفي سببه^(٤).

ونحن وإن كنا نوافق المالقي فيما ذهب إليه، أجد تفسير أصحاب الرأي الثاني في المعنى أكثر مع صيغة (ما أفعله) فقولنا : ما أحسن زيداً هو بمنزلة قولنا : شيء أحسن زيداً، أي جعل زيداً حسناً وفيه معنى التعجب. فالهاء في كلا الأسلوبين تكون مفعولاً به.

الفاء الزائدة :

اختلف النحاة في زيادة (الفاء)، فسيبويه والمبرد لم يذكرا زيادتها وقال غيرهما بزيادتها، ثم نرى القائلين بالزيادة مختلفين في مواضعها.

أما المالقي فهو لا يقبل بوقوع الفاء زائدة، بدليل قوله أنه جعل لها مواضع الزيادة لذكر الناس لها، ولأجل احتمال وقوعها في بعض المواضع^(٥).

ومن توجيهاته في هذا الباب، قول الشاعر :-

وقائلة خولان فانكح فتاتهم
وأكرومة الحيين خلوا كما هيا^(٦)

(١) الزمخشري : تفسير الكشاف، ص ٥٠٩.

(٢) سورة مريم: آية ٣٨.

(٣) سورة الكهف: آية ٢٦.

(٤) المالقي : رصف المباني، ص ١٤٤ وما بعدها.

(٥) المالقي : رصف المباني، ص ٣٨٧.

(٦) البغدادى : الخزنة، ج ١، ص ٤٥ من الخمس التي لم يعرف لها ناظم.

وفي هذا الموضع يوافق سيبويه^(١) بأن الفاء دالة على معنى السببية كالدخلة في الأجوبة المذكورة لأن التقدير : هؤلاء حولان فأنكح فتاتهم، فالتنبية في معنى الطلب الذي هو تنبيهه، فهي في جواب معنى الأمر^(٢).

وفي قولهم : خرجت فإذا الأسد، الفاء عنده هنا أقرب إلى العطف منها إلى الزيادة، لأن المعنى : خرجت ففاجأتني الأسد. فلا ينبغي أن تجعل عنده هنا الزيادة معنى خاصاً بها للاحتتمال الداخل في موضع وقوعها^(٣).

الكاف الزائدة :

وهي أحد وجوه الكاف الحرفية وتأتي زائدة عنده في ثلاثة مواضع :
الموضع الأول : أن يكون دخولها كخروجها وذلك إذا اقترنت بأداة تشبيه اسمية، ومثّل له بقوله تعالى : "ليس كمثله شيء"^(٤). فالمعنى : ليس مثله شيء، وهذا رأي المبرّد^(٥) وأكد زيادتها قبله الرمانى^(٦) وابن جنى^(٧). إذ لا يجوز عندهما أن تكون الكاف غير زائدة لأنه يصير كقرأ، وذلك أنه يكون إثبات المثل؛ إذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى : ليس شيء مثل مثله، فيلزم المحال.

ومنها إذا اقترنت بكاف أخرى ومثّل لها بقول الشاعر^(٨) :

وصاليات ككما يؤثفين

(١) سيبويه : الكتاب، ج ١، ص ١٣٩.

(٢) الماقي : رصف المباني، ص ٣٨٦.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٨٧.

(٤) سورة الشورى، آية ١١.

(٥) المبرّد : المقتضب، ج ٤، ص ٨.

(٦) الرمانى معاني الحروف، ص ٤٨.

(٧) ابن جنى : سر الصناعة، ج ١، ص ٢٩١.

(٨) البيت لخطام المجاشعي، وصدره : غيّر رمادٍ وحطامٍ كنفّين، كما في سيبويه : الكتاب، ج ١، ص ٢٩٨.

ابن جنى : سر الصناعة، ج ١، ص ٣٠٢، ابن هشام : مغني اللبيب، ج ١، ص ٢٠٤.

والأحسن عنده أن تكون الأولى هي الزائدة؛ لأن الثانية هي العاملة التي تلي المعمول فقويت بالثبوت^(١). وتأتي زائدة بعد "إلا" بمعنى لكن؛ لأنه استثناء منقطع والكاف زائدة، وهنا يتفق مع رأي الجمهور^(٢).

الموضع الثاني : يرى المالقي أن الكاف في (كذا) زائدة، كقولهم : له علي كذا وكذا درهماً، فـ "ذا" عنده اسم إشارة والكاف زائدة، فلما اجتمعنا أصبحا كناية للعدد^(٣)، وهو رأي ابن جني، وتأتي عنده (كذا) كناية للعدد ولغيره^(٤).

وهو بذلك يخالف سيبويه فـ "كذا" عنده مركبة من كاف التشبيه و(ذا) التي هي اسم إشارة، وقد تدخل عليها هاء التثنية فتكون هكذا^(٥).

للسيوطي رأي آخر، يرى فيه أن كذا المكني بها اسم كـ (مثل) أي أن كذا مركب وإنما وضعت بهذا الشكل كناية عن العدد أو غير العدد ويكون لهذا الاسم محل من الإعراب^(٦). وهذا ما أراه صحيحاً لأن (كذا) كلمة واحدة وضعت بها المعنى وكذلك تعرب بقية الأسماء. فقولنا : اشتريت كذا قلماً، تكون (كذا) مفعولاً به. لهذا لا تكون الكاف فيه زائدة.

الموضع الثالث : الكاف في "كأين" : فهي عنده لفظة من كنايات العدد مركبة من كاف التشبيه و "أي" الاستفهامية إلا أنهما جعلاً لفظاً واحداً فهي كـ "كم" الخبرية، ومعناها التكاثر^(٧). ومثل لها بقوله تعالى : "وكأين من دابة لا تحمل رزقها"^(٨).

وفي كآين لغات : إحداها ما تقدم وهو الأصل، ومنها : كائن، كآين، كيء، كي. وقد تصرف العرب على أصل التركيب بالتقديم والتأخير والتخفيف لكثرة الاستعمال^(٩).

(١) المالقي : رصف المباني، ص ٢٠١ وما بعدها.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٠٣.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٠٤ وما بعدها.

(٤) ابن جني : سر الصناعة، ج ١، ص ٧٦.

(٥) سيبويه : الكتاب، ج ١، ص ٢٩٨.

(٦) السيوطي : الهمع، ج ٢، ص ٧٦.

(٧) المالقي : رصف المباني، ص ٢٠٥.

(٨) سورة العنكبوت : آية ٦٠.

(٩) المالقي : رصف المباني، ص ٢٠٦.

(اللام الزائدة) :

تأتي عند المألقي في نوعين :

النوع الأول : الزائدة العاملة : أن تكون مقحمة توكيداً ولها في ذلك

موضعان :-

الموضع الأول :

أن تكون مقحمة بين المضاف والمضاف إليه غير فاصلة في النفي والنداء. ومن ذلك قولك : يا ويح لزيد، ونحو قولك : لا أبالك، فإنهم أبقوا الإضافة وزادوا اللام توكيداً للتخصيص، وفي باب "لا" التي للتبرئة نحو قولك : "لا أبالك"، فإن "لا" تنصب المضاف؛ لأن الأصل فيها، لا أب لك، فلما أضيف انتصب فصار : لا أباك، فقد أقحمت اللام توكيداً للتخصيص، وأبقيت الإضافة على حكمها. فالحكم في العمل عنده للإضافة وليس للام كما ذهب بعض النحاة. واستدل على ذلك بوجهين :

الأول : أن تتوين الأول، إنما حُذف للإضافة، وهو السابق في اللفظ قبل اللام؛ والثاني : ظهور الألف في "أبا" والفتحة في "يا بؤس" ولا يكون ذلك إلا مع الإعراب وموجبه الإضافة^(١).

الموضع الثاني :

أن تكون مقحمة بين الفعل والمفعول في مفعول ضعيف عاملة بسبب تأخره نحو قوله تعالى : "إن كنتم للرؤيا تعبرون"^(٢). ومما استشهد له في هذا الموضع قوله تعالى : "قل عسى أن يكون ردف لكم"^(٣). وخالفه في هذه الزيادة ابن هشام^(٤) والمرادي^(٥) وذلك لاحتمال (ردف) بمعنى (دنا) أو (قرب).

(١) انظر المألقي : رصف المباني، ص ٢٤٤-٢٤٦ ويتصرف.

(٢) سورة يوسف: آية ٤٣.

(٣) سورة النمل: آية ٧٢.

(٤) انظر ابن هشام : مغني اللبيب، ج ١، ص ٢٤١.

(٥) انظر المرادي : الجنى الداني، ص ١٠٧.

والرأي الراجح في الآية هو عدم اللجوء إلى التضمنين المتكلف، فمعنى (ردف) :
تبع. نقل صاحب اللسان عن ابن السراج (أن الجوزاء تردف الثريا) وفي الحديث
(فأمدّهم الله بألفٍ من الملائكة مردفين يردف بعضهم بعضاً) (1).

والأخذ بظاهر اللفظ أولى من تضمينه، وزيادة اللام في الآية تقوية لمعناه، فلا
حاجة إلى تضمين الفعل المتعدي بفعل لازم، إذا كان النص لا يستلزم ذلك، لذا أرى أن
اللام إذا وقع بين الفعل المتعدي ومفعوله يكون زائداً لتأكيد ما وقع عليه الفعل.

والزيادة في هذين الموضعين غير مطردة عند المالقي خلافاً لرأي ابن مالك (2)
وابن عقيل (3) والمرادي (4).

وأما اللام بعد الفعل (أراد) نحو قوله تعالى : "ما يريدُ الله ليُجعل عليكم من
خرج ولكن يريد ليُطهركم" (5). فيرجح المالقي كونها للتعليل، ومن أصحاب هذا الرأي
المرادي (6) والعكبري (7). ومثّل على ذلك بقول الشاعر (8) :

أريد لأنسى حبّها فكأنما تمثّل لي ليلي بكلّ سبيل

فاللام في الآية والبيت السببية المذكورة قبل التي بمعنى "كي"، والمفعول
محذوف. وتقديره في الآية : "ما يريد الله ذلك كي يجعل، ولكن يريد ذلك كي يطهركم"
وتقديره في البيت : أريد السلو أو تركها، أو نحو ذلك كي أنسى، فحذف للعلم به (9).

ومن النحاة من ذهب إلى القول بزيادتها للتأكيد، ومن أصحاب هذا الرأي
الزمخشري (10) وابن مالك (11) والرضي الاستربادي (12).

(1) لسان العرب ج ٩، مادة (ردف)، ص ١١٥.

(2) ابن مالك : عمدة الحافظ في عدة الالفاظ، ص ٢٢٧.

(3) ابن عقيل : شرح ابن عقيل، ج ٢، ص ٢٢.

(4) المرادي : الجنى الداني، ص ١٠٥.

(5) سورة المائدة، آية : ٦.

(6) المرادي : الجنى الداني، ص ١٢١ وما بعدها.

(7) العكبري : التبيان في إعراب القرآن، ج ١، ص ٣٥٠.

(8) البيت لكثير، وهو في ديوانه، ج ٢، ١٤٨.

(9) انظر المالقي : رصف المباني، ص ٢٤٦.

(10) الزمخشري : الكشاف، ج ١، ص ٥٢١.

(11) ابن مالك : عمدة الحافظ، ص ٢٢٧.

(12) الرضي الاستربادي : شرح الكافية، ج ٢، ص ٧٨.

ويرى بعض النحاة أن اللام في موضع (أن) الناصبة، لا تأتي بهذا الموضع إلا مع الفعل (أراد وأمر) لأنهما يفيدان المستقبل وقال بهذا الرأي الفراء^(١).

وأخالف المالقي في ما ذهب إليه وأرجح ما ذهب إليه الفراء، فالفعل المسبوق باللام بعد الفعل (أراد) فإن كان يؤول بمصدر صريح كان مفعولاً به للفعل (أراد) تكون اللام عوضاً عن أن الناصبة فلا تكون زائدة ولا تكون للتعليل. وهذا أفضل من تقدير المفعول به؛ لأن الفعل أراد يحتاج إلى مفعول به، وليس هناك أفضل من المصدر المؤول للمفعولية، وعدم التقدير أولى من التقدير.

وأما النوع الثاني: الزائدة غير العاملة : وهي التي لا حاجة إليها، ولا قياس لأمثلة ما تدخل عليه؛ ومن مواضعها^(٢) : أن تدخل على "عل" نحو قوله تعالى : "عليّ آتيكم"^(٣).

يقول الجمهور الأصل في ذلك كله علّ واللام زائدة. أما الكوفيون فعدّوا اللام في (لعل) من نفس الكلمة وأن (علّ ولعل) لغتان^(٤).

واحتج المالقي على ذلك بوجهين^(٥) :

أحدهما : أن التخفيف بالحذف إنما باباه الأسماء والأفعال لا الحروف لجمودها وقلة تصرفها. وإنما يخفف المضعف منها بالحذف كـ : إنَّ وأنَّ ولكنَّ وكأنَّ.

والثاني : أنه قد سمع في معناها "غن" ولم يدخلوا عليها اللام.

لقد ذكر علماء اللغة عدداً من اللغات لـ (لعل)^(٦) ولغة (لعلّ وعلّ) أفصح اللغات وأشهرها. ولكن ما جاء في القرآن الكريم مقتصر على لغة (لعلّ) وجاء في

(١) الفراء : معاني القرآن، ج ١، ص ٢٦٣.

(٢) انظر المالقي : رصف المباني، ص ٢٤٨. للاطلاع على المزيد من هذه المواضع.

(٣) سورة طه: آية ١٠.

(٤) انظر الأنباري : الإنصاف (مسألة ٢٦).

(٥) المالقي : رصف المباني، ص ٢٤٩ وما بعدها.

(٦) انظر المرادي : الجنى الداني، ص ٥٨٢.

الشعر (علّ ولعلّ)، وقد تكون (لعلّ) أكثر شيوعاً من (علّ)، فاستعملها القرآن الكريم دون (علّ)، لذلك أرى أنّ اللام فيها غير زائدة وإنما هي من بنية الكلمة لأنها لغة.

(ما الزائدة) :

قبل أن أعرض لمواضع "ما" الزائدة عند المالقي أثرت أن أبين ما اصطلح عليه النحاة لهذه الزيادة.

فيقول الهروي : "... ويسمّي بعض النحويين ما الصلة زائدة أو لغواً وبعضهم يسميها توكيداً للكلام ولا يسميها صلة أو زائدة؛ لئلا يظن ظانّ أنها دخلت لغير معنى البتة^(١).

أما المالقي^(٢) فقد أطلق على "ما" صفة الزيادة سواء أكانت كافّة لما اتصلت به أم غير كافّة. والزائدة أربعة أقسام هي :

١. قسم يكون دخولها كخروجها تبعاً للقياس؛ لكثرة وجودها فيها زائدة لمعنى التوكيد، نحو: "ما" بعد "إذا" الظرفية، و "إن" الشرطية و "كي" الناصبة، وليست إذا كانت عاملة، و "رُبَّ" وبين الجار والمجرور، كقوله تعالى: "فبما رحمة من الله لنت لهم"^(٣)، و "فبما نقضهم ميثاقهم"^(٤). أي فبرحمة وبنقضهم و "ما" يجوز دخولها عنده في هذه المواضع بالقياس لكثرة وجودها فيها زائدة لمعنى التوكيد، واستشهد لكل منها بشواهد قرآنية أو شعرية أو أمثلة تعليمية.

٢. وهي زائدة ولازمة نحو: "ضربته ضرباً ما"، أي زيادتها بعد بعض النكرات لإفادة التعظيم والتكثير أي لتوكيد الإبهام.

٣. المغيرة بالكف عن العمل. وتسمى "الكافّة" وهي اللاحقة لـ "إنّ وأنّ، وكأنّ، وليت، ولعلّ، ورُبَّ، وبين. فهذه الحروف والظرف "بين" أصلها العمل في ما بعدها، فإذا

(١) الهروي : الأزهية، ص ٧٩.

(٢) المالقي : رصف المباني، ص ٣١٥-٣١٩.

(٣) سورة آل عمران : آية ١٥٩.

(٤) سورة النساء : آية ٥٥.

دخلت "ما" عليها كفتها عن العمل من نصب وخفض ورفع، فارتفع ما بعدها على الابتداء والخبر.

٤. الموطئة أو المهيئة لدخول الأداة على الفعل وهي المتصلة برُبِّ و بَيْنَ وأخواتها.

"مِنْ" الزائدة :-

يقول سيبويه في سياق حديثه عن "مِنْ" الزائدة : "قد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ولكنها تؤكد، بمنزلة (ما)..."^(١).

وبعد استقراء أمثلة المألقي نجده يوافق سيبويه ومن تبعه فيما ذهب إليه، ويرى سيبويه^(٢) وجمهور البصريين^(٣) عدا الأخفش لزيادة "مِنْ" شرطين :

١. أن يكون مجرورها نكرة.

٢. أن يكون الكلام منفيّاً أو شبيهاً بالمنفي.

ومن هنا قسّم المألقي مواضع "مِنْ" الزائدة إلى قسمين : قسم لنفي الجنس وقسم لاستغراق نفيه. ولا يحصل الاستغراق إلا مع النكرة. فنقول : ما قام من رجل، معناه: نفي القيام عن جميع جنس الرجال. ولا يحصل الاستغراق مع المعرفة، فلا يأتي المعنى نفسه في قولنا : ما جاء من الرجل أو من زيد. وكذلك الحال يلزم استغراق الجنس أن يكون في الكلام المنفي. لأنه مع الموجب لا يفيد الاستغراق.

وبذلك فإن زيادة "مِنْ" عنده تأتي في ثلاثة مواضع ويلزمها : النفي والاستفهام والنهي (أي النفي وشبهه). وهي^(٤) :

الموضع الأول : مجيئها مع الفاعل، نحو : ما قام من رجل، و هل قام من رجل، ولا يقوم من رجل.

(١) سيبويه : الكتاب، ج ٤، ص ٢٢٥.

(٢) سيبويه : الكتاب، ج ٢، ص ٣١٥ وما بعدها.

(٣) المرادي : الجنى الداني، ص ٣١٧.

(٤) المألقي : رصف المباني، ص ٣٢٤ وما بعدها.

الموضع الثاني : مجيئها مع المفعول، نحو : ما رأيت من رجلٍ، هل رأيت من رجلٍ،
لا تضرب من رجلٍ.

الموضع الثالث : مجيئها مع المبتدأ، نحو : ما لك من حولٍ ولا قوة، وهل في الدار من
رجل.

لا الزائدة :

لقد حاول المالقي أن يزيل الإبهام الذي وقع فيه من سبقه من النحاة والمفسرين
في إطلاق لفظ الزيادة على (لا) فتأتي عنده في قسمين :
قسم تكون باقية على معناها فلا تخرج من الكلام، ولا يكون معناه بها كمعناه
دونها، وقسم يكون دخولها وخروجها واحداً^(١).

فأما القسم الأول فيأتي في موضعين :

الموضع الأول :

أن تزداد بمعنى "غير" بين الجار والمجرور، والمعطوف والمعطوف عليه،
والنعت والمنعوت، ونحو ذلك مما يحتاج بعضه إلى بعض.
ومثل على ذلك : لقولنا : جئت بلا زاد، وقوله تعالى : "انطلقوا إلى ظل ذي
ثلاث شعب لا ظليل ولا يغني من اللهب"^(٢).

والعلة عنده في زيادتها لئلا يصير النفي إثباتاً، والمعنى على النفي؛ فهي زائدة
لأنها لا تمنع من وصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها^(٣).

وفند رأي الكوفيين القائل بأنها اسم حملاً على الحروف (الكاف، وعن، وعلى)
قد ثبتت اسميتها بوجوه منها دخول حرف الجر عليها، وتقديرها تقدير الأسماء في
موضع لا يحكم عليها بالزيادة. أما "لا" فقد ثبتت لها الزيادة بين العامل والمعمول، وما

(١) المالقي : رصف المباني، ص ٢٧٠.

(٢) منورة المرسلات : آية ٢٠.

(٣) المالقي : رصف المباني، ص ٢٧١.

يحتاج بعضه إلى بعض في الأفعال وكذلك في الأسماء، وتقدير الأسماء في الحروف لا يخرجها إلى الاسمية. كما أن تقدير الفعل فيها لا يخرجها إلى الفعلية نحو: تأتي "ليست" بمعنى "أتمنى" وهذا التقدير لا يخرجها إلى الحرفية وكذلك "لا" إذا قدرت بـ "غير" فذلك لا يخرجها إلى الاسمية، وإنما هي زائدة من حيث اللفظ لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها، وناقية من ناحية المعنى، لا يجوز زوالها.

الموضع الثاني :

الذي تَراد فيه بين الناصب للفعل المضارع ومنصوبه، وبين جازمه ومجزومه، واستشهد على ذلك بقوله تعالى : "وحسبوا ألا تكون فتنة"^(١).

أما القسم الثاني : الذي تكون فيه دخولها وخروجها واحداً، ولها موضعان :

الموضع الأول :

أن تكون زائدة لتأكيد النفي، نحو قولنا : (ما قام زيدٌ ولا عمروٌ)، وهي (لا) الواقعة بعد العطف في الجملة المصدرة بحرف نفي لتؤكد شمول المعطوف والمعطوف عليه بالنفي. وزيادتها عنده مطردة^(٢).

وقد سماها الرَّماني بـ "الواو لإزالة الاحتمال"^(٣)، وذهب إلى ذلك أبو عبيدة^(٤) والزجاج^(٥). بينما ذهب الطبرسي^(٦) والمرادي^(٧) بأنَّ "لا" هنا نافية مؤكدة وليست زائدة.

ونرى الصواب في ما ذهب إليه المالقي بدليل أنَّ الواو تُشرك بين الاسميين والفعلين في النفي، كما تُشرك بين النوعين في الإثبات، فلا تحتاج إلى "لا" النافية، لكن زيدت لضرب من التأكيد.

(١) سورة المائدة، آية : ٧١.

(٢) المالقي : رصف المباني، ص ٢٧٢.

(٣) الرَّماني : معاني الحروف، ص ٨٤.

(٤) أبو عبيدة : مجاز القرآن، ج ١، ص ٢٥.

(٥) الزجاج : إعراب القرآن، ج ١، ص ١٣١.

(٦) الطبرسي : مجمع البيان، ج ١، ص ٢٩.

(٧) المرادي : الجنى الداني، ص ٣٠٢.

الموضع الثاني :

تكون زائدة شذوذاً في مواضع موقوفة على السماع، وذلك قبل خبر كاد ومثّل على ذلك بقول الشاعر^(١) :

تذكرت ليلي ما عرتني صبايةً وكاد ضمير القلب لا يتقطعُ

نستنتج مما سبق أنّ الزيادة عند المالقي تنحصر في مفهومين :

المفهوم الأول : ما كان دخولها كخروجها في الكلام دون إحداث معنى جديد. أي دخولها لضرب من التأكيد مثل : دخول "لا" لتأكيد شمول النفي في نحو قولك : (ما قام زيدٌ ولا عمرٌ) وأمّا المفهوم الثاني : ما يصل العامل إلى ما بعده ولا يمنعه مانع مثل دخول "لا" الزائدة بين الناصب للفعل المضارع ومنصوبه وأطلق صفة الزيادة على الحروف سواء أكانت عاملة أو غير عاملة نحو "ما" الكافة التي تلحق إنّ وأخواتها. فتكفها عن العمل.

(١) ولم اهتمد إلى قائله وهو عند المرادي : الجنى الداني، ص ٣٠٢.

الفصل الثاني

منهجية النحو عند المالقي

أ. أصول النحو:

١. السماع

أ. القرآن الكريم وقرآءاته

ب. الأحاديث النبوية الشريفة

ج. الشعر والنثر

٢. القياس

ب. التعليل والتأويل

ج. فكرة العامل

د. تقويم منهج المالقي النحوي

1. السماع :-

هو الأصل الأول في بناء النحو العربي اتفاقاً^(١)، وقصد السيوطي بالسماع : "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمّل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت"^(٢).

وأما عن موقف المالقي من أركان الاستشهاد فيتبين بما يأتي: -

أ. القرآن الكريم وقراءاته :-

القرآن الكريم أفصح نص عربي، استشهد به المشتغلون بالعربية منذ صدر الإسلام، وبه تتعلق نشأة الدراسات العربية بفروعها المختلفة، إذ كان "المحور الذي دارت حوله تلك الدراسات المختلفة، سواء منها تلك الدراسات التي تتعلق تعلقاً مباشراً بتفسير القرآن، وتوضيح آياته وتبيين معناه، واستنباط أحكام الشريعة منه، أو تلك التي تخدم هذه الأغراض جميعها بالبحث في دلالة اللفظ واشتقاق الصيغ، وتركيب الجمل، والأسلوب والصور الكلامية"^(٣).

ولقد أجمع العلماء على أن القرآن الكريم هو النص الوحيد الموثوق بصحته واعتبروه في أعلى درجات الفصاحة، وخير ممثل للغة الأدبية المشتركة، وأن كل قراءاته صحيحة فصيحة، حتى الشاذ منها، ولو أنه لا يقاس عليها^(٤).

وعلى الرغم من هذه المكانة التي احتلها الكتاب العزيز في نفوس الباحثين فإنه لم يعتمد مصدراً لا يقبل النقاش في الاستقراء لاستخلاص القواعد منه.

أما القراءات فقد اختلف فيها النحويون أيضاً، فكان البصريون لا يعدونها حجة ولا يعتمدون عليها في استنباط قواعدهم، إنما كانوا يخطئون القراءة حتى ولو كانت

(١) الأنباري : الإغراب في جمل الإعراب ولمع الأدلة، ص ٨٣.

(٢) السيوطي : الاقتراح، ص ٣٦.

(٣) د. رمضان عبد التواب : فصول في فقه اللغة، ص ٩٠.

(٤) أحمد مختار عمر : البحث اللغوي عند العرب، ص ١٧.

متواترة وحتى لو كان القارئ من السبعة، إن كانت غير موافقة لأقيستهم وقواعدهم. وكان الكوفيون وابن مالك يحتجون بها ويعتدون حتى بالشاذ منها ويقيسون عليه وبينون أحكامهم وقواعدهم^(١).

أما الكوفيون فقد قبلوا القراءات التي تتجافى عن المنطق النحوي وأساليبه لأنها تقوم على الرواية والنقل، وبنوا عليها كثيراً من القواعد النحوية، وكانوا يأخذون بالقراءات السبع وبغيرها من القراءات يحتجون بها فيما له نظير من العربية، ويجيزون ما ورد فيها مما خالف الوارد عن العرب، ويقيسون عليها، فيجعلونها أصلاً من أصولهم التي بينون عليها القواعد والأحكام^(٢).

وقد اتخذ المالقي من القرآن الكريم والقراءات مصدراً من مصادر الاستشهاد، واعتمد الآيات القرآنية - على الأغلب - الشاهد الأول عند التمثيل لأي موضوع، وتجلى ذلك في ما يلي :

١. كان يكثر من الاستشهاد بالقراءات المتواترة^(٣) ومنها: في باب "لا" العاملة عمل "إن" أنه إذا تكررت "لا" ودخلت على نكرة غير مضافة ولا مشبهة بالمضاف، فإما أن يراد بها النفي الخاص أو النفي العام. فإن أريد بها النفي الخاص ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر^(٤)، واستشهد له بقوله تعالى : "لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة"^(٥) على قراءة من رفع البيع والخلة والشفاعة. وإن أريد بها النفي العام، ولم يفصل بين "لا" وما تدخل عليه، ولم يكن لما بعدها عامل مقدر بُني على الفتح واستشهد له بقوله تعالى : "لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة". على قراءة من فتح ما بعد "لا".
٢. وكان لا يفرق في الاستشهاد بين القراءات المتواترة والقراءات الشاذة وإنما يعتمد الاثنين فيما يراه مناسباً، ومن ذلك:

(١) خديجة الحديثي : أبو حيان النحوي، ص ٤١٧.
(٢) خديجة الحديثي : دراسات في كتاب سيبويه، ص ٣١.
(٣) انظر المالقي : رصف المباني، ص ٢٤، ص ٣٩، ص ١٢٢، ص ١٩٧، ص ٢١٦، ص ٢٣٦، ص ٢٣٧، ص ٢٦٣، ص ٢٦٤، ص ٤٥٢.

(٤) المالقي : رصف المباني، ص ٢٦٣، ص ٢٦٤ وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالنصب من غير تنوين، وقرأ الباقر بالرفع والتنوين. انظر ابن الجزري : النشر، ج ٢، ص ٢٥٤، والقرطبي : الجامع لأحكام القرآن، ص ١٠٧٤، ١٠٧٥.

(٥) سورة البقرة : آية ٢٥٤.

حديثه عن وقوع الفاء بعد الجزاء وهو جواب الشرط، وهو أيضاً مستقبل معنى، سواء أكان مضارعاً أو ماضياً : فجاز فيما بعد الفاء ثلاثة أوجه : الجزم على العطف، والرفع على الاستئناف، والنصب على الجواب بإضمار "أن" (١).

واستشهد على ذلك بقوله تعالى : "وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء" (٢). برفع "يغفر" و "يعذب". ونصبها وجزمها.

وقد قرأ ابن عامر وعاصم بالرفع فيها على القطع، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي بالجزم بالعطف على الجواب، وروي عن ابن عباس والأعرج وأبي العالية والجحدري بالنصب فيها على إضمار "أن" (٣).

٣. وقد يتبع الشاهد القرآني من القراءات بشاهد شعري وذلك نحو : مجيء "حتى" حرف ابتداء تليها الجمل الاسمية والفعلية من غير عمل (٤)، واستدل على ذلك بقوله تعالى : "وزلزلوا حتى يقول الرسول" (٥) على قراءة من رفع "يقول الرسول"، واستشهد على ذلك بقول الشاعر (٦) :

فيا عجباً حتى كُليِبَ تسبُّني كأن أباهما نهشَلْ أو مُجاشِعُ

يرفع المضارع بعد "حتى" إذا كان حالاً مسبباً عما قبلها، فضلة، ومنه "حتى يقول الرسول" في قراءة نافع، لأنه مؤول بالحال أي حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه أنهم يقولون.

وقراءة نافع الرفع، وذلك أن "حتى" جعلت غاية للزلزلة فنصبت بمعنى "إلى أن" والمعنى زلزلوا إلى أن قال الرسول ... أمّا قراءة نافع برفع "يقول" فالحجة فيها أن

(١) المالقي : رصف المباني، ص ٣٨٥ وما بعدها بتصرف.

(٢) سورة البقرة : آية ٢٨٤.

(٣) انظر ابن الجزري : النشر ج ٢، ص ٢٢٩، والقرطبي : الجامع لأحكام القرآن، ص ١٢٣١.

(٤) المالقي : رصف المباني، ص ١٨٠.

(٥) سورة البقرة : آية ٢١٤ والرفع قراءة نافع، انظر ابن الجزري : النشر ج ٢، ص ٢١٩، القرطبي : الجامع لأحكام القرآن، ٨٤٢.

(٦) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ج ١، ص ٤٨٤. سيبويه : الكتاب ٤٨٤/١، ابن يعش : شرح المفصل

الفعل دالٌ على الحال لا على الاستقبال، والمعنى : وزلزلوا فيما مضى حتى يقول الرسول فحكي الحال، أو : فزلزلوا حتى قال الرسول فالزلزلة سبب القول^(١).

٤. يكثر من استشهاده بالقراءات الشاذة^(٢)، منها :

أ. قوله في حديثه عن زيادة (لا) بين ناصب الفعل ومنصوبه : "وقد تزداد (لا) بين الناصب للفعل ومنصوبه نحو قوله تعالى : (وإذا لا يلبثوا خلافك إلا قليلاً)^(٣) على قراءة من حذف النون في الشاذ^(٤).

وهذه قراءة أبي بن كعب، وقد خرجت هذه القراءة على أن الجملة (وإذا لا يلبثوا) عطفت على جملة (وإن كادوا ليستفزونك)^(٥)، وإن (إذا) قد عملت النصب في الفعل على رأي الجمهور. أما القراءة المشهورة فجاءت على أن الفعل (يلبثون) معطوف على الفعل المرفوع الواقع في خبر كاد (ليستفزونك) والمعطوف على المرفوع مرفوع، فالفعل (يلبثون) مرفوع هنا^(٦).

ب. وقوله في حديثه عن تنوين المقابلة، الذي يكون في جمع المؤنث السالم لمقابلة النون في جمع المذكر السالم نحو (فاطمات) : "وقد قرئ في الشاذ (من عرفات)^(٧) للاعتداد بالعلتين المانعتين من الصرف^(٨). وهما التأنيث والعلمية.

والقراءة المشهورة تنوين (عرفات) واختلف النحاة في هذا التنوين؛ فمنهم من يرى أنه تنوين مقابلة، وأن (عرفات) ممنوعة من الصرف، ومنهم من يرى أن هذا التنوين تنوين صرف وأن (عرفات) مصروفة لأنها جمع عرفة والتاء فيها ليست تاء تأنيث، وإنما هي والألف بعدها علامة جمع المؤنث^(٩).

(١) انظر ابن مجاهد : السبعة في القراءات، ص ١٨١.

(٢) انظر المالقي : رصف المباني، ص ٢٣٧، ص ٢٢٧، ص ٣٤١، ص ٣٥٨، ص ٣٨٥. وغير ذلك.

(٣) سورة الإسراء : آية ٧٦.

(٤) أبو حيان : البحر المحيط، ج ٦، ص ٦٦.

(٥) ابن هشام : مغني اللبيب، ج ١، ص ٢٩. وأبو حيان : البحر المحيط، ج ٦، ص ٦٦.

(٦) قال تعالى : "وإن كادوا ليستفزونك من الأرض وإذا...".

(٧) سورة البقرة : آية ١٩٨.

(٨) المالقي : رصف المباني، ص ٣٤٥ وما بعدها.

(٩) انظر في ذلك ابن كثير : عمدة التفسير، ج ٢، ص ٦٦.

أما القراءة الشاذة^(١) فجاءت (عرفات) فيها غير منونة، وذلك على رأي من يقول إنها ممنوعة من الصرف، لأنها علم على تلك البقعة من الأرض بينما (عرفة) علم لذلك اليوم، ولأن التاء فيها تاء تانيث وليس علامة للجمع، ولذلك فقد اجتمعت فيها علتان مانعتان لها من الصرف^(٢).

٥. في مواضع أخرى إذا كان له رأي مغاير كان يستشهد بالشاذ ويعدّه موقوفاً على السماع وظهر ذلك : في سياق حديثه عن دخول اللام فيما خرج عن المبتدأ إلى غيره كخبر "أن" المفتوحة. وقرئ في الشاذ: "إلا أنهم ليأكلون الطعام"^(٣). بفتح الهمزة^(٤).

٦. وكثيراً ما كان المالقي يعمد إلى تخريج بعض الآيات القرآنية، كما في تخريجه أن تكون "لما" بمعنى "إلا"، في قوله تعالى : "إن كل نفس لما عليها حافظ"^(٥). وقوله تعالى : "وإن كلاً لما جميع لدينا محضرون"^(٦). وتبين ذلك في سياق ردّه على النحويين من ردّ معنى "لما" في الآيات الثلاث إلى الجازمة، أو إضمار فعل بعدها، فيكون من باب ما حذف بعده الفعل للعلم به، والتقدير "يكن".

ويقول المالقي في ذلك : "... وأما قوله تعالى : "وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم"، فلا يصحُّ تقدير "إلا" في موضع "لما" حتى يُقدَّرَ بعد "إن" فعلٌ، ينتصب كلُّ به، والتقدير : وإن ترى كلاً أو شبه ذلك ..."^(٨).

وأمّا قوله تعالى : "وإن كلُّ لما جميع لدينا محضرون"، فلا يصحُّ تقدير "يكون" (لـ) "لما" بمعنى "إلا" لبقائها بلا خبر ولاختلال السياق، وإنما يصحُّ تقدير "لما" بمعنى

(١) لم أجد هذه القراءة بين القراءات الشاذة. انظر في ذلك ابن جني : المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، ج ١، ص ١١٨.

(٢) انظر في ذلك : ابن كثير : عمدة التفسير ج ٢، ص ٦٦. أبو حيان : البحر المحيط ج ٢، ص ٨٤.

(٣) نسبها ابن هشام في مغني اللبيب إلى سعيد بن جبّير. انظر ابن هشام : مغني اللبيب ص ٢٦٠.

(٤) المالقي : رصف المباني، ص ٢٣٧.

(٥) سورة الطارق: آية ١.

(٦) سورة هود : آية ١١١.

(٧) سورة يس : آية ٣٢.

(٨) المالقي : رصف المباني، ص ٢٨٢.

"إلا" على أن تكون "إن" نافية، و "جميع" خبر "كل" و "محضرون" خبر بعد خبر، ويكون المعنى : "وما كل إلا محضرون جميعاً لدينا" ...^(١).

ويعقب قائلًا "وفي القرآن مواضع غير ما ذكرت لك تحتل التأويل..."

ب. الحديث النبوي الشريف :-

هو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد النحوي، وقد اختلف النحاة في قضية الاستشهاد بالحديث، فقسم منع الاستشهاد به مطلقاً وآخر جواز الاحتجاج به مطلقاً، وثالث أجاز الاستشهاد بالحديث المروي لفظاً دون المعنى^(٢)، قال السيوطي : "وأما كلامه (صلى الله عليه وسلم) فيستدل منه بما ثبت أنه قال على اللفظ المروي، وذلك نادرٌ جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً، فإن غالب الأحاديث مروية بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها ... ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة ..."^(٣).

أما عن موقف المالقي من الحديث في كتابه : فنجده يستشهد بالحديث كثيراً في تععيد القواعد النحوية، والتمثيل لمعاني الحروف، فقد استشهد بالحديث في أكثر من ثلاثة عشر موضعاً. ومما جاء عنه في ذلك :

١. قوله أثناء حديثه عن معاني (أم) : "أن تكون بمعنى الألف واللام التي للتعريف، ومن ذلك قوله عليه السلام : (ليس من امبرا مصيام في امفسر)^(٤) (...)^(٥)".

٢. وقوله في أثناء حديثه عن معاني (لو) : "... ومن ورود (لو) حرف وجوب لامتناع - قوله صلى الله عليه وسلم : (لو لم تذنبوا لجاؤ الله بقرور يذنبون فيغفر لهم، ويدخلهم الجنة)^(٦) (...)^(٧)".

(١) المالقي : رصف المباني، ص ٢٨٣.

(٢) خديجة الحديثي : أبو حيان النحوي، ص ٤٣٠.

(٣) السيوطي : الاقتراح، ص ٤٠.

(٤) جاءت في الأصل : (ليس من أم برام صيام في أم سفر).

(٥) أخرجه البخاري في مسنده كتاب الصوم ص ٢٥٨.

(٦) المالقي : رصف المباني، ص ٩٦.

(٧) أخرجه مسلم في صحيحه - كتاب التوبة - حديث رقم (٧٠٦٤).

(٨) المالقي : رصف المباني، ص ٢٩٠.

٣. وأثناء حديثه عن معاني (لو) يقول أيضاً: "ومن ورود (لو) حرف تقليل قوله عليه الصلاة والسلام : (لا تردوا السائل ولو بظلف محرق) ^(١) و (لا تردوا السائل ولو بشق تمر) ^(٢)... ^(٣).

٤. ويقول في أثناء حديثه عن نون الوقاية : "والقسم الذي يجوز أن تلحقه نون الوقاية من الكلمة وألاً تلحقه (قط)، وفي الحديث في وصف النار : حتى يضع الجبار قدمه فيها فيقول : قطى قطى ^(٤)... ^(٥).

٥. وأثناء حديثه عن التنوين يقول : "وبحذف التنوين اتباعاً لغير المنون كما جاء في الحديث : (إنكم تفتنون في قبوركم مثل - أو قريب من فتنة الدجال) ^(٦) أي مثل فتنة الدجال أو قريباً منها - فحذف التنوين من مثل لتقدير الإضافة، ومن قريب اتباعاً له" ^(٧).

ومما يؤخذ على المالقي استشهاده ببعض الأحاديث الموضوعة، من مثل استشهاده : بقوله عليه السلام : "هل أنت إلا إصبع دमित، وفي سبيل الله ما لقيت" ^(٨). وذلك في حديثه عن مجيء الألف في رؤوس الآي، تشبيهاً بالقوافي كقوله تعالى : "وتظنون بالله الظنونا". على قراءة من أثبت الألف في الوصل والوقف، وأما من حذفها في الوصل وأثبتها في الوقف فجعلها ألف وقف، ...، وأما من قرأها بإثبات الألف في الوصل وحذفها في الوقف فأشباعاً، ... والعرب تجري الأسجاع - وهي الألفاظ الملتزم في آخرها حرف يُجري القوافي" ^(٩).

(١) رواه مالك في الموطأ ١٧٧٢ : (ردوا السائل ولو بظلف محرق).

(٢) رواية البخاري ٧٥١٢ : "انقوا النار ولو بشق تمر".

(٣) المالقي : رصف المباني، ص ٢٩٢.

(٤) رواية البخاري ٤٨٤٨ : "ويلقى في النار، وتقول : هل من مزيد، حتى يضع قدمه فتقول : قط قط".

(٥) المالقي : رصف المباني، ص ٣٦٢.

(٦) قطعة من حديث رواه البخاري في كتاب العلم، ص ٢١، رقم ٨٦.

(٧) المالقي : رصف المباني، ص ٣٥٩.

(٨) انظر : "المصنوع في معرفة الحديث الموضوع"، ص ١٨٧.

(٩) المالقي : رصف المباني، ص ٣٠.

ج الشعر :-

والشعر والنثر قد اعتمد عليهما النحاة واللغويون في دراسة اللغة واستنباط قواعدها، ومن ثم كانت الغلبة للشعر الذي لاقى اهتماماً كبيراً من النحاة واللغويين "حتى لقد تخصصت به كلمة الشاهد فيما بعد وأصبحت مقصورة على الشعر فقط"^(١). وذلك للمنزلة العظيمة التي يتمتع بها الشعر في نفوس العرب فهو ديوانهم وسجل أيامهم، كما أن الشعر مِيزة لا تتوافر في النثر هي : سرعة حفظه، وانتشار تداوله، إذ إن موضوعاته ومعانيه وعباراته ذات طابع خاص يسهل فيها الحفظ ويتحقق له بذلك التداول والانتشار، وكل ذلك عوامل ذاتية تحقق الاهتمام به والمحافظة عليه"^(٢).

قسم الشعراء أربع طبقات : جاهليون ومخضرمون ومتقدمون ومولدون، وأجمع العلماء على قبول الاستشهاد بشعر الجاهليين والمخضرمين، أما الطبقة الثالثة فالصحيح الاستشهاد بكلامها غير أن الطبقة الرابعة لا يستشهد بكلامها مطلقاً. ورأى بعضهم أنه يستشهد بكلام من يوثق به منهم"^(٣).

والمالقي يستشهد بشعر شعراء الطبقة الأولى والثانية والثالثة فنراه يستشهد بشعر امرئ القيس وهو من الطبقة الأولى من طبقات الشعراء الجاهليين"^(٤)، وبشعر كعب بن زهير وهو من الطبقة الثانية من طبقات الشعراء الجاهليين"^(٥). وشعر سويد بن أبي كاهل وهو من شعراء الطبقة السادسة من الشعراء الجاهليين"^(٦).

واستشهد بشعر جرير من شعراء الطبقة الأولى من الإسلاميين"^(٧)، وسحيم بن وثيل الرياحي من شعراء الطبقة الثالثة من الإسلاميين"^(٨) وجميل بن معمر من شعراء

(١) أحمد مختار عمر : البحث اللغوي عند العرب، ص ٣١.

(٢) محمد عيد : الرواية والاستشهاد باللغة، ص ١٤٥.

(٣) السيوطي : الاقتراح ص ٥٤، أحمد مختار عمر : البحث اللغوي عند العرب، ص ٢٦.

(٤) الجمحي : طبقات الشعراء ص ٥٠.

(٥) المصدر السابق، ص ٤٩.

(٦) المصدر السابق، ص ٦٤.

(٧) المصدر السابق، ص ١١١.

(٨) المصدر السابق، ص ١٧٤.

الطبقة السادسة من الإسلاميين^(١)، وأبي النجم العجلي من شعراء الطبقة التاسعة من الإسلاميين^(٢).

وقد كان يتوسع في استشهاده بالشعر دون أن يلتفت إلى المطاعن التي وجهت إلى بعضهم، فقد استشهد بشعر ذي الرمة في أكثر من موضع، ومنه في : جواز الفصل بين "إذن" والفعل بعدها ويبقى عملها، إذا فصل بينهما بجار ومجرور أو بظرف. بدليل الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه في الشعر مع شدة اتصالهما. وذلك لكثرة استعمالهما نحو قول الشاعر^(٣) :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِيْغَالَهُنَّ بَنَى أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ

فالمالقي قال : "فأولى الفصلُ بهما بين العامل والمعمول"^(٤).

والأصمعي يقول في ذي الرمة : "طالما أكل المالح والبقل في جوانيت البقالين"^(٥).

موقفه من الشعر المجهول القائل :

كان اللغويون يستشهدون بالشعر المجهول قائله إن صدر عن ثقة يعتمد عليه، ولذا اعتبروا الأبيات التي وردت في كتاب سيبويه أصح شواهد اعتمد عليها خلف بعد سلف مع أن فيها أبياتاً عديدة جهل قائلوها^(٦).

أما عن موقف المالقي فقد كان يستشهد بكثير من الشعر المجهول القائل^(٧)، ومن ذلك :

(١) الجمحي: طبقات الشعراء، ص ١٨٦.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٠٠.

(٣) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٧٦، سيبويه : الكتاب، ج ٢، ص ٢٨٠.

(٤) المالقي : رصف المباني، ٦٤.

(٥) ابن جني : الخصائص ج ٣، ص ٢٩٥.

(٦) البحث اللغوي عند العرب، ص ٣١.

(٧) انظر المالقي : رصف المباني، ص ٢٦، ص ٢٧، ص ٤١، ص ٤٤، ص ٥٧، ص ٥٩، ص ٦٦، ص ٧٧،

ص ٨٨، ص ٨٩، ص ٢٦١.

قوله في دخول اللام في خبر "لكنَّ" جرياً مجرى "إنَّ" لأنها داخلة على الخبر، ولا تُغَيَّر معنى الابتداء كـ "إنَّ"، إلا أنَّ ذلك فيها قليل لارتباطها بما قبلها^(١). واستشهد على ذلك بقول الشاعر^(٢) :

ولكنني من حبِّها لعميدٌ

وقال ابن النحاس : "ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبر لكنَّ، واحتجوا بقول الشاعر : (ولكنني من حبِّها لعميدٌ) وفند الاحتجاج به لأنَّ هذا البيت لا يُعرف قائله ولا أوله، ولم يُذكر منه إلا هذا، ولم يُشده أحدٌ ممَّن وثق في اللغة، ولا عزِّي إلى مشهور بالضبط والاتقان، وفي ذلك ما فيه"^(٣).

وبعد تتبّع المالقي في استشهاده بالشعر نجده يلتزم بالفترة الزمنية التي حدَّدها النحاة اللغويون لنهاية عصر الاحتجاج الشعري، ولم يخرج عن إطارها الزمني، إلا أنَّه توسع فيها غير ملتفت لبعض المطاعن التي قيلت بحق بعضهم، مثل : الكميت، والحطيئة، وجميل وأبي النجم العجلي، وذو الرمة. وقد كان يكثر من الشعر المجهول القائل في استشهاده، وربما يكون قد جرى سيئويه الذي احتجَّ بخمسين بيتاً مجهول القائل. وهذا يثبت مدى توسعه في الاستفادة من الشاهد الشعري. ومما يؤخذ على المالقي في هذا السياق استشهاده ببعض الأشعار الموضوعية ويظهر ذلك جلياً في حديثه عن معاني "كما"^(٤).

د. النثر :-

أما عن موقفه من النثر فإن المالقي لا يشذَّ عن بقية النحاة في قلة استشهاده بالنثر إذا قيس إلى الشعر. وقد ضمَّ كتابه جملة من الأمثال وكلام العرب، ويعود ذلك إلى إيمانه بأنَّ العربي إذا نطق فإنما ينطق على سجيته فهو يقول في ذلك : "... أنَّ

(١) المالقي : رصف المباني، ص ٢٣٥.

(٢) لم اُتد إلى قائله، وصدره: يلومني في حبِّ ليلي عواذلي. المرادي : في الجنى الداني،

ص ٦٩.

(٣) نقلاً عن الاقتراح، ص ٥٦.

(٤) انظر البحث، ص ٦٨.

العربي إذا تكلم على لغة قومه فلا بُدَّ أن يأتي بها كما يأتون، ولا يخرج عن لغتهم إلى الفساد^(١).

ويقول: "إنَّ العربيَّ لا يقيس تأخيراً على تقديم ولا يتفقه، وإنَّما ذلك حظُّ النحويِّ وإنَّما ينطق العربي بلغته الطبيعيَّة، وإنَّما يسمع ولا يقول شيئاً لا يقوله قومه وأهل لغته، ولا غير أهل لغته، فيلحن، وإنَّما اللحن في حقنا خاصة"^(٢).

لذلك لم يكن يرفض أي قول أو مثل عربي حتى لو كان كلاماً نادراً، وأمثلة ذلك كثيرة في كتابه^(٣)، نحو قوله :

١. لا يجوز دخول "إن" المخففة على غير نواسخ الابتداء من الأفعال، خلافاً للكوفيين فإنهم يجيزون ذلك قياساً على قول الشاعر^(٤):

سَلَّتَ بِمِينِكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمَسْلَمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وقول بعض الفصحاء : "إِنْ قَتَلْتَ كَاتِبَكَ لَسُوطاً"^(٥)، فهو يعدُّهما من الشذوذ بحيث لا يقاس عليهما^(٦).

وقد يعتمد إلى الاستشهاد بأقوال وأمثال العرب لتفسير بعض القواعد النحوية، أو لتأكيد معنى من معاني الحروف، وذلك نحو :

١. عدم جواز دخول الباء في فاعل "كفى" إذا كانت متعدية إلى مفعولين، احتج بقبول العربي : "يَا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتِكَ"^(٧) وذلك بعد أن استدلَّ بقوله تعالى : "كفى الله المؤمنين القتال"^(٨).

(١) المالقي : رصف المباني، ص ٣١٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٣١٣.

(٣) المالقي: رصف المباني، ص ١٧، ص ٢٤، ص ٣٣٥، ص ٣٣٦.

(٤) البيت لعاتكة بنت زيد، انظر ابن عصفور : المقرب، ج ١، ص ١١٢ ابن هشام : مغني اللبيب، ج ١، ص ٣٢.

(٥) انظر المقرب ج ١، ص ١١٢. وقنعه بالسوط : علاه به.

(٦) المالقي : رصف المباني، ص ١٠٩.

(٧) انظر ابن عصفور : المقرب ج ١، ص ١٧٦.

(٨) سورة الأحزاب : آية ٢٥.

٢. مجيء "ها" بقياس مطرّد في باب القسم في اسم الله خاصة إذا حذف حرف القسم معه فقال : "تأتي ها" بقياس مطرّد في باب القسم في اسم الله خاصة إذا حذف حرف القسم معه. نحو قولهم : ها الله لأفعلن؛ ولا تلزم بل تطرّد في الاسم هي أو الهزمة الممدودة أو المقصورة فنقول : هاالله، آله، الله^(١).

٣. القياس :-

وهو معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه كما قيل : إنما النحو قياس يتبع. ولهذا قيل في حدّه : إنه علم بمقاييس مستتبطة من استقراء كلام العرب^(٢)، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحد من العلماء أنكره لثبوته بالدلالة القاطعة^(٣).

وقبل التعرض إلى القياس عند المالقي، نشير إلى أنّ أحد الباحثين المعاصرين^(٤) أشار إلى أنّ أبرز النتائج المهمة التي ينتهي إليها التحليل العلمي لاصطلاح القياس واستخدامه في البحث النحوي التمييز فيه بين مدلولين يختلفان تمام الاختلاف، وهما:

"أولهما : يرتكز على مدى اطراد الظاهرة في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة، وعدّ ما يطرّد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها، وتقويم ما يشذّ من نصوص اللغة عنها، ومن ثمّ فإنه يرفض الأخذ بالظواهر الشاذة، ويردّ هذه الظواهر كما يرفض الأخذ بالنصوص التي تحملها مهما كان مصدر هذه النصوص.

الثاني : أنه عملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر ما بآخر لما بينهما من شبه أو علة، فيعطي الملحق حكم ما ألحق به".

(١) المالقي : رصف المباني، ص ٤٠٥.

(٢) السيوطي : الاقتراح، ص ٧٠.

(٣) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٤) علي أبو المكارم : أصول التفكير النحوي، ص ١٣.

وفي ضوء هذين المدلولين نستطيع أن نتبين قياس المالقي، فهو يحرص على
إطّراد الظاهرة في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة، فإذا ورد سماع ما لم يجر
القياس عليه وقف عليه عند المسموع وأمثلة ذلك كثيرة في كتابه، منها :

١- أنه يستخدم القياس بمدلوله الأول في الترجيح بين الآراء والدفاع عن وجهة نظره.
أ. فهو يرفض ما ذهب إليه المبرّد من إعمال (إن النافية) كما ولا وليس، إجراء لها
مجرى "ما" الحجازية، الذي استشهد لها بقول الشاعر^(١) :

إن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين.

ويعد المالقي هذا البيت من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه إذ لا نظير له. وعدم
عملها هو الكثير والأصل؛ لعدم الاختصاص بالأسماء أو الأفعال^(٢).

ب- ولا يجوز عنده دخول (إن الخفيفة) على غير نواسخ الابتداء من الأفعال بخلاف ما
ذهب إليه الكوفيون من جواز دخولها قياساً على قول الشاعر^(٣) :

شئت يمينك إن قتلت لمسلماً حلت عليك عقوبة المتعمّد

وقول بعض الفصحاء : "إن قنعت كاتبك لسوطاً"^(٤)، ويحكم على الشاهدين
بالشذوذ بحيث لا يقاس عليهما^(٥).

ج. تكون النون علامة الرفع في كل فعل لحقه ضمير التثنية أو علامتها، وهو الألف،
وضمير المخاطبة المذكرين في الأصل أو علامتهم، وهو الواو، وضمير الواحدة
المؤنثة من المخاطبة، وهو الياء، وكان ذلك الفعل مضارعاً، نحو : الزيدان
يضربان. فإذا تقدمت الألف أو الواو على الأسماء فهي علامة، وإذا تأخرتا - أو

(١) لم أمتد إلى قائله، وهو في الهمع، ج ١، ص ١٢٥، والخزانة، ج ٤، ص ١٦٦.

(٢) المالقي : رصف المباني، ص ١٠٨.

(٣) البيت لعائكة بنت زيد كما في الخزانة ج ٤، ص ٣٤٨، ابن عصفور : المقرب ج ١، ص ١١٢، ابن هشام :
مغني اللبيب، ج ١، ص ٢١.

(٤) انظر ابن عصفور : المقرب ج ١، ص ١١٢.

(٥) المالقي : رصف المباني، ص ١٠٩.

الياء - فهي ضمير^(١)، ويقول في ذلك : "قالنون في جميع هذه علامة إعراب، حرف عند جميع النحويين إلا السهيلي أبا زيد"، وينقد السهيلي قائلاً : فإنه يرى الإعراب مقدراً في آخر الفعل في جميع ذلك كله، كما هو مقدّر في الحرف الذي قبل ياء المتكلم في حال الرفع والنصب، نحو : جاء غلامي ورأيت غلامي، واحتج لذلك بأشياء لا تطرد على أصول النحويين. ويقول في نقده أيضاً : وله في الكتاب المذكور (أي شرحه للجمل) أشياء خرج بها عن مقاييس العربية أذاه نظره إلى ذكرها^(٢).

ونلمح من ذلك تشدده في القياس وحرصه على توجيه آرائه النحوية وفق منهج مطّرد في حل المسائل التي ذهب إليها والمعاني التي حددها.

٢- أمّا عن استخدامه للقياس بمدلوله الثاني فهو يسيطر على آراء المالقي في كتابه، فهو يكثر من قياس الباب الواحد على جزئه ويجيز في كل أفراد ما يجوز لواحد أو لاثنتين أو لأكثر، ومن ذلك :

أ. قياس فرع على أصل :

يجري (لكن) في القياس مجرى (إن) في دخول اللام على خبرها، وذلك لاجتماع العلة مع السماع وإن كان خارجاً عن القياس؛ لأنّ لكنّ تدخل على الخبر ولا تغيّر معنى الابتداء كـ (إن) والاستدراك ليس بمغيّر للابتداء^(٣).

ب- وقياس شيء على غيره :

أ. يقيس عمل (إن) على الأفعال المتعدية، فكان حقّها وحقّ أمثالها من الحروف التي تعمل عملها أن تخفض الاسم بعدها لأنها اختصت بالأسماء ولم تكن كجزء منها، وكلّ ما اختص بالأسماء ولم يكن كجزء منها عمل فيها الخفض كحروف الجر، إلّا أنّ وأخواتها أشبهت الأفعال المتعدية إلى مفعول به واحد من نحو : ضرب زيد عمراً، بكونها طلبت اسمين كطلبها لهما، وتضمنها كتضمنها^(٤).

(١) المالقي، رصف المباني، ص ٣٣٨.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٣٩.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٣٩.

(٤) المصدر السابق، ص ٢١١.

ب. وتعمل (كان) المخففة قياساً على إعمال (أن) و(إن) المخففتين^(١).

٣- وفي المقابل عنده مواضع يجيز القياس عليها وإن كانت ممنوعة سماعاً - أي سماعها قليل - والعكس. فهو يجري "لكن" مجرى "إن" والعلة عنده أنها داخلة على الخبر، والاستدراك فيها لا يغير معنى الابتداء كـ "إن"، وهو عنده قليل لارتباطها بما قبلها. واستشهد على ذلك بقول الشاعر^(٢) :

ولكنني من حبها لعميد.....

والبصريون يقفون في هذا مع السماع لقلته، والكوفيون يجيزونه قياساً^(٣).

ب. العلة النحوية والتأويل:-

العلة عند النحويين: "الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم أو بعبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة"^(٤).

أقسام العلة :

تعددت أقسام العلة عند النحاة^(٥)، ومنها :-

١. تقسيمها إلى : علة مطردة، وعلة حكمة.

٢. تقسيمها إلى : علة تعليمية، وعلة قياسية، وعلة جدلية نظرية.

أما العلة المطردة : فهي علة تطرد على كلام العرب وتتساق إلى قانون لغتهم^(٦). ومنها علة تشبيه، مثل : إعراب المضارع لمشابهة الاسم، وبناء بعض الأسماء لمشابتها

(١) المالقي : رصف المباني، ص ١١٨.

(٢) البيت لا يعرف قائله، وصدره عند الأنباري : الإنصاف، ص ٢٠٩ : يلومني في حب ليلى عواذلي.

المرادي : الجنى الداني، ص ٦٩.

(٣) مازن المبارك، العلة النحوية، ص ٩٦.

(٤) المصدر السابق، ص ٩١.

(٥) انظر السيوطي : الاقتراح، ص ٨٣، ص ٨٤، ص ٨٥. والزجاجي : إيضاح علل النحو، ص ٦٤، ص ٦٥.

(٦) السيوطي : الاقتراح، ص ٨٣.

الحروف، وعلة تأكيد مثل: إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه، وعلة تعويض مثل: تعويضهم الميم في "اللهم" من حرف النداء. وغيرها^(١).

وأما علة الحكمة : فهي علة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم^(٢). كقول النحاة : لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً^(٣)؟

والتعليمية :

هي "التي يتوصل بها إلى تعليم كلام العرب"^(٤).

أما القياسية :

فهي العلة التي يمكن بها مجازاة العرب، فنقيس على كلامهم، ونكفل للغة استمرار حياتها ونمائها^(٥).

والعلة الجدلية النظرية :

هي التي تكون وسيلة للاستعلاء والتفاخر، وسلاحاً للاختبار والتناظر بين القوم^(٦).

فالعلة التعليمية والمطرودة من العلل الأولى، أما ما عداها فهو من العلل الثانوية والثالث.

واعتماداً على التقسيم السابق نلاحظ كثرة استخدام المالقي للعلتين الأولى والثانية، بخلاف العلة الجدلية النظرية.

فمن العلل التعليمية التي استخدمها ما جاء في قوله "إن" فهي للتوكيد في الجملة الاسمية وهي داخلة على المبتدأ والخبر، فيصير ما كان مبتدأ اسماً لها فتتصبه، وما كان خبراً خبراً لها فترفعه، ويقول في ذلك :

(١) السيوطي، الاقتراح، ص ٨٤.

(٢) المصدر السابق، ص ٨٣.

(٣) المصدر السابق، ص ٨٥.

(٤) السيوطي : الاقتراح، ص ٩٤. الزجاجي : إيضاح علل النحو، ص ٦٤.

(٥) مازن المبارك : العلة النحوية، ص ٩٦.

(٦) المصدر السابق، ص ٩٦.

والتأويل يعني "تبين النص بصورة تجعله - آخر الأمر - متفقاً مع القواعد المتبعة، ومن هنا أخذ التأويل اللغوي مفهومه في التراث النحوي، وأصبح يطلق على الأساليب المختلفة التي تهدف إلى إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد. وصار - بوصفها ظاهرة نحوية - يعني صبب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد^(١).

ونلاحظ أن المالقي كان يستخدم التأويل بإفراط، ويظهر ذلك جلياً في كل آرائه وأحكامه وتوجيهاته للشواهد وتعليقاته، وهذا ناتج عن تمسكه بالقياس على الكثير بنتائج الاستقراء له، وحرصه على فكرة العامل، وقد أذاه ذلك إلى استخدام التأويل لتصحيح ما يخالف قياس النحو، وما يشدّ عن قاعدة العمل والعامل. وهذا واضح في جلّ ما ذهب إليه.

ج. فكرة العامل النحوي عند المالقي :-

أسس النحاة أصول النحو العربي على نظرية العامل، لأنهم يرون أن الحركات الإعرابية أو علامات الإعراب إنما هي من آثار هذه العوامل، التي اعتبرت أساساً في تحديد المواقع الإعرابية للألفاظ في الجملة العربية. وعلى أساس هذه الفكرة قامت البحوث النحوية لتفسير ظاهرة الإعراب، فكان النحاة يعللون في تلك البحوث كل ما يعرض لهم من المسائل النحوية.

والمتمامل في كتاب المالقي يجد فكرة العامل مستحكمة في كتابه. وتلقي بظلالها على كثير من آرائه وتقسيماته، وتفصيل ذلك:

١. أنه في بداية كتابه يقدم ثلاثة تقسيمات للحروف، في الفصل الأول إلى حروف مفردة وأخرى مركبة، وفي الفصل الثاني إلى حروف عاملة وغير عاملة، وفي الفصل الثالث قسمها معتمداً على المعنى. وتفصيل ذلك في بداية البحث.

(١) علي أبو المكارم : أصول التفكير النحوي، ص ٢٦٢.

"وكان حقّها وحقّ أمثالها من الحروف التي تعمل عملها أن تخفض الاسم بعدها لأنها اختصت بالأسماء ولم تكن كجزء منها، وكل ما اختص بالأسماء ولم يكن كجزء منها عمل فيها الخفض كحروف الجر، إلا أن "إن" وأخواتها أشبهت الأفعال المتعدية إلى مفعول به واحد من نحو : ضرب زيدٌ عمراً، بكونها طلبت اسمين كطلبها لهما، وتضمنتهما كتضمنها، وإن اختلفا فيه، فعملت ذلك العمل لشبهها له فيما ذكر، إلا أن تقدّم المنصوب لازم"^(١).

ومن العلل القياسية التي كثرت في كتابه ما جاء في قوله^(٢) : "إن أصل اللام الفتح أو غيره، وإذا كان أصلها الفتح فلا شيء تخرج عنه في بعض المواضع؟ والجواب عنها أن أصل اللام حيث كانت السكون وكذلك سائر الحروف المفردة، ولا يُسأل عن هذا لأن السكون عدم الحركة فهو أصل، إذ هو لا شيء من الحركات، وإنما يُسأل عن وجود الحركة لمّ هو؟ فليسأل هنا عن الحركة في اللام لأي شيء وضعت؟ ولم تختص اللام وما كان نحوها من الحروف كواو العطف وفائه وكاف الجر وتاء القسم بالفتح؟ ولما كسر من ذلك بم كسر؟

فأما علّة الحركة فيها وأمثالها مما ذكرنا فللابتداء بها، إذ لا يبتدأ بساكن، ولا يمكن النطق به، فاجتلبت الحركة لذلك، وهذا أحد المواضع التي احتيج إلى الحركة في الحروف بسببها، وحركة اللام وسائر الحروف التي هي مثلها بالفتح تخفيفاً، إذ الفتحة لا تستقل مع الضمة في "ظرف" ولا مع الكسرة في "علم"، وإذ هي من وسط الفم بين الضمة والكسرة.

ولا يخرج من هذه الحروف إلى الضم حرف، وإنما يخرج إلى الكسرة لعلّة نذكرها، والذي يخرج منها إلى الكسر لازماً الباء الجارة تشبيهاً لها بعملها، إذ لا تعمل أبداً إلا الخفض، ولا تخرج عنه أصلاً، وسواء في ذلك دخولها على الظاهر كـ "يزيد" أو المضمر كـ "به وبك" وحكى اللحياني^(٣) الفتح فيها شاذاً، قالوا : "به"، ولا يقاس عليه.

(١) المالقي : رصف المباني، ص ١١٨.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٥١.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٥١.

٢. وأنَّ العمل عنده في كلام العرب للطالب المتضمن، فالعمل يكون بالاستدعاء والتضمن للتأثير في المستدعي على طلبه من رفع أو نصب أو خفض أو جزم، إمّا بالأصالة كالفعل والحرف في الاسم والحرف في الفعل، وإمّا بالشبه كالاسم في الاسم والحرف في الاسم. فالأول نحو: قام زيدٌ، وبزيدٍ، ولم يقم، وإن يقم أقم، والثاني: كضارب زيداً، وحسن وجهه، وإن زيداً قائمٌ^(١). ومثل ذلك شأن عمل "إذما" فهي تعمل لطلبها الفعل واختصاصها به وتأثيرها فيه، و"إذن" عملت لطلبها المعمول، واعتماد الكلام عليها وإنما لم تعمل لأن الاعتماد عليها في الجوابية خاصة مع عدم طلبها لما تعمل فيه نحو قوله تعالى: "فعلتها إذن وأنا من الضالين"^(٢).^(٣)

٣. وأنه كثير الركون إلى التقدير عندما لا يجد عاملاً ظاهراً^(٤)، ومن أمثلة ذلك عنده، الاسم المرفوع بعد "لولا" مرفوع به "لولا" نفسها وليس بمبتدأ^(٥)، و"يا" نابت مناب الفعل لكونه لازماً للحذف بعدها لأن المراد أدعو أو أنادي^(٦).

٤. وأنَّ من شروط عمل الحروف عنده: الاختصاص: ويعني أن يختص الحرف بأحد القبيلين (الاسم أو الفعل) فإذا كان له اختصاص بالاسم ولم يكن كجزء منه كالألف واللام، فحقه أن يعمل الخفض الخاص في الأسماء كحروف الجر، وما اختص بالفعل ولم يكن كجزء منه كالسين، فحقه أن يعمل الجزم الخاص بالأفعال كلام الأمر وشبهها^(٧). فالقياس أن يعمل الحرف فيما اختص به، فإن لم يختص فالقياس ألا يعمل، وما خرج عن ذلك فليس بالقياس إلا إن وجدت علة لذلك. مثل (إنَّ وأخواتها) و (ما، ولا، ولات، وإن) العاملات عمل ليس من الحجازيين و (لا) النافية للجنس. "فإنَّ" كان حقها وحق أمثالها من الحروف التي تعمل عملها أن تخفض الاسم بعدها لأنها اختصت بالأسماء ولم تكن كجزء منها، إلا أن (إنَّ)

(١) المالقي: رصف المباني، ص ١٠٧.

(٢) سورة الشعراء: آية ٢٠.

(٣) المالقي: رصف المباني، ص ١٠٧.

(٤) المالقي: رصف المباني، ص ١٠٤، ص ١٠٧، ص ١٣٤، ص ١٤٨، ص ٢٨٩، ص ٣٧٧.

(٥) المالقي: رصف المباني، ص ٢٩٤.

(٦) المصدر السابق، ص ٤٥٣.

(٧) المالقي: رصف المباني، ص ٨٢ وما بعدها.

وأخواتها أشبهت الأفعال المتعدية إلى مفعول به واحد بكونها طلبت اسمين كطلبها لهما فعملت بحق الشبه لا بحق الأصل^(١).

٥. وأنه يوافق النحاة بأن الفعل هو الأصل في العمل، وكل ما سواه من العوامل محمول عليه، ومشبه به، فيبنون على أصالة عمل الفعل وجوب انحطاط الاسم والحرف إذا عملا عن الفعل تحقيقاً لفرعيتهما. قال ابن يعيش: "أصل العمل إنما هو للأفعال، وإذا عُلِمَ ذلك، فليعلم أن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول..."^(٢). إذ يفسر المالقي لزوم تقدم المنصوب على المرفوع في باب "إن وأخواتها"، تنبيهاً على أن عملها بحق الشبه لا بحق الأصل^(٣). ولا تحذف الحروف عنده ويبقى عملها لأنها تعمل بحكم الشبه للفعل، فـ "أن" لا تحذف ويبقى عملها قياساً إلا في باب (حتى وكى الجارة ولامها ولام الجحود والواو والفاء في الجواب أو بمعنى (إلا أن))^(٤).

٦. وأنه يؤثر تمسكه بفكرة العامل في منهجه ويحيد عن الأساليب الوصفية في البحث النحوي، فنصب الفعل بعد (حتى) إنما يتم عنده بحرف مضمر هو (أن) على أن يحسن في موضعها أن تكون بمعنى (إلى أن) أو (كي)^(٥)، و (كي) إذا دخلت على الأفعال المضارعة ولم تدخل عليها اللام ولا أرادها المتكلم انتصب ما بعدها بإضمار "أن": (فإذا قلنا: جئتُك كي تكرمني، فمعناه لإكرامي، والتقدير لأن تكرمني، و"أن" وما عملت فيه في موضع المصدر المخفوض كأنك قلت: جئتُك لإكرامي، قال الله تعالى: "كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم"^(٦).

وهنا يحرص المالقي على فكرة العامل، فالحرف لا يعمل في نوع من الكلمات حتى يكون مختصاً به. فالأصل في الواو أن تكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف ألا تعمل، لأنها غير مختصة، وقد قصد في الثاني أن يكون غير الأول،

(١) المالقي: رصف المباني، ص ١١٨.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل، ج ٦، ص ٧٨.

(٣) المالقي: رصف المباني، ص ١١٩.

(٤) المصدر السابق، ص ١١٢.

(٥) المصدر السابق، ص ١٨٤.

(٦) سورة الحشر: ٧ آية.

فأضمرت (أن) وهي أم حروف النصب^(١) ليصير ما بعدها معطوفاً في المعنى على مصدر آخر من الكلام^(٢).

وناصب الفعل المضارع بعد لام (كي) في نحو : جئتُكَ لتكرمني، هو (أن) مقدرة بعدها^(٣). وبعد لام الجحود في نحو قوله تعالى: " وما كان الله ليعذبهم "^(٤). فالمعنى : ما كان الله للتعذيب^(٥). وبعد لام العاقبة نحو قوله تعالى: " فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً "^(٦).

وهذا يظهر لنا حرص المالقي على اتباعه منهجاً لا يحيد عنه. فلماذا لا تكون (حتى) واللام و(كي) نواصب للفعل؟ وإننا نكاد نجزم أنه يأخذ بفكرة العامل التي أحد قوانينها أن الحرف لا يعمل في نوع من الكلمات حتى يكون مختصاً به فلو قال المالقي بأن هذه الحروف قد أثرت النصب بنفسها في الفعل لقال بعدم اختصاصها وعدم الاختصاص بنفي العمل.

وهو يرى أن الناصب للفعل المضارع بعد الواو بمعنى المصاحبة كـ "مع" بإضمار "أن" نحو قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن. المعنى أي: مع أن نشرب اللبن ، أي: لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن لعاديتهما عليك^(٧).

والناصب للفعل المضارع بعد فاء السببية في جواب الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض ينصب بإضمار (أن)^(٨). كقوله تعالى: " يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً "^(٩). والعطف فيه معنوي، والمعنى: يا ليت لي كوناً معهم ففوزاً^(١٠). والناصب للفعل المضارع بعد (أو) في نحو قولك: لألزمك أو تقضيني حقّي، ينصب بتقدير (أن)، فيكون معناها " إلا أن ". فالمعنى: أنا ملازم لك أو قاض أنت

(١) المالقي : رصف المباني، ص ١١٢.

(٢) المصدر السابق ، ص ١٣٤ ص ٣٨٢ ، ص ٤٢٤.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٢٤.

(٤) سورة التوبة: آية ٥٥.

(٥) المالقي : رصف المباني، ٢٢٥.

(٦) سورة القصص: آية ٨.

(٧) المالقي : رصف المباني، ٤٢٤.

(٨) المالقي : رصف المباني، ص ٣٧٨.

(٩) سورة النساء: آية ٧٣.

(١٠) المالقي : رصف المباني، ص ٣٨٢.

حقى، فالأصل فيها: ليكون منى لزوم لك أو قضاء منك لحقى، فأضمرت "أن" ليصير ما بعدها معطوفاً في المعنى على مصدر آخر من الكلام^(١).

٧. وأنَّ العامل عند يتقدم على معموله ويباشره ومن الضعف أن يتأخر منه. فتكون اللام مقحمة توكيداً وعاملة زائدة بين الفعل والمفعول عنده، نحو قوله تعالى: "إن كنتم للرؤيا تعبرون"^(٢)، فإنما أدخل حرف الجر في "الرؤيا" و "تعبرون"، لا يتعدى به لكونه قد قدّم عليه فضعف عن العمل فيه فصار "كمررت" فلذلك دخل حرف الجر في مفعوله^(٣).

٨. وأنَّ العوامل عنده تتفاضل فيفضل بعضها بعضاً في الباب الواحد، كـ "إن" وأخواتها، و واو العطف وأخواتها وغيرها، وذلك أن بعض الحروف تميّزت بسعة التصرف وكثرة الاستعمال. ففي باب الجزاء - الشرط الجازم - "إن" أصل باب الجزاء، وهي "أم الباب"^(٤)، و "يا" أم الباب في النداء^(٥). و "الواو" تكون للعطف وهي أم حروف العطف^(٦). و "أن" هي أم نواصب الأفعال. لكثرة الاستعمال ولكونها تقدّر مع بعض ما يظهر أنه ناصب بنفسه كحتى ولام كي ولام الجحود^(٧). وتميّزاً لأصل الباب عن فروعه يتوسع النحاة في أحكامه فيخصّونه بالتقدير عند الحذف، إن كان مما يحذف، مثل حرف النداء "يا"، وحرف نصب المضارع "أن" وغيرهما؛ لأنه لا يقدّر عند الحذف إلا الأصل^(٨).

٩. وأنَّ تخفيف بنية العامل عنده لا يؤثر في عمله ما دام معنى العامل باقياً بعد. فتخفيف (إن) إلى (إن) لا يمنع إعمالها. فقد ورد عن العرب من يقول: إن عمراً لمنطلق، يعملها على المعنى وقال أيضاً (وإن كلاً لما ليوفينهم) ثقيلة وقال أهل المدينة (وإن كلاً) خففوا (إن) وأعملوها كما تعمل "لم يك". فالحرف هنا بمنزلة الفعل، فلما حذف من نفسه شيء لم يغيّر عمله كما لم يغيّر عمل "لم يك" حين

(١) المالقي: رصف المباني، ص ١٣٤ بتصرف.

(٢) سورة يوسف: آية ٤٣.

(٣) المالقي: رصف المباني، ص ٢٤٧.

(٤) المصدر السابق، ص ١٠٤، ص ٤١٠.

(٥) المصدر السابق، ص ٤٥٣.

(٦) المصدر السابق، ص ٤١٠.

(٧) المصدر السابق ص ١١٢.

(٨) المصدر السابق، ص ١١٢، ص ٤٥٣.

حذف^(١). وكذلك تخفيف (لكن) إلى (لكنن) لا يمنع إعمالها ويبقى لها معناها بعد التخفيف وهو الاستدراك^(٢)، وتخفف (أن) فتكون خفيفة في معنى الثقيلة في مثل قوله تعالى: "إن لعنة الله عليه"^(٣)، على قولك: (أنه لعنة الله عليه). فيشترط أن يكون اسمها ضمير أمر وشأن في الغالب^(٤)، وكذلك كأن. فأحكامها أحكام (أن) المشددة عند التخفيف^(٥).

١٠. وأنه يقسم المألقي الحروف إلى زائدة عاملة وزائدة غير عاملة. فمجيء "إن" الزائدة بعد "ما" النافية، نحو قولنا: ما إن زيد منطلق يكف (ما) الحجازية عن نصب خبرها^(٦). وتأتي اللام زائدة عاملة مقحمة توكيداً (بين المتضايقين نحو قولك: يا ويح لزيد^(٧)).

وتأتي "ما" زائدة كافة تكف (إن) عن العمل إذا دخلت على الجملة الاسمية؛ فهي تهيؤها للدخول على الجملة الفعلية، وذلك بحكم السماع نحو قوله تعالى: "إنما الله إله واحد"^(٨) وبحكم القياس؛ لأن اقترانها بـ "ما" يوسع اختصاصها بدخولها على الجملة الاسمية والجملة الفعلية نحو قولنا: إنما زيد قائم. وإنما يقوم زيد، ولا يعمل إلا ما يختص، فتكون أداة مركبة تفيد معنى الحصر والتضييق إلى جانب التوكيد^(٩).

والزيادة بين العامل والمعمول لا تؤثر في العمل في بعض الأحوال، فيكون دخولها كخروجها في الكلام على معنى إلغائها عن العمل وإرادة معناها وهو الدلالة على الزمن الماضي. كمجيء "كان" حرفاً زائداً. ومنها اللام الزائدة غير العاملة وهي التي لا حاجة إليها، ولا قياس لأمثلة ما تدخل عليه. كأن تدخل اللام على "بعد" وبعد "لام الجر"^(١٠).

(١) المألقي: رصف المباني، ص ١٠٨.

(٢) المصدر السابق، ص ٢١١.

(٣) سورة النور: آية ٧.

(٤) المألقي: رصف المباني، ص ١١٤.

(٥) المصدر السابق، ص ٢١١.

(٦) المصدر السابق، ص ١٠٩.

(٧) المصدر السابق، ص ٢٤٤.

(٨) سورة النساء: آية ١٧٨.

(٩) المألقي: رصف المباني، ص ١٢٤.

(١٠) المصدر السابق، ص ٢٤٨.

أستطيع بعد انتهائي من البحث أن أميل إلى القول بأن وجود مذهب أندلسي من المسلم به إذا سرنا في تقسيم المدارس النحوية تقسيماً جغرافياً كما سار عليه من قبلنا. وبذلك نستطيع أن نؤكد أن هناك مدرسة نحوية للأندلس لها آراؤها الخاصة بها وسماتها المميزة لها من غيرها من مدارس النحو في المشرق، والمالقي واحد من نحاة الأندلس، وكان له اختياراته وآراؤه التي تفرد بها.

وسار المالقي في توجيهه لأراء النحويين وفي عرضه لقضايا الحروف وفق منهج مطرد في معظم المسائل الخلافية، وأبرز مظاهر المنهج النحوي عنده هي :

١. الفكر الديني : لقد تأثر المالقي بالبيئة الدينية لأهل الأندلس الذين تأثروا بمذهب الإمام مالك. وتبع هذا انتشار الحديث النبوي الشريف، فقد كان هذا المذهب يعتمد اعتماداً كبيراً على الحديث النبوي الشريف حتى لقب بمذهب أهل الحديث^(١).

ونلمح ذلك في كثرة استشاده بالقرآن الكريم فكان يمثل للحكم النحوي بأية قرآنية ثم يتبعها بأحد الشواهد إن وجدت وكان يكثر من الاستشهاد بالقراءات الشاذة والحديث النبوي الشريف وكان يشير في كل موضع من مواضع الحروف للحكم

(١) أحمد أمين : ضحى الإسلام، ج ٢، ص ٧٥.

الشرعي الذي يترتب على بعضها خلاف فقهي. ومن ذلك تفسيره لمعنى الباء^(١) في قوله تعالى : "وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين"^(٢).

٢. التوسع في الاستشهاد بالشعر، فقد التزم بالفترة الزمنية التي حددها النحاة اللغويون لنهاية عصر الاحتجاج الشعري ولم يخرج عن إطارها الزمني، إلا أنه توسع فيها غير ملتفت لبعض المطاعن التي قيلت بحق بعضهم، وقد كان يكثر من الشعر المجهول القائل في استشهاده.

٣. التشدد في القياس، وقد كان سعيه وراء القياس في توجيه آرائه النحوية ينبئ عن رغبته في طرد القواعد النحوية على وتيرة واحدة.

٤. الاتكاء على فكرة العمل والعامل في جل آرائه النحوية.

٥. التزامه بالعلة التعليمية والقياسية، وغياب العلة الجدلية النظرية في كتابه إلا ما ندر.

٦. الاحتكام إلى المعنى، وهي واحدة من القضايا التي برزت عند المالقي في توجيهاته النحوية. وظهر ذلك في سعيه إلى المواءمة بين التراكيب اللفظية والدلالات المعنوية، فالكاف عنده مثلاً لا تأتي اسماً إلا إذا قام الدليل القطعي على اسميتها من خلال السياق. والحروف قد ينوب بعضها عن بعض لقرب معانيها، ولا ينسب بعضها عن بعض لبعد المعنى بينها.

(١) المالقي : رصف المباني، ص ١٤٦ وما بعدها.

(٢) سورة المائدة : آية ٦.

٧. إنَّ للمالقي آراء خاصة به تقسم إلى ضربين :

أولاً : آراء انفرادية وهي الآراء التي انفرد بها ولم يذكرها غيره نحو : من معاني "أما" العرض، و"لوما" لا تأتي إلا للتحضيض، "والكاف الجارة" لا تفيد إلا التشبيه، و"أجل" للخبر المثبت والطلب غير النهي، و"أي" تأتي للنداء المتوسط بين القريب والبعيد، وذهب إلى وجوب كسر لام الابتداء مع الظاهر.

وهناك معانٍ لم يثبتها المالقي، نحو : "لو" لا تأتي عنده مصدرية ولا تأتي بمعنى العرض.

ثانياً : اختياراته التي حاول فيها التوفيق بين المذاهب المختلفة وهو أقرب فيها إلى المذهب البغدادي..

٨. ومن آراء المالقي النحوية في قضايا حروف المعاني كما برزت من خلال هذه الدراسة، هي:-

أ. إنَّ الأصل في الحروف عند المالقي البساطة، ولا يُدعى التركيب لها إلاّ بدليل قاطع.
ب. إنَّ الأصل في الحروف عنده الحرفيّة إلاّ إذا وجد دليل يخرجها من الحرفيّة إلى الاسميّة.

ج. الزيادة عند المالقي تنحصر في مفهومين : ما كان من الحروف دخولها كخروجها في الكلام دون إحداث معنى جديد. أي دخولها لضرب من التأكيد.
والمفهوم الثاني: ما يصل عنده العامل إلى ما بعده ولا يمنعه هذا الزائد.

وقد وقع الاضطراب عند المالقي فرأى "لا" تأتي زائدة بمعنى "غير" بين النعت والمنعوت أو الجار والمجرور أو المعطوف والمعطوف عليه أي بين ما يحتاج بعضه إلى بعض.

د. موقفه من قضية الإنابة كان له رأي جامع، فالأصل عنده في الحروف التنويع في معناها بما يناسب السياق، وفي مواضع أخرى لا يقبل إنابة الحروف بعضها مكان بعض؛ ويفسر إبقاء الحرف على معناه الأول إما بتأويل يقبله اللفظ، أو بتضمين الفعل معنى آخر يتعدى بذلك الحرف.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قائمة المصادر والمراجع

١. ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي، اللباب في تهذيب الأنساب، دار صادر، بيروت، ١٩٧٨.
٢. ابن الجزري، محمد بن محمد، غاية النهاية في طبقات القراء، ج. براجستراسر، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٣٢.
٣. ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، النشر في القراءات العشر، تحقيق : محمد أحمد دهمان، دمشق (١٣٤٥هـ).
٤. ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ).
- أ. الخصائص، ٣ أجزاء، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٢م.
- ب. سر صناعة الإعراب، ٣ أجزاء، تحقيق : حسن الهنداوي، دار القلم - دمشق، ١٩٨٥م. وتحقيق: عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ج. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، تحقيق : علي النجدي ناصف ورفاقه، مصر، ١٩٦٦م.
٥. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة.
٦. ابن الخطيب، لسان الدين (٧١٣هـ)، الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق : محمد عبد الله عنان، ط٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
٧. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦.

٨. ابن سيدة، المخصص، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨م.
٩. ابن الشجري، هبة الله العلوي، الأمالي الشجرية، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
١٠. ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرّب، تحقيق : أحمد عبد الستار الجوّاري، بغداد، ١٩٧١م.
١١. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٧٩٦هـ)، شرح ابن عقيل، جزءان، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، (بيروت، صيدا)، ١٩٩٨م.
١٢. ابن كثير، عماد الدين إسماعيل بن عمر أبو الفداء، عمدة التفسير، أحمد شاکر، ١٩٨٠.
١٣. ابن مالك، جمال الدين محمد بن مالك (٦٧٢هـ) :
 أ. عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي، ط ١.
 ب. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، حققه وقدم له: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
 ج. شرح التسهيل، ٣ أجزاء، تحقيق : منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
١٤. ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى تميمي، السبعة في القراءات، شوقي ضيف.
١٥. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨م.
١٦. ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد (ت ٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جزءان، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية (صيدا - بيروت)، ١٩٩٦م.
١٧. ابن يعيش، موفق الدين بن أبي البقاء يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، ١٠ أجزاء، تحقيق، عالم الكتب - بيروت.

١٨. أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي، ديوان الحماسة، شح المرزوقي، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، ط٢، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ١٩٦٧.

١٩. أبو حيان الأندلسي، أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي (ت ٧٤٥هـ).
أ. ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٤ أجزاء، تحقيق : مصطفى أحمد النماس، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٤م.

ب. البحر المحيط، ط١، القاهرة، ١٣٢٨هـ.

٢٠. أبو طالب القيسي، أبو محمد مكي، شرح كلا وبلى ونعم، تحقيق : أحمد حسن فرحات، ط١، دار المأمون للتراث، ١٩٨٣م.

٢١. أبو عبيدة، مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد، القاهرة، ١٩٦٢.

٢٢. أبو المكارم، علي :

أ. تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت، ١٩٨٠.

ب. أصول التفكير النحوي، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٣.

٢٣. الأخطل، أبي مالك غياث بن غوث، ديوانه، تحقيق : فخر الدين قباوة، حلب، دار الأصمعي، ١٩٧٠م.

٢٤. الأخفش الأوسط، الإمام أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي (٢١٥هـ)، حققه :
فائز فارس، ط١، المطبعة العصرية، الكويت، ١٤٠٠هـ - ١٩٧٩م.

٢٥. الأزهرى، خالد بن عبد الله الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح،
جزءان، دار إحياء الكتب عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٢٦. الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد (ت ٩٢٩هـ)، شرح الأشموني على
ألفية ابن مالك، ٤ أجزاء، المكتبة الأزهرية للتراث.

٢٧. الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، مصر، ١٩٦٣م.

٢٨. الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٧.

٢٩. امزو القيس، ديوانه، تحقيق : أبو الفضل إبراهيم، مصر، ١٩٥٨م.
٣٠. أمين، أحمد، ضحى الإسلام، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت.
٣١. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت ٥٧٧هـ).
- أ. الإنصاف في مسائل الخلاف، جزءان، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية (صيدا - بيروت) ١٩٩٧م.
- ب. الإغراب في جدل الإغراب ولمع الأدلة، تحقيق : سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ١٩٧١.
٣٢. براجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، عني به رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٤.
٣٣. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، اعتنى به أبو عبد الله عبد السلام علوش، مكتبة الرشيد، بيروت.
٣٤. البغدادي، إسماعيل باشا، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، وكالة المعارف، ١٩٤٧.
٣٥. البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩ - ١٩٦٧.
٣٦. جرير بن عطية، محمد بن حبيب، ديوانه، تحقيق : نعمان محمد أمين طه، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٩م.
٣٧. الجمحي، محمد بن سلام، طبقات الشعراء، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٢م.
٣٩. حداد، حنا جميل، معجم الشواهد النحوي، الرياض، دار العلوم، ١٩٨٤م.

٤٠. الحديثي، خديجة :

أ. أبو حيان النحوي، ط١، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٨١م.

ب. دراسات في كتاب سيبويه، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨١م.

ج. المدارس النحوية، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٩٩م.

٤١. حسن، عباس، النحو الوافي، ط١٤، القاهرة، ١٩٩٨م. و ط٣، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦م.

٤٢. حسّان، ديوانه، بيروت، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.

٤٣. الحطيئة، أبو مليكة جرول بن أوس العبسي، ديوانه، تحقيق : نعمان أمين طه، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي، ١٩٥٨م.

٤٤. ذو الرمة، غيلان، بن عقبة، ديوانه، كارليل هنري هيس مكارثني، ١٩١٩م.

٤٥. الراعي، النميري، راعي، عبيد بن حصين النميري، ديوانه، تحقيق : ناصر الحاني، دمشق، ١٩٦٨م.

٤٦. رايت، وليم، قواعد اللغة العربية، نشر جامعة كمبريدج، ١٩٨١ك.

٤٧. الرضي الاستربادي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الكافية، تحقيق : عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب.

٤٩. الرمانى، أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٣٨٤هـ)، معاني الحروف، تحقيق : د. عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٣م.

٥٠. الزجاج، إعراب القرآن، تحقيق : إبراهيم الأبياري، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٦٣.

٥١. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق (ت ٣٣٧هـ).
- أ. كتاب اللامات، تحقيق : مازن المبارك، المطبعة الهاشمية، دمشق، ١٩٦٩م.
- ب. الإيضاح في علل النحوي، تحقيق : مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٢م.
- ج. حروف المعاني، تحقيق، علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م.
٥٢. الزمخشري، أبو القاسم جار الله، الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في وجوه التأويل، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٧.
٥٣. السامرائي، عباس محمد، دراسة في حروف المعاني الزائدة، مطبعة الجامعة، بغداد، ط١، ١٩٨٧.
٥٤. السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (٥٨١هـ)، نتائج الفكر في النحو، تحقيق : محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، ١٩٨٤م.
٥٥. سيوييه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ٧ أجزاء، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٦٦م.
٥٦. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ).
- أ. الإتقان في علوم القرآن، محمد أبو الفضل، صيدا، المكتبة العصرية، ١٩٨٧.
- ب. الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق : أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، ط١، جروس بورس، ١٩٨٨م.
- ج. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق : أبو الفضل محمد إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م.
- د. عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي الشريف، سلمان القضاة، بيروت، دار الجيل، ١٩٧٩م.
- هـ. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٧ أجزاء، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، والدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.

٥٧. الشريف، محمد حسن، معجم حروف المعاني في القرآن الكريم، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٥٨. الضبي، المفصل، المفضليات، تحقيق : شاكرو وهارون، مصر، ١٩٦٤م.
٥٩. ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، ١٩٦٨م.
٦٠. الطبرسي، الشيخ أبو علي، مجمع البيان، تصحيح باسم رسول، دار إحياء التراث.
٦١. الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتراجم أشهر النحاة، ط٢.
٦٢. عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ط١، القاهرة، ١٩٧٣م.
٦٣. العجاج، عبد الله بن روية، ديوانه، وليم بن الورد، ١٩٠٣م.
٦٤. علقمة الفحل، علقمة بن عبده، ديوانه، تحقيق : لطفى الصقال والخطيب، حلب، دار الكتاب العربي، ١٩٦٩م.
٦٥. عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، دار المعارف، مصر، ١٩٧١م.
٦٦. عميرة، إسماعيل، بحوث في الاستشراق واللغة، دار وائل، ٢٠٠٣م.
٦٧. عنان، محمد عبد الله، عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، ط١، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، القاهرة، مطبعة التأليف والترجمة والنشر.
٦٨. عنبرة، ديوانه، تحقيق : محمد سعيد مولوي، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٩٦٤م.
٦٩. عواد، محمد حسن، تناوب حروف الجر في لغة القرآن، ط١، دار الفرقان، عمان، ١٩٨٢م.
٧٠. عيد، محمد، الرواية والاستشهاد باللغة، منشورات عالم الفكر، القاهرة، ١٩٧٦م.
٧١. الفارسي، أبو علي، المسائل المشككة (البغداديات)، تحقيق : صلاح الدين السنكاوي، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٨٣م.

٧٢. الفراء، أبو زكرياء يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، الدار المصرية للتأليف والنشر.

٧٣. فرحات، يوسف شكري، غرناطة في ظل بني الأحمر (دراسة حضارية)، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الحمراء - شارع أميل أده - بناية سلام. بيروت - لبنان.

٧٤. الفرزدق، أبو فراس حمام بن غالب، ديوان الفرزدق، تحقيق عبد الله الصاوي، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٣٦.

٧٥. الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، البلغة في تاريخ أئمة اللغة، تحقيق محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٢.

٧٦. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٦٣.

٧٧. كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين : تراجم مصنفي الكتب العربية، بيروت : مكتبة المثنى، ١٩٧٥م.

٧٨. كثير عزة، كثير بن عبد الرحمن (١٠٥هـ)، ديوانه، جمعه إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة، ١٩٧١.

٧٩. المالقي، أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد (ت ٧٠٢هـ)، رصف المباني في حروف المعاني، تحقيق : أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٥م.

٨٠. الإمام مالك، الموطأ (المسوى شرح الموطأ)، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت.

٨١. المبارك، مازن، العلة النحوية، دمشق، ١٩٧١م.

٨٢. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ) المقتضب، ٤ أجزاء، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٣٦م.

٨٣. المرادي، حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقي فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
٨٤. المراكشي، عبد الواحد، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ط٧، ١٩٧٨م، ضبطه : محمد سعيد العريان ومحمد العربي، دار الكتاب - الدار البيضاء.
٨٥. مسلم، أبو الحسين القشيري، صحيح مسلم، صنع فهارسه : محمد وهيثم بن نزار تميم، دار الأرقم.
٨٦. المقرئ، شهاب الدين أبو العباس، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، إحسان عباس، بيروت، دار صادر، ١٩٦٨م.
٨٧. الموزعي، محمد بن علي، مصابيح المغاني، تحقيق : عائض بن نافع العمري، ط١، دار المنار، ١٩٩٣.
٨٨. النابغة، ديوانه، تحقيق : الدكتور شكري فيصل، بيروت، ١٩٦٨م.
٨٩. الهروي، أبو الحسن علي بن محمد (ت ٤١٥)، الأزهية في علم الحروف، تحقيق : عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٩٨١.
٩٠. الهروي، علي القاري، نور الدين علي بن سلطان، المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٧٨م، مطبوعة دار البشائر الإسلامية، ١٩٩٤م.
٩١. الهيتي، عبد القادر رحيم، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، دار القادسية، بغداد - الأعظمية، ١٩٨٣م.
٩٢. ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله، معجم البلدان، ١٩٠٦.

المجلات والدوريات :

- جعفر عباينة، مناهج البحث في النحو "اللغة عند العلماء المسلمين" المجلة الثقافية.
- ذهبية بورديس، ظاهرتا التضمن والتناوب في حروف الجر بين البصريين والكوفيين، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ع ١٢، ٢٠٠٢م.

*Al - Mālaqi's Grammatical Theory On His Book "Rasf
Al - mbānī Fī Sharḥ Horūf Al - Ma'ānī"*

By :

Dalal Rasheed Ahmed Hussien

Supervisor :

Dr. Abed Al - Hamed Alaqdash

Abstract

This study deals with the particles issues in "Rasf Al - Mabani Fi Horouf Al - Ma'ani" for Al - Malaqi (702 H). It shows Al - Malaqi's views and his grammatical choices and spots the light on the most significant features of his grammatical approach which he followed in discussing the controversial issues in "Ma'ani Al - Horouf". It also talks about the doctrine he succeeded to prove.

The study can be summarized by :

Firstly, information and scattered news in books about Al-Malaqi are brought together. And a nearly clear picture is formed about his reputation, morality and about his culture.

Secondly, Al - Malaqi's different grammatical views are also brought together and they are classified into two groups : The first relates to his individual views; the second relates to his "egitehadi views"- "Independent views".

Thirdly, A clear picture is given to his grammatical doctrine, his views towards grammar originality and his general issues such as hearing, analogy, explanation, and quotation.

Fourthly, I clearly talk about the idea of regent and its articles, neglected and used in Arabic grammar.

Finally, The conclusion includes the most significant results of the study which shows that Al – Malaqi had some choices that he used to balance between the doctrines to serve the context. He had his own views that distinguished him. The study also shows the most important features of Al-Malaqi's grammatical doctrine which is his position of grammatical quotation - that is represented in the grammatical inconsistent existing in irregular reading and in inconsistent increasing by the Prophet's Hadith.

This is all what I could do in the study. It's just an introduction to study Al-Malaqi's views and doctrine in grammar about the syntactical and phonetic constructions. I wish we could do more and best in this field.